الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر – بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

Université Mohamed KHIDHER-Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Economiques

الموضـــوع

محاولة تقييم اتجاهات تمويل الصناعات المصغرة في الجزائر

دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وكالة بسكرة

خلال (2013–2017)

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي و بنكي

إعداد الطالبة:

دعاس خولة

الأستاذ المشرف:

د/جوامع إسماعين

السنة الجامعية:2017-2018

بسم الله الرحمن الرحيم

((رَبَّنَآ ءَاتِنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا))

صدق الله العظيم

شكر و عرفان

الحمد لله والشكر لله وحده آناء الليل وأطراف النهار، هو العلي القهار، الأول والآخر، الظاهر والباطن، الذي أغرقنا بنعمه التي لا تحصى، وأغدق علينا برزقه الذي لايفنى، وأنار دروبنا، فله جزيل الحمد والثناء العظيم، هو الذي انعم علينا إذ أرسل إلينا عبد ورسوله محمدا ابن عبد الله عليه ازكي الصلوات وأطهر التسليم، أرسله بالقرآن المبين، فعلمنا مالم نعلم، حثنا على طلب العم علينا فريضة.

لله الحمد كله والشكر كله أن وفقنا وألهمنا الصبر على المشاق التي واجهتنا لإنجاز هذا العمل المتواضع.

والشكر موصول بصفة خاصة إلى أستاذي المشرف الأستاذ الدكتور: جوامع إسماعين ، الذي نعتبره عمودا من أعمدة كلية الاقتصاد في جامعتنا جامعة محمد خيضر بسكرة، حيث أنه لم يبخل على بدعمه العلمي، الأكاديمي، المنهجي والنفسي لإتمام هذا البحث.

كما نرفع كلمة شكر وعرفان لكل معلم وأستاذ أفادنا بعلمه، من أولى مراحل الدراسة حتى لحظة كتابة هذه الأسطر.

وفي الأخير لايسعنا إلا أن ندعو الله عز وجل التوفيق والسداد وان يجعلنا هداة مهتدين

الإهداء

حمدا كثيرا وشكرا جزيلا لخالقي ومولاي باسط الدين بالعطايا والنعم ذو الجلال والإكرام منبع التوفيق ميسر الأعمال الذي أنار لنا الدروب ويسر لنا الأسباب ما يكفي لقطف ثمرة الجهد والاجتهاد الى الحبيب المصطفى عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم

الى الذي كان له الفضل في تربيتي وتعليمي وأعطاني النصيحة ولم يبخل علي بعطفه وحنانه الى من سعى لتوفير أحسن ظروف الحياة وأوصلني الى ما أنا عليه وأنار دربي بتوجيهاته وعلمني العطاء بدون انتظار

الى" أبي الغالي الحاج العربي دعاس "أطال الله في عمره

الى أسمى مراتب الحب والحنان الى من وضعت الجنة تحت أقدامها الى التي اسمها أحلى ما نطق به لساني لى من سهرت من أجلي الليالي وكان دعاءها سر نجاحي وتوفيقي وحنانها بلسم جراحي الى أنبل وأعظم انسانة في الوجود

الى" أمي الحبيبة "حفظها الله ورعاها

إلـــــى شـــــريك روحـــــي وحيـــــاتي زوجـــــي حظـــــه الله ورعـــــاه ســـــمير

إلـى لمهـة قلبـي وروحـي وحيـاتي وكـل شـيء جميـل فـي هـذا الوجـود إبنـي فلـذة كبـدي أحمـد وسـيم

الى زهرات قلبي من حبهم يجري في عروقي ويلهج بذكراهم فؤادي الى أعز الناس على قلبي وسندي في الحياة

الى إخوتي الغاليين حفظم الله ورعاهم

عفاف ,سمية ,وهيبة ,حسام الدين ,نسيم ,عبير ،نوفل ,لميس.

الى جميع الأهل والأقارب الى من تميزو بالعطاء والوفاء ا لى أسرتي الثانية جميع موظفي

الرقابة المالية لولاية بسكرة وعلى رأسهم السيد المراقب المالي" بن دراجي عثمان "والمراقب المالي المساعد نوي العيد"والمراقب المالي المساعد"شاوش هند "

الى كل من ساعدني من قريب أو بعيد الى جميع زملاء دفعة السنة الثانية ماستر مالية ونقود الى كل من في قلبي ونسيه قلمي الى كل هؤلاء أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع

خولـــــة

الملخص

يجري التأكيد على دور الصناعات الصغيرة باعتبارها النمط الأكثر فعالية في تحريك القوى العاملة شبه الماهرة وغير الماهرة باتجاه عملية التصنيع، وهو ما يأتي تزامنا مع الاهتمام الذي يعطى عادة إلى مسألتي: توفير فرص العمل للأفراد الذين يتسمون بمهارة عالية نسبيا وتوسيع نطاق التنمية الصناعية في الاقتصاد ليشمل كافة المجالات، وسيتبع ذلك الكثير من التساؤلات بشأن كل من وضع الحدود الدقيقة للصناعات الصغيرة لتميزها عن الصناعات الكبيرة وعلاقة حجم المؤسسة بالكثافة النسبية للعنصر الإنتاجي من جانب وبكفاءة استخدام المدخلات من جانب آخر، وكل هذا يقدم صورة شاملة عن الصناعات الصغيرة في علاقاتها الهيكلية باعتبارات الموقعية وتنظيماتها المؤسسية.

من خلال دراستنا هذه التي تهدفإلىمحاولة تقييم التجربة الجزائرية فيما يتعلق بالتمويل الأصغر أو كما يعرف ايضا بالاقراض الأصغر، باعتباره أحد آليات الدعم المالي الحديثة لأصحاب المشاريع المصغرة التي لا يتجاوز رقم أعمالها 20 مليون دينار جزائري، إلى جانب أنهم لا يستطيعون اللجوء غلى الأنظمة المالية الرسمية، وهذا من أجل فسح المجال أمام القطاع الخاص والمبادرة الفردية.

وقد تم تناول هذه الدراسة من خلال حالة الوكالة الوطنية للقرض المصغر ANGEM نظرا لكون الهدف الأساسي لهذا الجهاز، أنه يستهدف فئة أصحاب المشاريع المصغرة، لتقديم الخدمات المالية الأساسية لا سيم أذا تعلق الأمر بالفئة الضعيفة أو ذوي الدخل المتدني، وذلك من أجل تجاوز نقص الضمانات لديهم، وجعلهم مؤهلين للحصول على قروض وخدمات مالية أخرى.

الكلمات المفتاحية: الصناعات الصغيرة ، التنمية الاقتصادية، التمويل الأصغر.

Abstract

Emphasis is on the role of small industries as a style most effective in moving the workforce semi-skilled and skilled direction of the manufacturing process, which comes to coincide with the attention usually given to the issues of: providing opportunities for individuals who have a skill is relatively high and the expansion of industrial development in the economy to include all areas, and will be followed by a lot of questions on each of the development of the exact boundaries of small industries to distinguish them from large industries and the relationship of size of the enterprise density relative to the component production by the efficient use of inputs on the other hand, all of which provide a comprehensive picture of small-scale industries in their relations with the structural considerations on-site and its institutional arrangements.

In This study aims to evaluate the Algerian experience in the field of microfinance as one of the mode rnfinancial support mechanisms for the owners of mini-projects that don’texceed the turnover of 20 million dinars Besides they do not As tton recourse to the formal financial systems such as banks and other financial institutions ,and this in order to make way for the private sector and individual initiative. We focused in this study on the tate of the National Agency micro loan ANGEM Because it focuses on the category of mini-entrepreneurs to provide basic financial services ,particularly the case of people with limited income and in order to overcome the lack of collateral they have and make them eligible for loans and other financial servi

Key words: small industries, economic development, micro finance

فهرس المحتويات	
الأية	
شكر وتقدير	
الإهداء	
الملخص باللغة العربية	
الملخص باللغة الإنجليزية	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
المقدمة	11
الفصل الأول: مفاهيم حول الصناعات الصغيرة	
تمهيد :	16
المبحث الأول : مفهوم الصناعات الصغيرة	17
المطلب الأول : تعريف الصناعات والمؤسسات الصغيرة	17
المطلب الثاني : خصائص الصناعات الصغيرة.	22
المطلب الثالث : أهمية الصناعات الصغيرة	24
المبحث الثاني: تصنيفات و عناصر الصناعات الصغيرة	25
المطلب الأول : تصنيفات الصناعات الصغيرة	28
المطلب الثاني: العناصر المكونة للصناعات الصغيرة	28
المبحث الثالث: واقع المؤسسات والصناعات الصغيرة في الجزائر	29
المطلب الأول : مراحل تطور المؤسسات والصناعات الصغيرة	29
المطلب الثاني: الصعوبات التي تعترض المؤسسات الصغيرة	33
المطلب الثالث: الهيئات المؤسسية الداعمة للصناعات الصغيرة	38
خلاصة الفصل الأول	43
الفصل الثاني: ماهية التمويل	
تمهيد :	45
المبحث الأول : مفهوم التمويل والتمويل الأصغر	46
المطلب الأول : تعريف التمويل و التمويل الأصغر	46
المطلب الثاني: خصائص التمويل الأصغر	48
المطلب الثالث: أهمية التمويل الأصغر	48
المبحث الثاني: أنواع ومبادئ وآليات تمويل الصناعات الصغيرة	50

المطلب الأول: أنواع تمويل الصناعات الصغيرة	50
المطلب الثاني: مبادئ التمويل	52
المطلب الثالث: آليات التمويل الكلاسيكية والحديثة للصناعات الصغيرة	53
المبحث الثالث: واقع التمويل الأصغر في الجزائر	64
المطلب الأول: الطلب على التمويل الأصغر	64
المطلب الثاني: مصادر التمويل الأصغر في الجزائر	66
المطلب الثالث: مشاكل تمويل الصناعات الصغيرة في الجزائر	70
خلاصة الفصل الثاني	74
الفصل الثالث: دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM	
تمهيد :	76
المبحث الأول:تقديم عام حول الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	77
المطلب الأول: ماهية الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM	77
المطلب الثاني: الصيغ المختلفة لتمويل إنشاء المؤسسات الصغيرة في إطار ANGEM	84
المبحث الثاني: تقييم نشاط الوكالة الوطنية لتسسير القرض المصغر فرع بسكرة من (2013الى 2017)	90
المطلب الأول: حصيلة السلف الممنوحة	90
المطلب الثاني: حصيلة الخدمات الغير المالية الممنوحة من طرف الوكالة	101
المطلب الثالث: دراسة تحليلية لقروض شراء المواد الأولية من (2013الى 2017)	102
المبحث الثالث: إجراء مقابلة مع رئيس مصلحة الإحصاء في الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر – بسكرة –	110
المطلب الأول: الإجابة على الأسئلة	110
المطلب الثاني: التعليق على المقابلة	113
خلاصة الفصل الثالث:	116
الخاتمة	118
قائمة المراجع	122
الملاحق	126

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01-01	تصنيف المؤسسات حسب عدد العمال ورقم الأعمال	19
02-01	تصنيف المؤسسات حسب أسلوب العمل	26
03-01	تطور عدد المؤسسات و العمالة الموظفة سنة 1999	31
04-01	الجدول رقم (4/1) : تطور عدد المؤسسات الصغيرة بين سنة 2001-2006	31
05-01	عدد المؤسسات الصغيرة حسب الطبيعة القانونية لسنة 2014	32
06-01	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من سنة 2010-2014	33
01-03	أنماط التمويل في الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر"**ANGEM**"	88
02-03	توزيع القروض الممنوحة حسب نمط التمويل منذ 2013 فرع بسكرة الى غاية 2017	90
03-03	توزيع القروض الممنوحة حسب نمط التمويل في سنة 2013	92
04-03	توزيع القروض الممنوحة حسب نمط التمويل في سنة 2014	92
05-03	توزيع القروض الممنوحة حسب نمط التمويل في سنة 2015	93
06-03	توزيع القروض الممنوحة حسب نمط التمويل في سنة 2016	93
07-03	توزيع القروض الممنوحة حسب نمط التمويل في سنة 2017	94
08-03	توزيع القروض الممنوحة حسب نمط التمويل من سنة 2013 إلى سنة 2017	94
09-03	توزيع طلب القروض للوكالة منذ 2013 الى غاية 2017	95
10-03	توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط منذ 2003 بـ**ANGEM**	97
11-03	توزيع القروض حسب الشريحة العمرية **2013**الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع بسكرة إلى غاية **31-12-2017**	98
12-03	توزيع القروض الممنوحة حسب المستوى التعليمي منذ 2013 إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع بسكرة إلى غاية 31-12-2017	100
13-03	حصيلة الخدمات غير المالية الممنوحة منذ 2013الوكالة الوطنية لتسيير القرض	101
14-03	حصيلة الأنشطة الأساسية التي استهدفها العملاء للحصول على قرض مصغر من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع بسكرة من 2013إلى 31-12-2017	102
15-03	حصيلة االقطاعات الاساسية التي إستهدفها العملاء للحصول على قرض مصغر من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع بسكرة من 2013إلى 31-12-2017	103
16-03	حصيلة قطاع المنسوجات للحصول على قرض مصغر من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع بسكرة من 2013إلى 31-12-2017	106
17-03	حصيلة قطاع الصناعة الغذائية للحصول على قرض مصغر من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع بسكرة من 2013إلى 31-12-2017	107

18-03	حصيلة قطاع الفلاحة للحصول على قرض مصغر من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع بسكرة من 2013إلى 31-12-2017	108
19-03	حصيلة قطاع الحرفيين للحصول على قرض مصغر من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع بسكرة من 2013إلى 31-12-2017	109
20-03	حصيلة قطاع تربية الأنعام للحصول على قرض مصغر من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع بسكرة من 2013إلى 31-12-2017	109

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01-02	قنوات التمويل المباشر	52
02-02	قنوات التمويل غير المباشر	53
03-02	إدخال المنتج كطرف ثالث في عملية التمويل التأجيري	60
04-02	مبدأ وأساس شركات رأس المال المخاطر	63
05-02	نسبة نمو الصناعات الصغيرة سنويا	65
01-03	أنماط التمويل على مستوى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر"ANGEM"	89
02-03	توزيع القروض الممنوحة حسب نمط التمويل منذ 2013 فرع بسكرة الى غاية 2017	91
03-03	توزيع القروض الممنوحة حسب نمط التمويل منذ 2013 فرع بسكرة الى غاية 2017	95
04-03	توزيع طلب القروض على المستوى المحلي حسب الجنس منذ 2013 وكالة بسكرة إلى غاية 31-12-2017.	96
05-03	توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط منذ 2013 وكالة بسكرة الى 31-12-2017	98
06-03	توزيع القروض الممنوحة حسب الشريحة العمرية للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع بسكرة من 2013الى31-06-2017	99
07-03	توزيع القروض الممنوحة حسب المستوى التعليمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع بسكرة من 2013 إلى2017/12/21	100

فهرس الجـــداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	تصنيف المؤسسات حسب عدد العمال ورقم الأعمال	
2-1	تصنيف المؤسسات حسب أسلوب العمل	
3-1	تطور عدد المؤسسات و العمالة الموظفة سنة 1999	
4-1	الجدول رقم (4/1) : تطور عدد المؤسسات الصغيرة بين سنة 2001-2006	
5-1	عدد المؤسسات الصغيرة حسب الطبيعة القانونية لسنة 2014	
6-1	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من سنة 2010-2014	
1-3	أنماط التمويل في الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر"**ANGEM**"	
2-3	توزيع القروض الممنوحة حسب نمط التمويل منذ 2013 فرع بسكرة الى غاية 2017	
3-3	توزيع القروض الممنوحة حسب نمط التمويل في سنة 2013	
4-3	توزيع القروض الممنوحة حسب نمط التمويل في سنة 2014	
5-3	توزيع القروض الممنوحة حسب نمط التمويل في سنة 2015	
6-3	توزيع القروض الممنوحة حسب نمط التمويل في سنة 2016	
7-3	توزيع القروض الممنوحة حسب نمط التمويل في سنة 2017	
8-3	توزيع القروض الممنوحة حسب نمط التمويل من سنة 2013 إلى سنة 2017	
9-3	توزيع طلب القروض للوكالة منذ 2013 الى غاية 2017	
10-3	توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط منذ 2003 بـ **ANGEM**	
11-3	توزيع القروض حسب الشريحة العمرية **2013**الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع بسكرة إلى غاية **31-12-2017**	
12-3	توزيع القروض الممنوحة حسب المستوى التعليمي منذ 2013 إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع بسكرة إلى غاية 31-12-2017	
13-3	حصيلة الخدمات غير المالية الممنوحة منذ 2013الوكالة الوطنية لتسيير القرض	

1-1	تصنيف المؤسسات حسب عدد العمال ورقم الأعمال	
2-1	تصنيف المؤسسات حسب أسلوب العمل	
3-1	تطور عدد المؤسسات و العمالة الموظفة سنة 1999	
4-1	الجدول رقم (4/1) : تطور عدد المؤسسات الصغيرة بين سنة 2001-2006	
5-1	عدد المؤسسات الصغيرة حسب الطبيعة القانونية لسنة 2014	
6-1	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من سنة 2010-2014	
1-3	أنماط التمويل في الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر"**ANGEM**"	
2-3	توزيع القروض الممنوحة حسب نمط التمويل منذ 2013 فرع بسكرة الى غاية 2017	
3-3	توزيع القروض الممنوحة حسب نمط التمويل في سنة 2013	
4-3	توزيع القروض الممنوحة حسب نمط التمويل في سنة 2014	
5-3	توزيع القروض الممنوحة حسب نمط التمويل في سنة 2015	
6-3	توزيع القروض الممنوحة حسب نمط التمويل في سنة 2016	
7-3	توزيع القروض الممنوحة حسب نمط التمويل في سنة 2017	
8-3	توزيع القروض الممنوحة حسب نمط التمويل من سنة 2013 إلى سنة 2017	
9-3	توزيع طلب القروض للوكالة منذ 2013 الى غاية 2017	
10-3	توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط منذ 2003 بـ **ANGEM**	
11-3	توزيع القروض حسب الشريحة العمرية **2013**الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع بسكرة إلى غاية **31-12-2017**	
12-3	توزيع القروض الممنوحة حسب المستوى التعليمي منذ 2013 إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع بسكرة إلى غاية 31-12-2017	
13-3	حصيلة الخدمات غير المالية الممنوحة منذ 2013الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع بسكرة إلى غاية **31-12-2017**	
14-03	حصيلة الأنشطة الأساسية التي استهدفها العملاء للحصول على قرض مصغر من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع بسكرة من 2013إلى 31-12-2017	
15-03	حصيلة االقطاعات الاساسية التي إستهدفها العملاء للحصول على قرض مصغر من الوكالة الوطنية	

	لتسيير القرض المصغر فرع بسكرة من 2013إلى 31-12-2017	
16-03	حصيلة قطاع المنسوجات للحصول على قرض مصغر من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع بسكرة من 2013إلى 31-12-2017	
17-03	حصيلة قطاع الصناعة الغذائية للحصول على قرض مصغر من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع بسكرة من 2013إلى 31-12-2017	
18-03	حصيلة قطاع الفلاحة للحصول على قرض مصغر من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع بسكرة من 2013إلى 31-12-2017	
19-03	حصيلة قطاع الحرفيين للحصول على قرض مصغر من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع بسكرة من 2013إلى 31-12-2017	
20/03	حصيلة قطاع تربية الأنعام للحصول على قرض مصغر من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع بسكرة من 2013إلى 31-12-2017	

فهرس الأشكـــال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01-02	**قنوات التمويل المباشر**	
02-02	**قنوات التمويل غير المباشر**	
03-02	**إدخال المنتج كطرف ثالث في عملية التمويل التأجيري**	
04-02	**مبدأ وأساس شركات رأس المال المخاطر**	
05-02	**نسبة نمو الصناعات الصغيرة سنويا**	
01-03	أنماط التمويل على مستوى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر"**ANGEM**"	
02-03	توزيع القروض الممنوحة حسب نمط التمويل منذ **2013** فرع بسكرة الى غاية **2017**	
03-03	: توزيع القروض الممنوحة حسب نمط التمويل منذ **2013** فرع بسكرة الى غاية **2017**	
04-03	توزيع طلب القروض على المستوى المحلي حسب الجنس منذ **2013** وكالة بسكرة إلى غاية 2017-12-31.	
05-03	توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط منذ 2013 وكالة بسكرة الى 31-12-2017	
06-03	توزيع القروض الممنوحة حسب الشريحة العمرية للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع بسكرة من 2013الى31-06-2017	
07-03	توزيع القروض الممنوحة حسب المستوى التعليمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع بسكرة من 2013 إلى 2017/12/21	

يتجه الواقع العالمي في ظل المتغيرات الحالية بشكل ملموس نحو دعم المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة، فالمنظمات الدولية بنشاطاتها المتنوعة والواقع التطبيقي في مختلف بلدان العالم يظهران بجلاء أن هذا القطاع يعتبر قطاعا هاما تتمحور حوله وتتكامل معه باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى في مزيج تنموي يستهدف بالدرجة الأولى الارتقاء بالاقتصاد الوطني لأي دولة، ليصبح اقتصادا قويا.

وفي إطار التوجه الاقتصادي الذي تبنته أغلب الدول النامية للنهوض باقتصادياتها والمتمثل في الاعتماد على المؤسسات و الصناعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية لما تتميز به من مرونة عالية في العمل والقدرة في زيادة معدلات النمو، والمساهمة في رفع الكفاءة الانتاجية، والتنافسية في عالم سريع الحركة يتصف بالتحديد والتغيير المستمر لأذواق المستهلكين، بالإضافة إلى توفير مناصب عمالة من مصادر متنوعة، وبالتالي التخفيف من حدة البطالة.

و الجزائر كغيرها من الدول مرت بتحولات ومراحل حيث تميزت بعد الاستقلال بالاعتماد على المؤسسات العمومية والمجمعات الضخمة التي ساعد في إنشائها وتطورها الارتفاع في أسعار البترول آن ذاك، واستمر ذلك إلى غاية الأزمة البترولية العالمية التي شهدت انخفاضا حادا في أسعار البترول.

هذا جعل الحكومة الجزائرية تفكر في خطة جديدة للإنعاش الاقتصادي كبديل عن البترول، فاهتدت إلى إعادة هيكلة المؤسسات الصناعية الكبرى التي توالت نتائجها الهزيلة سنة بعد أخرى، و من ثم التوجه نحو استراتيجية تنموية قائمة على إنشاء مؤسسات و صناعات صغيرة وهذا انطلاقا من تيقنها بأنه لا توجد وسيلة تنموية في الوقت الراهن أنجع من هذا، والدليل في ذلك تجربة العديد من الدول التي استطاعت النهوض باقتصادها من خلال الاعتماد على هذا النوع من المؤسسات والصناعات.

رغم أن الجزائر عكفت على وضع الأسس التنظيمية، التشريعية والمالية وحتى السياسية لإرساء قواعد هذا التوجه الاقتصادي وتحفيزه، وترقيته لأداء الدور المنوط به. إلا أن هذا القطاع لم يصل بعد للنتائج المرجوة منه بسبب معاناته من بعض المعيقات والمشاكل، لعل أبرزها المشكلة التمويلية، حيث احتلت مسألة التمويل خصوصا التمويل الأصغر للصناعات الصغيرة مكانة كبيرة في الأدبيات المهتمة بشأن هذا الصنف من المؤسسات، حيث لا يزال أصحاب هذه المؤسسات يعانون من صعوبات كبيرة في الحصول على التمويل، الذي تختلف حاجة المؤسسات الصغيرة اليه باختلاف المراحل التي تمر بها.

أولا: إشكالية الدراسة:

إذا كانت الصناعات الصغيرة تعتبر في الوقت الراهن إحدى المرتكزات الأساسية لخلق الثروة على المستوى المحلي والوطني على حد سواء وهذا ما سعت إليه الجزائر من خلال تبني استراتيجية تهدف الى ترقية ودعم هذا النوع من المؤسسات وذلك لتحقيق تنمية وطنية شاملة، و بما أن عملية التمويل هي الركيزة الأساسية لنجاح لهذه الاستراتيجية والسبيل الذي يجعلها تصل إلى أهدافها المرجوة، وانطلاقا من هنا يمكن معالجة هذا الموضوع من خلال طرح الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة التمويل الأصغر في تطوير وتحسين نموذج الصناعات الصغيرة في الجزائر؟

ثانيا : التساؤلات الفرعية:

وفي هذا المنحى وعلى ضوء ما تقدم تتبلور لنا معالم إشكالية البحث والتي تتمحور حول التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما مفهوم وخصائص الصناعات الصغيرة ؟
2. ما هي الأهداف المرجو تحقيقها من نموذج الصناعات الصغيرة؟
3. ما مفهوم و أشكال التمويل الأصغر؟
4. ما هي معيقات وآفاق التمويل الأصغر في الجزائر؟
5. ما هي آثار التمويل المصغر على الصناعات الصغيرة في الجزائر؟

ثالثا :فرضيات الدراسة:

1. ليس هناك تعريف موحد للصناعات الصغيرة، فهو مفهوم يختلف من دولة إلى أخرى حسب نظرتها واستراتيجياتها؛
2. تهدف الدولة من خلال تبنيها لنموذج الصناعات الصغيرة والمتوسطة إلى تحقيق عدة غايات لعل أهمها هو تطوير وترقية الاقتصاد المحلي والوطني بما يعود عليها بانعكاسات إيجابية؛
3. عملية التمويل الأصغر للصناعات الصغيرة تختلف مفاهيمها و تتنوع أشكالها حسب الظروف الاقتصادية و الآليات المتبعة؛
4. للتمويل الأصغر دور مهم وفعال في ترقية وتحسين أداء الصناعات الصغيرة ؛
5. كلما كانت هناك آليات وأساليب ناجعة وفعالة للتمويل الأصغر، كلما كان لها انعكاسات إيجابية على الصناعات الصغيرة.

رابعا:أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى:

1. توضيح و إبراز مختلف المفاهيم المتعلقة بالصناعات الصغيرة ؛
2. إبراز جل المميزات والخصائص التي تميز الصناعات الصغيرة عن باقي نماذج الصناعات الأخرى؛
3. التعرف على مفهوم التمويل الأصغر و إبراز مختلف أشكاله و آلياته؛
4. تسليط الضوء على التمويل الأصغر للصناعات الصغيرة في الجزائر، مع التركيز على الآليات التي وضعتها الجزائر في سبيل تفعيل ذلك؛
5. التركيز على انعكاسات وآثار التمويل الأصغر على الصناعات الصغيرة في الجزائر؛
6. دراسة توجهات التمويل الاصغر للصناعات الصغيرة في الجزائر.

خامسا :أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من إرساء مختلف الأفاق النظرية والتطبيقية التي تستمد كيانها من دراسة مختلف الجوانب المتعلقة بالصناعات الصغيرة و آليات تمويلها ، ومحاولة تقييم التجربة فيما يتعلق بالتمويل الأصغر أو كما يعرف بالإقراض المصغر باعتباره أحد آليات الدعم المالي الحديثة لأصحاب المشاريع المصغرة، إلى جانب أنهم لا يستطيعون اللجوء إلى الأنظمة المالية الرسمية كالبنوك ومؤسسات التمويل الأخرى، وهذا من أجل فسح المجال أمام القطاع الخاص والمبادرة الفردية.

وقد تم تناول هذه التجربة من خلال دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

–ANGEM–فرع بسكرة خلال الفترة (**2013-2017**)

سادسا : منهجية الدراسة:

من أجل دراسة هذا الموضوع و الاجابة عن مختلف التساؤلات ومناقشة الفرضيات، اعتمدنا في دراستنا على 3 مناهج مكملة لبعضها البعض، تتمثل في:

- ✓ **المنهج الوصفي:**

في الفصول النظرية للدراسة اعتمدنا على المنهج الوصفي، والذي يُعرَّف بأنَّه دراسة الظاهرة (التمويل الأصغر ومساهمته في الصناعات الصغيرة) كما هي في الواقع، ووصفها وصفاً دقيقاً، وجمع المعلومات عنها، والتعبير عنها

كميّاً وكيفياً, تمهيداً لفهم الظواهر وتشخيصها، وتحليليها، وتحديد العلاقات بين عناصرها أو بينها وبين ظواهر أخرى, وصولاً إلى إمكانية التحكّم بها.

- ✓ **المنهج الإحصائي التحليلي :**

استخدمنا المنهج الاحصائي في جمعنا لمختلف الأرقام والنسب المتعلقة بالصناعات الصغيرة و حجم التمويل، مع اعتمادنا على المنهج التحليلي من خلال دراسة تلك الاحصائيات و تحليلها بشكل يمكننا من الوصول إلى مدى مساهمة التمويل الأصغر في نموذج الصناعات الصغيرة و هذا بلغة الأرقام.

- ✓ **منهج دراسة حالة**

في الفصل الثالث والمتمثل في الدراسة التطبيقية تم الإعتماد على المنهج الكمي، حيث تسمح البحوث الكمية للباحث من تعريف ودمج نفسه ضمن المشكلة أو المفهوم قيد الدراسة ،وفي هذا المنهج سيتم التركيز على السلوكيات الحقيقية والسببية وتكون المعلومات في شكل رقمي حيث يمكن تصنيفها وتلخيصها، كما يتم تحليل البيانات ثم يتم عرض النتائج النهائية في شكل إحصائي ،وفي هذه الدراسة تم الإعتماد على الإستبيان في جمع البيانات عن طريق مقابلة شخصية مع المكلف بالإحصاء في الوكالة الجهوية لتسيير القرض المصغر بسكرة.

الفصل الأول

مفاهيم حول الصناعات الصغيرة

تمهيـــــــــد:

لقد بينت التحاليل و الدراسات التي أجريت حول تطور الاقتصاد العالمي خلال العشريتين الأخيرتين الدور الرائد الذي تؤديه الصناعات في خلق الثروة و إيجاد مناصب شغل، هذا ما أدى إلى زيادة الاهتمام بها باعتبارها واحد من أهم السياسات الكفيلة بدفع مسار التنمية، و لذلك فقد اكتسبت الصناعات الصغيرة أهمية بالغة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي جعلها محط أنظار العديد من الباحثين و المفكرين الاقتصاديين الذين أجمعوا على حيوية هذا القطاع و دوره الفعال في تحقيق التنمية الشاملة إلا أن الذي لم يجمعوا عليه هو تحديد مفهوم و تعريف جامع لهذا النوع من المؤسسات ، فقد اجتهدوا في إعطاء تعريف لهذه المؤسسات كلا حسب المعايير و المحددات التي يراها مناسبة في تحديد التعريف، و لأن المنهجية و طبيعة الموضوع تفرض علينا وضع تعريف ملم لهذه الصناعات الصغيرة من كل الجوانب يعكس مكانتها و أهميتها في المحيط الاقتصادي سنحاول في هذا الفصل الذي قسمناه إلى ثلاث مباحث التطرق إلى :

المبحث الأول: مفهوم الصناعات الصغيرة.

المبحث الثاني: تصنيفات و عناصر الصناعات الصغيرة.

المبحث الثالث: واقع الصناعات الصغيرة في الجزائر.

المبحث الأول: مفهوم الصناعات الصغيرة:

إن ما يشغل تفكيرنا هو محاولة تحديد مفهوم للصناعات الصغيرة التي تشمل أنشطة الاقتصاد الإنتاجية والخدمية لأنه يختلف من دولة إلى أخرى و ظروفها الاقتصادية والاجتماعية وإن أهم الأسباب التي أدت إلى اختلاف مفهوم الصناعات الصغيرة اختلاف المقاييس الكمية والنوعية التي اتفق عليها لتحديد تعريف شامل لها ، ولهذا سنحاول إظهار المشاكل التي تعيق تحديد تعريف شامل للصناعات الصغيرة لكل الدول ثم نقوم بتحديد المقاييس التي تعتمد عليها لتحديد مفهوم المؤسسات ثم ندرج بعض التعاريف المختلفة، لننتقل إلى وضع الخصائص التي تتميز بها الصناعات الصغيرة، لنصل في آخر هذا المبحث إلى استنتاج أهميتها.

المطلب الأول : تحديد تعريف الصناعات الصغيرة:

هناك صعوبات لتحديد تعريف الصناعات الصغيرة، ومقارنة المؤسسات بين البلدان ذات مستويات تنمية مختلفة، ومن بين القيود التي تتحكم في إيجاد تعريف موحد لهذه المؤسسات الحاضنة للصناعات الصغيرة نجد:[1]

- **اختلاف درجة النمو:**

لا يمكننا إيجاد تعريف موحد لكل الدول نظرا للاختلاف الموجود من حيث درجة النمو الاقتصادي والتطور الاقتصادي والتكنولوجي والسياسي . وتتغير هذه الشروط من منطقة إلى أخرى في نفس الدولة .

- **تعدد التصنيف واختلافها:**

يرجع صعوبة تحديد تعريف شامل نتيجة للاختلاف الحاصل في معايير تصنيف التي تشمل علي معايير الكمية والنوعية.

- **تنوع النشاط الاقتصادي:**

إن طبيعة النشاط الاقتصادي تلعب دور هام في اختلاف المعايير فالمؤسسات الانتاجية تحتاج إلي استثمارات كبيرة كما أنها تستخدم عدد كبير من العمال، اما المؤسسات الخدمية فهي تتمتع بهيكل تنظيمي بسيط كما يمكنها الاستغناء عن عدد هائل من العمال.

- **تعدد فروع النشاط الاقتصادي:**

[1] غدير أحمد سليمة ، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** ، رسالة ماجستير (غير منشورة) تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، جامعة ورقلة 2007 ، ص7.

تختلف كل مؤسسة حسب فروع النشاط الاقتصادي الذي تنتمي إليه وعلي سبيل المثال يقسم النشاط الصناعي إلى مؤسسات صناعية استخراجية وأخرى تحويلية ، وهذا الاخير يضم بدوره عدد من الفروع الصناعية لدى تختلف المؤسسات من حيث حجم استثماراتها وعدد عمالها، فالصناعات الصغيرة التي تنشط الصناعات الغذائية تختلف عن التي تنشط في مجال المقولاتية.

لقد رأينا فيما سبق أن تحديد تعريف دقيق للصناعات الصغيرة وعلى أساس يرضي ويتفق عليه الجميع يعتبر من الصعب إن لم نقل مستحيلا ، ولكن لا يعني هذا أن نبقى مكتوفي الأيدي ونحكم بعدم وجود تعريف دقيق لأنه ليس من المنطقي دراسة موضوع من غير معرفة ماهيته ومعالمه ولذلك تم الاعتماد على جملة من المعايير يمكن الاستناد عليها في محاولة تحديد ماهية هذه المؤسسات وهذا رغم كثرة هذه المعايير والتي تشكل هي الأخرى أي كثرة هذه المعايير مشكلة في تحديد هذه الماهية. وتكمن مشكلة هذه المعايير في صعوبة الاختيار المناسب بينها ويمكن تصنيفها إلى صنفين هما: المعايير الكمية والمعايير النوعية.

1- المعايير الكمية:

المعايير الكمية هي من أهم المعايير المستخدمة في تعريف الصناعات الصغيرة، وهي تخص مجموعة من المؤشرات التقنية الاقتصادية ومجموعة أخرى من المؤشرات النقدية.[1]

تتمثل المجموعة الأولى في: عدد العمال، حجم الانتاج، حجم الطاقة المستهلكة. وتتمثل المجموعة الثانية في : رأس مال المستثمر، رقم الأعمال، القيمة المضافة.

- **معيار عدد العمال:**

وهو من المؤشرات التي تتميز بثباتها النسبي خاصة اذا علمنا أن البيانات الخاصة بالعمالة متوفرة في غالبية الدول ويتم نشرها دوريا وبصفة مستمرة، لكن على الرغم من هذا إلا أن هناك من يرى وجوب توخي الحذر في استعمال هذا المؤشر لأن الاعتماد المطلق على هذا المعيار قد يؤدي إلى تصنيف خاطئ للمؤسسات حيث تعتبر على أساسه المؤسسات ذات الكثافة العمالية مؤسسات وصناعات كبيرة بالنظر إلى تلك التي تعوض هذه الكثافة العمالية بالكثافة الرأسمالية والتكنولوجية ، كما أن هناك

[1]. صفوت عبد السلام عوض الله ، **اقتصاديات الصناعات الصغيرة ودورها في تحقيق التنمية** ، دار النهضة العربية ،مصر، 1953، ص12

عوامل أخرى تجعلنا نتوخى الحذر في استعمال هذا المعيار تتمثل في ظاهرة عدم التصريح بالعمال، وكذا اشتغال أراد العائلة في المؤسسات العائلية مع كونهم عمال في مؤسسات أخرى.

- **معيار رأس مال المستثمر:**

يعتمد هذا المعيار كثيرا في تحديد حجم المشروعات الصناعية بحيث إذا كان حجم رأس مال المستثمر كبيرا عدة المؤسسة كبيرة أما إذا كان صغيرا نسبيا اعتبرت المؤسسة صغيرة مع الأخذ بعين الاعتبار درجة النمو الاقتصادي لكل دولة.

وبمناسبة حديثنا عن المعايير الكمية تجدر الإشارة إلى أن هناك من الدول من تعتمد بالإضافة إلى هذه المعايير المنفردة على معايير أخرى مزدوجة مثل معيار العمالة ورأس مال المستثمر معا ويعتمد هذه المعيار في تحديد المشروعات الصناعية والتجارية المختلفة وذالك بالجمع بين المعيارين السابقين أي معيار العمالة ومعيار رأس المال في معيار واحد يعمل على وضع حد أقصى لعدد العمال بجانب مبلغ معين للاستثمارات الرأسمالية الثابتة في المشروعات الصناعية الصغيرة. ([1])

و في هذا الإطار فقد صنفها Henri DuHamel حسب عدد العمال و رقم الأعمال إلى أربع أنواع من المؤسسات كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (01-01) : تصنيف المؤسسات حسب عدد العمال ورقم الأعمال[2]

عدد العمال	10	200-10	2000-200	20000-2000	أكبر من20000
رقم الأعمال	100مليون فرنك	1000-100 مليون فرنك	1000-100 مليون فرنك	10000-1000 مليون فرنك	أكبر من مليار
مؤسسة حرفية EA	/////				
مؤسسة صغيرة ومتوسطة PME		//////	/////		
مؤسسة كبيرة GE			//////	/////	
مؤسسة كبيرة جد TGE				//////	/////

2- المعايير النوعية:

[1] صفوت عبد السلام عوض الله، مرجع نفسه، ص17.

[2] محمد بوهزة,بن يعقوب الطاهر، "**:تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** "، بحوث وأوراق عمل الدورة الدولية 25-28 ماي 2003 حول تمويل م ص م وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، منشورات مخبر الشراكة و الاستثمار ، سطيف ، الجزائر ، 2004، ص 234.

لقد رأينا من خلال تطرقنا للمعايير الكمية أنها تتضمن مجموعة من الجوانب السلبية وبالتالي عدم قدرتها لوحدها الفصل بين الصناعات الصغيرة وغيرها من الصناعات الأخرى، وذلك لتباين المعطيات من قطاع اقتصادي إلى آخر هذا ما جعل الباحثين يدرجون معايير أخرى وهي المعايير النوعية التي تتمثل في:

الملكية، المسؤولية، الاستقلالية، حصة المؤسسة من السوق.

- **معيار الملكية:**

يعتبر هذا المعيار من المعايير النوعية الهامة حيث تجد أن غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعود ملكيتها إلى القطاع الخاص في شكل شركات أشخاص أو شركات أموال معظمها فردية أو عائلية يلعب مالك هذه المؤسسة دور المدير والمنظم وصاحب اتخاذ القرار الوحيد.

- **معيار المسؤولية:**

حيث نجد حسب المعيار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و بالنظر إلى هيكلها التنظيمي البسيط نجد أن صاحب المؤسسة باعتباره مالكا لها يمثل المتصرف الوحيد الذي يقوم باتخاذ القرارات وتنظيم العمل داخل المؤسسة وتحديد نموذج التمويل والتسويق...الخ.

- **معيار حصة المؤسسة من السوق**

بالنظر إلى العلاقة الحتمية التي تربط المؤسسة بالسوق كونه الهدف الذي تؤول إليه منتجاتها فهو يعتبر بهذا مؤشرا لتحديد حجم هذه المؤسسة بالاعتماد على وزنها وأهميتها داخل السوق، فكلما كانت حصة المؤسسة فيه كبيرة و حظوظها وافرة كلما اعتبرت هذه المؤسسة كبيرة أما تلك التي تستحوذ على جزء يسير منه و تنشط في مناطق ومجالات محدودة فتعتبر صغيرة.

لكن هذا المؤشر أي السوق له حالات عدة فقد يكون في حالة منافسة تامة أي وجود عدد كبير من المنتجين كل منهم ينتج جزء ضئيل من حجم الإنتاج الإجمالي المعروض في السوق أو حالة الاحتكار التام حيث يوجد منتج واحد فقط أو حالة المنافسة الاحتكارية المتمثلة في وجود عدد كبير من المنتجين ينتج جزء بسيط من مجموع الإنتاج.[1]

[1] عمر صخري ، **مبادئ الاقتصاد الوحدوي**. ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، ص 88-114.

نظرا لاختلاف المقاييس والخصائص التي تساعد علي تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فإن الدول علي اختلافها المتطورة والنامية تأخذ كل منها بمجموعة من المعايير في تحديد مفهوم هذه المؤسسات أهمها عدد العمال ورأس المال المستثمر وسنحاول إدراج بعض التعاريف المختلفة.

❖ **التعريف المعتمد من طرف البنك الدولي:**

يميز الدولي في تعريفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين ثلاث أنواع:

- ✓ المؤسسة المصغرة : هي التي تكون فيها أقل من 10 موظفين وإجمالي أصولها أقل من 100000 دولار أمريكي و كذلك حجم المبيعات السنوية لا يتعدي 100000 دولار أمريكي.
- ✓ المؤسسة الصغيرة: هي التي تضم أقل من 50 موظفا وكل من إجمالي أصولها وحجم المبيعات السنوية لا يتعدى 3 ملايين دولار أمريكي.[1]
- ✓ المؤسسة المتوسطة: عدد موظفيها أقل من 300 موظف أما كل من أصولها وحجم مبيعاتها السنوية لا يفوق 15 مليون دولار أمريكي.

❖ **التعريف المعتمد لإدارة المشروعات الصغيرة الأمريكية :**

وضعت هذه الإدارة عدد من المعايير التي يعتمد عليها في تحديد ماهية المشروع الصغير كأساس لتقرير أولويته في الحصول علي التسهيلات والمساعدات الحكومية أو تقرير إعفائه من جزء أو كل الضرائب المستحقة عليه ومن أهم المعايير:

- ✓ استقلالية الإدارة والملكية؛
- ✓ محدودية نصيب المنشأة من السوق؛
- ✓ أن لا يزيد عدد العاملين في المنشأة الصغيرة عن 250 عامل وإن يمكن التغاضي عن هذا الحد في بعض الحالات ليصل عدد العمال إلى 1500 عامل؛
- ✓ أن لا يزيد إجمالي الأموال المستثمرة عن 09 ملايين دولار؛
- ✓ أن لا تتعدى الأرباح الصافية المحققة خلال العامين الأخيرين عن 450 ألف دولار وكخلاصة للقول في أمريكا تم اعتماد تعريف للمشروعات الصغيرة التي يفوق بها عدد العمال 500 عامل ولا يتعدى مبيعاتها السنوية 20 مليون دولار.

[1] نقلا عن لخلف عثمان ، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها** ،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية(غير منشورة) ، جامعة الجزائر، 2004، ص4.

❖ **التعريف المعتمد للسوق الأوروبية المشتركة:**

ويعتبر هذا التعريف المشروع الصغير هو كل منشأة تمارس نشاطا اقتصاديا ويقل عدد العاملين بها عن 100 عامل بينما تتبنى ألمانيا وهي إحدى دول سوق الأوروبية المشتركة تعريفا آخر للمشروعات الصغيرة حيث نعتبرها كل منشأة تمارس نشاطا اقتصاديا ويقل عدد العمال فيها عن 200 عامل.[1]

❖ **تعريف دول مجلس التعاون الخليجي:**

تستخدم هذه الدول معيار رأس المال المستثمر حيث تعرف الصناعات الصغيرة بأنها تلك المؤسسات التي يبلغ متوسط رأسمالها المستثمر أقل من 2 مليون دولار.

❖ **تعريف المشرع الجزائري:**

لم يذكر المشرع الجزائري مصطلح الصناعات الصغيرة وإنما جاء بمصطلح المؤسسات الصغيرة جدا و المؤسسات الصغيرة :

- ✓ المؤسسة الصغيرة جدا (T.P.E) : هي تلك التي تضم ما بين 1 إلى 10 أفراد وتحقق رقم أعمال يقل عن 20 مليون دينار، حيث مجموع ميزانيتها السنوية لا يتعدى 10 مليون دينار؛
- ✓ المؤسسة الصغيرة (P.E) : هي تلك التي تضم ما بين 10 إلى 49 فرد و رقم أعالها السنوي لا يتعدى 200مليون دينار، حيث مجموع ميزانيتها السنوية لا يتعدى 100 مليون دينار.[2]

المطلب الثاني: خصائص الصناعات الصغيرة:

مما لا شك فيه أن المشروع الصغير لا يشكل سوى خلية صغيرة في النسيج الاقتصادي للبلد إلا أنه الخلية الفعالة و المتممة للنسيج الاقتصادي في المجتمع، و تتميز المؤسسات الصغيرة بالخصائص و المميزات الأساسية التالية:

1- سهولة التأسيس (النشأة)

تستمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة السهولة في إنشائها من انخفاض مستلزمات رأس المال المطلوب لإنشائها ويعتمد علي جدب وتفعيل مدخرات الأشخاص من أجل تحقيق منفعة تلبي حاجات محلية في أنواع متعددة من النشاط الاقتصادي.

---

[1] عن لخلف عثمان ، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها**. مرجع سابق، ص6.

[2] سمير علام ،**إدارة المشروعات الصناعية الصغيرة**، دار العربية للنشر والتوزيع ،القاهرة، د.س.ن، ص5.

2- الاستقلالية في الإدارة:

تتركز معظم القرارات الإدارية لهذه المؤسسات في شخصية مالكها . مما يسهل من قيادة هذه المؤسسات وتحديد الأهداف التي يعمل المشروع على تحقيقها. يتوقف نجاح المؤسسة علي قدرة الشخص علي التحكم وإدارة أعمال المؤسسة.

3- سهولة وبساطة التنظيم:

تظهر هذه الخاصية أكثر في المؤسسات المتوسطة بها عدد أكبر من العمال مقارنة بالصغيرة والمصغرة وذلك من خلال توزيع الاختصاصات بين أقسام المشروع .التحديد الدقيق للمسؤوليات وتوضيح المهام التوفيق بين المركزية لأغراض التخطيط والرقابة وبين اللامركزية لأغراض السرعة في التنفيذ.

4- مركز التدريب الذاتي:

تميز مركزا ذاتيا للتدريب والتكوين لمالكيها والعاملين فيها وذلك جراء مزاولتهم أنشاطهم الإنتاجي باستمرار هذا ما يساعدهم علي الحصول علي المزيد من المعلومات والمعرفة ويؤهلهم لقيادة عمليات استثماريةً.[1]

5- تتوفر علي نظام معلومات داخلي يتميز بقلة التعقيد:

وهو ما يسمح بالاتصال السريع صعودا ونزولا بين إدارة المؤسسة وعمالها. وخارجيا فنظام المعلومات يتميز بدوره بالبساطة نتيجة قرب السوق.

6- قصر فترة الاسترداد:

وهي عبارة عن الفترة المطلوبة لاسترداد تكاليف استثمار مشروع من واقع تدفقات النقدية نتيجة لصغر حجم رأس المال المستثمر وسهولة التسويق وزيادة دورات البيع وقصر دورة الانتاج.[2]

7- القابلية للتجديد و الابتكار:

فالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة تتوافر على قدرة عالية من حيث تجديد و ابتكار الأساليب بما يحقق رضا العملاء، و من ثمة فهي تقيم بالجودة و التفوق في مجالات العمل، كذلك الاستفادة من تجارب الآخرين و ذلك بتكرار التجارب الناجحة.

8- الارتباط الوثيق بالعملاء: فهذه المؤسسات تتميز بالاتصال المباشر مع عملائها و هذا الارتباط نجم عنه مزايا منها:

---

[1] خبابة عبد الله ،**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،آلية لتحقيق التنمية المستدامة** ،دار الجامعة الجديدة للنشر ،الطبعة، 2003، ص 36-38

[2] نفس المرجع ، ص39.

- ✓ أن الغرض الأول و الأساسي من وجود المنشأة هو خدمة عملائه.
- ✓ البحث على أفضل السبل لخدمة العملاء، و ذلك بأخذ وجهات نظر العملاء في الحسبان عند اتخاذ القرارات في المنشأة.

المطلب الثالث: أهمية الصناعات الصغيرة:تتضح أهمية الصناعات الصغيرة من خلال عائداتها على المستويات التالية:

أولا :على مستوى الفرد صاحب المشروع:تتمثل أهمية الصناعات الصغيرة على مستوى الفرد صاحب المؤسسة فيما يلي:[1]

1- إشباع حاجة الفرد صاحب المؤسسة في إثبات الذات كشخصية مستقلة لها كيانها الخاص؛

2- توفر المؤسسة الصغيرة و المتوسطة فرصة تحقيق رسالته و غايته الخاصة من الحياة العملية؛

3- ضمان الحصول على دخل ذاتي له و لأسرته، بصفة خاصة، إذا أدير المشروع بأسلوب علمي رشيد؛

4- إن صاحب المؤسسة الناجح يشعر أنه إنسان استطاع أن يحقق لنفسه ولمجتمعه ما لم يحققه الآخرون ومن هنا كان التمايز بين صاحب المشروع والآخرون؛

5- إن المؤسسة الصغيرة و المتوسطة هي طريق الحرية و الإبداع لدى الأفراد في الحياة العملية؛

6- إن المؤسسة الصغيرة و المتوسطة فرصة لصاحبها لتوظيف مهاراته و قدراته الفنية وخبرته العملية و العلمية لخدمة مشروعه كهواية يعشقها قبل أن تكون وظيف؛

7- إن تشجيع الشباب و تسهيل امتهانهم للأعمال الحرة في المؤسسات الصغيرة يوفر عليهم الوقت الذي قد يقضونه في انتظار التوظف في القطاعين الحكومي و الخاص، و يجنب الشباب إهدار طاقاتهم البشرية.

ثانيا :على مستوى المجتمع:

تتمثل أهمية الصناعات الصغيرة على مستوى المجتمع فيما يلي:

1- إن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعمل في مجال الأنشطة الإنتاجية الخدمية و السلعية و الفكرية؛

2- إن المؤسسات الصغيرة تغطي جزء كبيرا من احتياجات السوق المحلي؛

3- إنها تساهم إلى حد كبير في إعداد العمالة الماهرة؛

4- إنها تشارك في حل مشكلة البطالة في المجتمع؛

[1] محمد هيكل، "**مهارات إدارة المشروعات الصغيرة**"، مجموعة النيل العربية، ط1، مصر،القاهرة، ص13.

5- إن تشجيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خاصة العاملة في مجال الصناعات يساعد على تطوير التكنولوجيا و الفنون الإنتاجية المحلية في المجتمع و دفع هذه المؤسسات إلى مواقف تنافسية حيدة؛

6- إن المؤسسات الصغيرة تعمل على تحقيق التوازن الإقليمي.

ثالثا :على المستوى العالمي:تتمثل أهمية الصناعات الصغيرة على مستوى الدولي والعالمي فيما يلي:

1- إن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أصبحت علما قائما بذاته يدرس في الجامعات والمعاهد العلمية، و قد أفردت لها المقررات الخاصة بها؛

2- في مجال التدريب التنمية أصبحت للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة برامج تدريبية عديدة و متنوعة تشمل: مفاهيمها و أنواعها و أبعادها، وظائفها و مهارات القائمين عليها كما تتضمن دراسات السوق و التسويق و دراسات الجدوى و البيئة و الأمن الصناعي وغيرها من الموضوعات؛

3- انتشار وسائل الأعلام المسموعة و المقروءة و المرئية على مستوى العالم التي تهتم بالمؤسسات الصغيرة في الدول المختلفة؛

4- انتشار المنظمات و الصناديق المعنية بدعم المؤسسات الصغيرة على مستوى العالم؛

5- باتت المؤسسات الصغيرة كواحدة من أقوى أدوات التنمية الصناعية و التكنولوجية؛

6- و نظرا لاعتماد الكثير من الدول على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كمحور رئيسي للتنمية في زيادة الإنتاج و توفير الخدمات، فقد حرصت معظم الدول على العمل على زيادة نجاح المؤسسات الصغيرة من خلال اتخاذ العديد من الإجراءات والخطط والوسائل.

المبحث الثاني: تصنيفات و عناصر الصناعات الصغيرة:

في هذا المبحث سنقوم بمناقشة أهم أنواع الصناعات الصغيرة، وكذا التطرق إلى العناصر التي تتكون منها هذه الصناعات.

المطلب الأول: تصنيفات الصناعات الصغيرة:تنقسم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى عدة أنواع، تختلف أشكالها باختلاف معايير تصنيفها:

1- تصنيف الصناعات الصغيرة على أساس توجيهها:

يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قطاعا شاملا نميز فيه العديد من الأشكال و الأنواع و ذلك حسب توجهها، و من بين هذه الأنواع:

- ✓ **المؤسسات العائلية:** تتميز المؤسسات الصغيرة العائلية أو المنزلية بكون مكان إقامتها المنزل، تستخدم في العمل الأيدي العامل؛
- ✓ **المؤسسات التقليدية:** هي مؤسسات تعتمد في الغالب علي مساهمة العائلة وتنتج منتجات تقليدية في الورشات صغيرة ومستقلة عن المنزل؛
- ✓ **المؤسسات المتطورة والشبه متطورة:** تتميز عن النوعين السابقين باستخدامه لتقنيات وتكنولوجيا الصناعية الحديثة لأنها تنتج منتجات مطابقة لمقاييس الصناعة الحديثة.[1]

2- تصنيف الصناعات الصغيرة على أساس أسلوب تنظيم العمل:

تترتب وحدات الإنتاج على أساس أسلوب تنظيم العمل، حيث نفرق بين نوعين من المؤسسات: المؤسسات المصنعة و المؤسسات غير المصنعة.

بالرجوع إلى الجدول التالي الذي يرتب وحدات الإنتاج حسب تنظيم العمل نقف عند مختلف أشكال المؤسسات التي يجمعها كل من الصنفين المذكورين، حيث نميز بين مجموعة المؤسسات التابعة للفئات 1، 2، 3 و هي مؤسسات غير مصنعة و الفئات 6، 7، 8 و هي المؤسسات المصنعة، بينما الفئتين 4، 5 يدمجان من الناحية العملية مع فئة المؤسسات غير المصنعة.

الجدول رقم (01-02) : تصنيف المؤسسات حسب أسلوب العمل [2]

الإنتاج العائلي	النظام الحرفي		النظام الصناعي المنزلي الورشة		نظام المصنع		
الإنتاج المخصص للاستهلاك الذاتي	عمل في المنزل	ورشات حرفية	معمل صناعي في المنزل	ورشة شبه مستقلة	مصنع صغير	مصنع متوسط	مصنع كبير
01	02	03	04	05	06	07	08

[1] رحموني الاستاذ، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في إحداث التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري**.المكتبة المصرية ،الطبعة الاولي، 2011، ص26-27

[2] سمير سعداوي و آخرون" : **دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية** " م ذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، قسم علوم التسيير ، فرع مالية ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ، 2006 ، ص12

3- تصنيف الصناعات الصغيرة حسب طبيعة المنتجات: تصنف المؤسسات حسب هذا المعيار إلى الفئات التالية:

أ- **مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية:** يرتكز نشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في نظام إنتاج السلع على:

- المنتجات الغذائي؛
- تحويل المنتجات الفلاحي؛
- منتجات الجلود و الأحذية و النسيج؛
- الورق و منتجات الخشب و مشتقاته؛

ب- **مؤسسات إنتاج السلع الوسيطة:** يضم هذا النوع كل المؤسسات الصغيرة المختصة في:

- تحويل المعادن؛
- الصناعات الكيماوية و البلاستيكية؛
- الصناعات الميكانيكية؛
- صناعة مواد البنا؛
- لمحاجر و المناجم.

ج- **مؤسسات إنتاج سلع التجهيز:** تتميز صناعة التجهيز على الصناعات السابقة أنها تتطلب بالإضافة إلى المعدات و الأدوات لتنفيذ إنتاجها تكنولوجية مركبة، فهي بذلك صناعة ذات كثافة رأس مال أكبر، الأمر الذي لا ينطبق و خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، لهذا نرى أن مجال تدخل هذه المؤسسات يكون ضيق، بحيث يشمل الفروع البسيطة كانتهاج و تركيب بعض المعدات البسيطة و يكون ذلك خاصة في البلدان المصنعة، أما في البلدان النامية فيقتصر نشاطها على تصليح الآلات و المعدات خاصة و سائل النقل و أيضا تجميع بعض السلع انطلاقا من قطع الغيار المستورد.

4- تصنيف الصناعات الصغيرة حسب الطبيعة القانونية: قبل البدء في الخطوات العملية لتنفيذ المشروع يجب أن يتعرف صاحب المشروع على الأصناف القانونية و الإجراءات الحكومية للمشروعات بوجه عام و على ما يصلح منها للمشروع الصغير بوجه خاص. وتتخذ الأشكال القانونية للمشروعات صورا تتمثل في: [1]

✓ المنشأة الفردية؛

[1] محمد هيكل، مهارات **إدارة المشروعات الصغيرة**. مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، مصر، القاهرة، 2003 ، ص47-48

✓ شركات الأشخاص: وتنقسم بدورها إلى مايلي:

- **شركات تضامن:** هي عقد بيع بين اثنين أو أكثر يتفقان فيه على الاتحاد معا، و يلتزم جميع أعضائها بديون الشركة والتضامن من غير قيد أو حد، و غالبا ما يلجأ إليها أفراد العائلة الواحدة.
- **شركة الشخص الوحيد ذات المسؤولية المحدودة:** يلجأ بعض المستثمرين إلى تكوين شركة ذات الشريك الواحد كشخصية معنوية و ذلك لتمتعها باستقلاليتها، و كذلك لتفادي الشريك أو المالك الوحيد من بيع ممتلكاته الخاصة في حالة الإفلاس مثلا.
- **شركة ذات المسؤولية المحدودة:** شركة لا يقل عدد الشركاء فيها عن اثنين.

المطلب الثاني: العناصر المكونة للصناعات الصغيرة:تتمثل العناصر المكونة للصناعات الصغيرة فيما يلي:

1- رأس المال

يعنى المبالغ النقدية لإقامة المشروع أو المال اللازم لتجميع عوامل الإنتاج وينقسم إلى:

- رأس مال ثابت؛
- رأس مال عامل؛
- مصروفات التأسيس؛

2- الآلات والمعدات والتجهيزات:

هي كل ما يلزم لعملية التصنيع لإنتاج السلعة أو تقديم الخدمة المطلوبة للمشروع أو التجارة في بعض الأحيان.

3- الخدمات والمستلزمات

هي الخامات الأساسية والمستلزمات المطلوبة للتشغيل وإنتاج المنتج وكذلك كل ما يحتاجه المنتج من إكسسوار.

4- الموقع

هو المكان الذي يقام فيه المشروع والمساحة المطلوبة له ويجب أن يراعى الأتي:

- مدى احتياج المنطقة لهذا المشروع؛
- نوع الصناعات الرئيسية في المنطقة؛
- عدد السكان بالمنطقة وقدرتهم الشرائية؛
- مدى توافر التسهيلات والنقل؛

- إمكانيات التوسع في المستقبل.

5- التكنولوجيا

هي طريقة وأسلوب عناصر الإنتاج أو تقدم الخدمة أو التجارة.

6- المواد البشرية (العاملة)

هم القوى العاملة (الأفراد) اللازمة لتشغيل وإدارة المشروع وتيسير الإنتاج وتتكون من:

- صاحب المشروع (الإدارة).
- العمالة الإدارية.
- العمالة الفنية بأنواعها (ماهرة – متوسطة المهارة- غير ماهرة).

7- الإدارة

والإدارة الناجحة هي أهم مكون يحتاجه المشروع لكي يتحقق عائد منه ، وبدون إدارة ناجحة يفشل المشروع وكما أن لكل فني عدة فإن عدة صاحب المشروع هي الإدارة وهى المسئولة عن أحداث التشغيل الأمثل للمشروع وتحقيق أهدافه كما أن الإدارة جزء من العمالة.

والمهم أن نعرف أن:

- انجح المشروعات الصغيرة هي التي تقوم على موارد وخامات محلية متاحة في البيئة.
- مكونات المشروع الصغير المادية لا تكفى لنجاح المشروع فالعناصر المعنوية لا تقل أهمية عن العناصر المادية وهى :الفكرة المناسبة والإصرار والتحدي والثقة بالنفس.

المبحث الثالث: واقع الصناعات الصغيرة في الجزائر

من خلال هذا المبحث سنقوم بالحديث عن مختلف المراحل التي عرفها تطور الصناعات الصغيرة في الجزائر، مع ذكر مختلف الصعوبات والعراقيل التي تعترض هذه الصناعات، ونختم المبحث بذكر مختلف الآليات والهياكل الداعمة لمثل هذه الصناعات.

المطلب الأول: مراحل تطور المؤسسات والصناعات الصغيرة : يمكن تقسيم مراحل تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى ثلاث مراحل رئيسية كالتالي: [1]

[1] صالح صالحي، **أساليب تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري**. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، العدد 03 ، جامعة فرحات عباس ، سطيف الجزائر ، ص26-28.

1- المرحلة الأولى : من 1962-1982

مالكيها أصدرت الدولة قانون التسيير الذاتي ثم التسيير الاشتراكي للمؤسسات من أجل إعادة تشغيلها و أصبحت تابعة للدولة في ظل تبني النظام الاشتراكي، إلا أن هذه الفترة شهدت ضعفا كبيرا لهذا النوع من المؤسسات و التابعة للقطاع العام، إضافة إلى محدودية المؤسسات التابعة للقطاع الخاص.

فهذه الفترة لم تعرف سياسة واضحة اتجاه القطاع الخاص حيث كانت مهمشة و تعاني من صعوبة في التمويل (الذاتي) نظرا لارتفاع نسبة الضريبة المفروضة عليها.

2- المرحلة الثانية: من 1982 إلى 1994

صدرت العديد من القوانين التي أثرت على منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العامة و الخاصة سواء القوانين المتعلقة بالاستثمار أو القوانين المتعلقة بإعادة الهيكلة العضوية و المالية للمؤسسات الاقتصادية و الإجراء المتعلقة باستقلالية المؤسسات ونتيجة لزيادة حاجة الجزائر للمساعدات الائتمانية من المؤسسات النقدية و المالية الدولية أصدرت بعض القوانين التي كانت تمثل بداية التوجه نحو اقتصاد مفتوح.

و شهدت هذه الفترة تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة، إلا أن تلك التي تمارس أنشطة إنتاجية قد تأثرت سلبا بعد صدور قانون النقد و القرض عام 1990 ، وتحرير التجارة الخارجية و تحرير الأسعار و خاصة أسعار الصرف.

و في 1993/05/10 صدر قانون ترقية الاستثمار و إنشاء الشباك الموحد لوكالة ترقية و دعم الاستثمارات "APSI" في 1994.

3- المرحلة الثالثة : من 1994 إلى 2007 :

تميزت هذه المرحلة بالانتقال من اقتصاد إداري إلى اقتصاد منفتح على العالم الخارجي يمثل فيه القطاع الخاص و الأجنبي دورا هاما، و من خلال التزام الجزائر بتنفيذ برنامج الاستقرار الاقتصادي القصير المدى تحت مراقبة صندوق النقد الدولي، و بتطبيقها لبرنامج التصحيح الهيكلي المتوسط المدى و عقدها برنامج التعديل الهيكلي سنة 1998. حيث ساهمت علاقات الجزائر الدولية في تخفيف أزمة المديونية الخارجية، و أدت من جهة أخرى إلى تطبيق سياسات نقدية، مالية، تجارية و اقتصادية ساهمت في خوصصة الكثير من المؤسسات العامة، و هذه التحولات ساعدت على اكتشاف مواطن القوة و الضعف (للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة) و هذا ما ساعد على تطويرها و العمل على ترقيتها عن طريق البرامج و المراسيم.

و لقد كان تطور المؤسسات الصغيرة في هذه المرحلة كالآتي:

الجدول رقم (01-03) : تطور عدد المؤسسات و العمالة الموظفة سنة 1999

الفئة	عدد المؤسسات	النسبة	عدد الأجراء	النسبة
المؤسسة المصغرة 01-09 عامل	148725	93.2	221975	35
مؤسسة الصغيرة 10-49 عامل	9100	5.7	176731	27.8
المؤسسة المتوسطة 50-250 عامل	1682	1.05	235669	37.2
الاجمالي	159507	100	634375	100

الجدول رقم (01-04) : تطور عدد المؤسسات الصغيرة بين سنة 2001-2006 [1]

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	نسبة التطور
القطاع الخاص	179893	189552	207949	225449	245842	269806	9.75
القطاع العام	778	778	778	788	874	739	15.45-
الحرف التقليدية	64677	71523	79850	86732	96072	106222	16.72
المجموع	245348	261853	288577	312959	342788	376767	9.91

[1] السعيد بريش" :**مدى مساهمة م ص م الخاصة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، حالة الجزائر**"مجلة العلوم الإنسانية، دار الهدى للطبع و السحب، العدد 12 ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، نوفمبر 2007، ص69.

4- المرحلة الرابعة: من 2007 إلى يومنا هذا:

استمر تطور الصناعات الصغيرة والصناعات المتوسطة في الجزائر، حيث بلغ عددها سنة 2014 ما عدده 820738 مؤسسة صغيرة ومتوسطة تشغل حوالي 2082304 عاملا ، مقسمة بين مؤسسات صغيرة ومتوسطة خاصة، تشغل 2035219 عامل، بنسبة تقدر بـ 97.74 %، أما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام، فهي تشغل ما يقدر بـ 47085 مؤسسة أي ما نسبته 2.26 % ، والجدول الموالي يوضح العدد الإجمالي للمؤسسات حسب الطبيعة القانونية.

الجدول رقم (01-05) : عدد المؤسسات الصغيرة حسب الطبيعة القانونية لسنة 2014

طبيعة المؤسسة		العدد	النسبة%
مؤسسات خاصة	شخص معنوية	482130	58.76
	شخص طبيعي	151761	18.49
	مهن حرفية	186303	22.69
مؤسسات عمومية	شخص معنوية	544	0.07
المجموع الكلي		820738	100

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن المؤسسات الصغيرة التابعة للقطاع الخاص هي المكون الرئيسي لهذا القطاع (99.93 % منها ما نسبته 58.76 % شخص معنوي، والباقي إما شخص طبيعي (مهن حرة) وذلك ب 18.49 %،أو مهن حرفية بنسبة 22.69 % ، أما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة التابعة للقاع العام، بالرغم من أنها لا يتوفر بها عنصر الاستقلالية إلا أنها تدرج حسب إحصائيات الوزارة المعنية ضمن تعداد المؤسسات الصغيرة في الجزائر وهي تمثل نسبة ضئيلة تقدر بـ 0.07% .

وللتعرف أكثر على التطور العددي للمؤسسات الصغيرة ، سوف نحاول دراسة تطورها خلال الخمس سنوات السابقة منذ سنة 2014 ، وهذا حسب الإحصائيات المتوفرة.

الجدول رقم (01-06) : تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من سنة 2010-2014[1]

طبيعة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة	السنوات					نسبة التطور%			
	2010	2011	2012	2013	2014	/2010 2011	/2011 2012	/2012 2013	/2013 2014
مؤسسات خاصة	618 515	658 737	711 275	777259	820194	6.50	7,98	9.28	9.66
مؤسسات عامة	557	572	557	557	544	2.62	(2.62)	00	(2.5)
المجموع	619 072	659 309	711832	777816	820738	9.19	5.36	9.28	7.16

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، الذي يوضح تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والعمومية في الجزائر، أن عددها في القطاع الخاص في ارتفاع مستمر منذ سنة 2010 إلى غاية 2014 ، أن أكبر نسبة تطور في الخمس السنوات ، كانت بين سنتي 2013 و 2014 ، وذلك بنسبة تقدر ب % 9.66 ، وأقلها كانت بين سنتي 2010و 2014 ، وذلك بنسبة تقدر بـ% 6.5 ، وهذا راجع إلى إنشاء ما يقارب 201679 مؤسسة خلال الخمس سنوات الماضية، بينما عددها في القطاع العام يبقى ضئيلا، وحتى التغير في عددها متذبذب بين الزيادة والنقصان فنجدها في سنة 2011 ارتفع عددها ب 16 مؤسسة، وذلك بنسبة تقدر بـ 2.62% . لينخفض سنة 2012 بنفس النسبة، ويبقى عددها ثابتا سنة 2013، ثم ينخفض سنة 2014 بـ 13 مؤسسة وذلك بنسبة تقدر بـ 2.5% .

هذه الأرقام والمؤشرات تظهر الزيادة السريعة لتعداد الصناعات التابعة للقطاع الخاص، وتراجع نمو الصناعات الصغيرة التابعة للقطاع العام، ما هو إلا نتائج لما تبذله الدولة لتنمية وتطوير القطاع الخاص الذي يترجم توجه الاقتصاد الجزائري نحو اقتصاد السوق.

المطلب الثاني: الصعوبات التي تعترض الصناعات الصغيرة:

تتعقد وتتنوع المشكلات التي تواجه الصناعات الصغيرة وبالأخص في الدول النامية، فمنها ما يعدّ من المشكلات المتعلقة بالمقومات الأساسية للمؤسسات، وهي مشكلات تتعلق بالتمويل والتكنولوجيا والتسويق، كما يوجد من المشكلات ما يعد من المشكلات العامة التي ترجع الى الظروف والمناخ العام الذي تعمل فيه هذه المؤسسات.

[1] Ministère de l'industrie et des mines, **Bulletin de statistique de la PME**, N025 ,24 ,23,22, ,20, année 2014,2013,2012,2011,2010.

وسوف نتناول كل من هذه المعوقات التي تواجه الصناعات الصغيرة رغبة في مواجهتها أو على الأقل التخفيف من ضغطها المستمر على هذه المؤسسات حتى تستطيع المشاركة في تحقيق أهداف خطط التنمية.

أولا :الصعوبات الداخلية : وتشمل ما يلي:

1- الصعوبات الإدارية والتنظيمية:

تنشأ المشكلات الإدارية والتنظيمية نتيجة عدم الفصل بين ملكية المشروع وادارته، فصاحب المشروع يتولى جميع النواحي الإدارية بخلاف النواحي الفنية الخاصة بشؤون حرفته، فهو المخطط المالي ومدير المبيعات ومدير الأفراد ومدير العلاقات العامة، وهذا يعني بالضرورة عجزه عن أداء هذه المهام بنفس الكفاءة، بما لا يسمح باتخاذ القرار المناسب ولا شك أن هذا الفشل الإداري يعني فشل المش روع نفسه ويرجع مصدر هذا الفشل الإداري الى أحد السببين التاليين أو كلاهما:

- جهل صاحب المشروع بأسس التنظيم.
- عدم محاولة الاستعانة بآراء المتخصصين في النواحي الإدارية، إما لنقص الإمكانيات المادية أو لعدم تقريره لأهمية هذه الاستثمارات، أو حرصه على الاحتفاظ بأسرار العمل أو لعدم الاعتراف بالعجز لمباشرة الأعمال الإدارية على الوجه السليم.

2- الصعوبات التمويلية:

توصلت دراسات عديدة الى أن عدم كفاية الائتمان يعتبر أحد العقبات الأساسية التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة إذ وجد أن عدد قليل من هذه المشاريع يحصل على الائتمان من مؤسسات الإقراض، وتعتمد هذه المشاريع في الجزء الأكبر من احتياجاتها التمويلية على المدخرات الفردية والعائلية في تأسيس وتمويل عمليات التشغيل، وهذا النوع من التشغيل تنجر عنه مجموعة من القيود التي تؤثر على كفاءة المشروع بالإضافة الى عدم توفر هذه المبالغ بالحجم المطلوب، وقد تلجأ هذه المشاريع أيضا الى سوق الاقتراض غير الرسمي، وتعتبر معدلات الفوائد في هذا النوع من القروض مرتفعة جدا ويتشدد أصحاب القروض في الضمانات المالية لتأمين عمليات الاقتراض، أما فيما يتعلق بدور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الصغيرة في البلدان النامية، فقد بينت دراسات عديدة أن عدم قدرة أو قب ول البنوك تمويل هذه المشاريع سواء عند إنشاءها أو توسيعها راجع للأسباب التالية:

- انعدام الثقة في القائمين على المشاريع الصغيرة

- ضعف القدرة على توفير البيانات المالية والتشغيلية مما يعيق القدرة على تقدير الجدارة الائتمانية للمشروع من قبل البنك أي صعوبة إعداد دراسة الجدوى.
- ضعف الضمانات المتوفرة اللازمة لتقديمها الى البنوك للحصول على التمويل.
- إنّ معظم المشاريع الصغيرة تعمل في القطاع غير الرسمي وليس لها سجلات ضريبية مما يزيد من مخاطر التعامل معها.
- نقص الخبرة التنظيمية والإدارية في المعاملات البنكية.

كما نجد أن أصحاب المشاريع الصغيرة أيضا يتجنبون التعامل مع البنوك وذلك للأسباب التالية:

- ارتفاع تكلفة التمويل، تدخل البنك في الإدارة.
- نسبة المديونية وعدم كفاية التمويل المتاح.
- عدم القدرة على الاستجابة لمتطلبات البنوك من ضمانات.

3- صعوبات تتعلق بالعمالة الفنية المدربة:

يعتبر نقص العمالة الفنية المدربة من القوى العاملة من أهم المعوقات التي يواجهها قطاع الصناعات الصغيرة ويرجع ذلك إلى الأسباب التالية:

- ضعف مستوى التدريب المهني وعدم توافقه مع احتياجات الصناعات الصغيرة
- زيادة الطلب على العمالة الماهرة بالنسبة للمؤسسات الجديدة، قد أدى الى انتقال العمالة من المجالات التي تعمل فيها الى المجالات التي تعرض عليها أجور أعلى، وينتج عن هذا توظيف عمالة غير ماهرة باستمرار وتحمل مشكلات وأعباء تدريبهم، فضلا عن دفع أجور مرتفعة لبعض التخصصات النادرة لضمان استمرار نشاطها.
- الاعتماد على العمالة الوافدة، وعزوف العمالة الوطنية عن العمل في الصناعات الصغيرة خاصة الانتاجية.
- يضطر صاحب المؤسسة الصغيرة الى توظيف عمالة غير ماهرة وتدريبهم أثناء العمل، غير أنه في كثير من الأحيان ما يترك العامل وظيفته بمجرد إتقان العمل.

4- صعوبات الخامات و مستلزمات الإنتاج:

تشمل مستلزمات الإنتاج بصفة خاصة في المواد الأولية وعدم توفرها في الأسواق المحلية بشكل دائم حيث تتمثل في ارتفاع أسعار هذه المواد، عدم توفرها في الأسواق المحلية بشكل دائم، حيث أن معظم المشروعات الصغيرة

والمتوسطة تعتمد على استيراد هذه المواد من الخارج، وكذلك عدم توفر أجهزة أو مؤسسات تتولى عملية الاستيراد لهذه المواد، مما يؤثر بالتالي على إنتاجية هذه المشروعات، وقد يعود عدم توفر هذه المواد الى أحد الأسباب التالية:

- احتكار تلك المواد من قبل المحتجزين المحليين.
- ارتفاع تكلفة المدخلات وخصوصا المواد الخام.

5- صعوبات النقل ونقص الخدمات العامة والبنية الأساسية:

هناك مشاكل تقابل المنشآت الصناعية الصغيرة في نقل خدماتها الأولية من مصادرها أو منتجاتها النهائية الى الأسواق بتكاليف مناسبة، كذلك هنالك مشاكل الأرض أو المحل المناسب وتجهيز المكان للنشاط، بالإضافة إلى ذلك فإن الكثير من المنشآت الصناعية الصغيرة قائمة على أطراف القرى، أو داخل المدن الصغرى، خاصة الدول النامية التي تفتقر إلى مصادر المياه النظيفة وخدمات المجاري والطاقة الكهربائية اللازمة لممارسة النشاط، وقد يعمل بعض أصحاب المنشآت الصغيرة على تهيئة هذه الخدمات لأنفسهم بطرق خاصة وأحيانا بطرق غير رسمية فتصبح تكلفتها باهظة الأمر الذي يتسبب في تعسرهم ماليا أو استدانتهم.

6- صعوبات العقار الصناعي:

غالبا ما يجد المستثمر الجديد صعوبة كبيرة في إيجاد المكان الدائم والمناسب لإقامة المؤسسة بسبب ارتفاع أسعار العقار أو انعدامه أو انعدام ملائمته. ففي البلدان النامية لا تتولى الحكومات إقامة مناطق مهيأة خاصة لأغراض الصناعة مكتملة البنية التحتية بالخدمات الأساسية لإقامة المؤسسات المعنية، ومن ثم العبء الأكبر في تدبير المكان الملائم والأبنية يقع على عاتق المستثمر نفسه مما يتطلب منه تجميد جزء من أ رسماله، هذه بالإضافة الى بعض الصعوبات الأخرى المتمثلة في:

- طول مدة منح الأراضي (العقار) المخصصة للاستثمار.
- الرفض دون مبرر في كثير من الأحيان لعدد من الطلبات.
- ارتفاع أسعار الأراضي والمباني أو انعدامها أو عدم ملائمتها.
- بالإضافة الى عدم توفر مناطق صناعية مجهزة بالمستلزمات الأساسية المطلوبة لتشجيع الاستثمار في الصناعات الصغيرة على تقليل تكاليف الإنتاج مثل الطاقة الكهربائية والطرق ووسائل الاتصال، حيث لا تلبي مثل هذه القضايا الحد الأدنى المطلوب للمؤسسة، ناهيك عن ارتفاع التكاليف التأسيسية وعلى وجه الخصوص أسعار الأراضي في المناطق الصناعية.

7- صعوبات التسويق:

إنّ فشل المشروع الصغير في إيجاد أسواق يتوجه إليها لتصريف منتجاته يعرضه لا محالة لاحتمالات التوقف المؤقت أو النهائي أيضا، ويرتبط هذا الأمر بنقص الوعي التسويقي على مستوى المشروعات الصغيرة من ناحية وعدم توافر المهارات

القادرة على انجاز هذه المهمة الشاقة من جهة أخرى.

ويمكن تلخيص أهم المشكلات التسويقية التي تعاني منها المشروعات الصغيرة فيما يلي:

- انخفاض أو تقلب الطلب على بعض المنتجات وانعكاسات ذلك على كفاءة المشروع.
- محدودية الأماكن المخصصة للعرض وقنوات التوزيع المطلوبة.
- استغلال التجار والوسطاء للمشروع الصغير وحصولهم على هوامش توزيع عالية.
- انخفاض جودة السلع والخدمات الخاصة بسبب مشكلات الخامات والعمالة.
- الافتقار الى التصميمات والمواصفات والمقاييس السليمة.
- عدم القيام بالبحوث التسويقية وتحديد وتحديث المشروع بمعلوماته عن الأسواق.
- ظهور المشروعات البديلة المنافسة بشكل مستمر.
- محدودية المعرفة بالأساليب التسويقية المعاصرة.
- ارتفاع تكاليف الإنتاج مما يضعف من قدرة منتجات المشروعات الصغيرة على المنافسة.
- ضعف القدرة على دخول أسواق التصدير.

ثانيا :الصعوبات الخارجية: وتشمل ما يلي:

1- صعوبات المحيط الجبائي

يعاني الكثير من أصحاب الصناعات الصغيرة من ارتفاع أسعار الضريبة والتقدير الجزافي لأرباحهم في كثير من الحالات، وهذا ناتج في الغالب عن عدم إمساكهم دفاتر حسابية منظمة .ويترتب على ذلك دخول صاحب المؤسسة في سلسلة طويلة من الإجراءات للاعتراض على التقدير والإحالة الى اللّجان الداخلية ولجان الطعن، وقد ينتهي الأمر برفض الطعن وتأييد تقدير مصالح الضرائب.

وقد يعجز صاحب المؤسسة على الوفاء بالدين ويضطر الى إعلان إفلاسه والتوقف عن النشاط، ويرجع هذا أيضا الى نسب اقتطاع الرسوم والضرائب المطبقة على أنشطة هذه المؤسسات في طورها الاستغلالي وارتفاع الضغط الجبائي.

كما يشكل هذا الدين قيدا على المؤسسة في حالة الرغبة من الاقتراض من البنوك لشراء آلات أو إجراء توسعات في النشاط .كما أن مأمور الضرائب لا يأخذون في الحسبان عند تقديرهم للضريبة التغيرات التي تحدث في أسعار المواد الخام والتغيرات التي تحدث في الطاقة المستخدمة، حيث غالبا ما يفرضون الضريبة على أساس الطاقة الإنتاجية الكاملة.

إن مشكلة الضرائب تعد من بين أهم العراقيل التي قد يواجهها المستثمرون الجدد إذا رغبوا في إنشاء مؤسسة وهذا للتكاليف الإضافية التي تقع على عاتقهم والتي من الممكن أن تجعل نشاطهم بدايته فاشلة.

2- المعوقات الحكومية:

تظهر المعوقات الحكومية بوضوح في الممارسات المختلفة للسياسات الحكومية لصالح المشروعات الكبيرة، ونجد أن أنشطة المشروعات الكبيرة تحصل على المنافع المباشرة التي تقدمها الحكومة لها، مثل الصرف الأجنبي والامتيازات الجمركية، حيث أن سياسة الحكومة لا تحمي المشروعات الكبيرة من المنافسة الأجنبية فحسب بل من منافسة المشروعات الصغيرة أيضا، كما أن المشروعات الصغيرة تواجه نفس اللوائح الحكومية والمطالب البيروقراطية شأنها في ذلك شأن المشروعات الكبيرة.

3- نقص المعلومات والبيانات وقلة الخبرة:

من المشاكل الخطيرة التي تقابل المشروعات الصغيرة والمتوسطة نقص المعلومات والافتقار الى الخبرة التنظيمية التي تمكن أصحابها من مواجهة مشاكلهم أو تساعدهم في التوسع في أعمالهم والنمو ويظهر النقص في المعلومات واضحا بالنسبة للظروف المحيطة بنشاط الصناعات الصغيرة في البلدان النامية لا يمتد لأكثر من شؤون حرفته أو صناعته لذلك فإن أصحاب المنشآت الصغيرة قد لا يدرون شيئا على الإطلاق بالنسبة لاتجاهات الأسعار في بلدهم فيتفاجؤون بها ترتفع أو تنخفض دون سبب معروف لديهم.

4- المنـافسة:

تواجه الصناعات الصغيرة منافسة شديدة من قبل المؤسسات المماثلة أو المؤسسات الكبيرة وحتى الأجنبية، فالمؤسسات الكبيرة تتميز بالقد ا رت العالية في الإنتاج والتسويق والتمويل والتكنولوجيات والإدارة والعمالة المدربة والمتخصصة، كل هذه العوامل تجعل المنافسة غير متكافئة ولصالح المؤسسات الكبيرة على حساب المؤسسات الصغيرة.

المطلب الثالث: آليات وهياكل دعم الصناعات الصغيرة في الجزائر:

هناك العديد من آليات الدعم للصناعات الصغيرة في الجزائر، بداية من الوزارة المعنية والتي يقع تحت إدارتها العديد من المؤسسات المتخصصة في ترقية القطاع، ومنها المشاتل والمحاضن ومراكز التسهيل.

أولا: آليات دعم الصناعات الصغيرة في الجزائر:

1- المشاتل وحاضنات الأعمال:

تهدف إلى مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمها، وهي مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتأخذ ثلاثة أشكال: [1]

- **المحضنة** : وهي تتكفل بأصحاب الصناعات الصغيرة في قطاع الخدمات.
- **ورشة الربط** : هي هيكل دعم يتكفل بأصحاب المؤسسات في قطاع الصناعات الصغيرة والمهن الحرفية.
- **نزل المؤسسات** : يتكفل بأصحاب المؤسسات المنتمين إلى ميدان البحث.

2- مراكز التسهيل:

وهي مؤسسات عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي. وتسعى هذه المراكز لتحقيق الأهداف التالية: [2]

- وضع شباك يتكفل باحتياجات أصحاب المؤسسات والمقاولين وتقليص آجال إنشاء المؤسسات؛
- تسيير الملفات التي تختص بدعم الصناديق المنشأة لدى الوزارة المعنية؛
- تطوير التكنولوجيا الجديدة وتثمين البحث والكفاءا؛.
- تطوير النسيج الاقتصادي المحلي ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الاندماج الاقتصادي الوطني.

[1] الأمانة العامة للحكومة الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 78/03 المؤرخ في 25 فبراير 2003 ، الجريدة الرسمية ، العدد13 ، 2003، ص14.
[2] المرجع نفسه، ص.ص 19-21.

3- المجلس الوطني لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

هو جهاز استشاري يسعى لترقية الحوار والتشاور بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وجمعياتها المهنية من جهة، وبين السلطات العمومية من جهة أخرى، وهو يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ومن مهامه:

- ضمان الحوار الدائم والتشاور بين الشركاء الاجتماعيين، مما يسمح بإعداد سياسة واستراتيجيات لتطوير القطاع؛
- تشجيع وترقية إنشاء الجمعيات المهنية وجمع المعلومات المتعلقة بمنظمات أرباب العمل والجمعيات المهنية؛

ويتشكل المجلس من الجمعية العامة، الرئيس، المكاتب، اللجان الدائمة.

ثانيا :الهياكل المتعلقة بتوسيع دائرة الاستثمار:وهي هياكل دورها توسيع دائرة الاستثمار في جميع القطاعات، وخاصة القطاع الصناعي، وتضم:

1- **الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANCEJ**

أنشأت هذه الوكالة بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 296-96 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996 ، وقد كانت في البداية موضوعة تحت إشراف رئيس الحكومة، ويتولى الوزير المكلف للتشغيل المتابعة العملية لنشاطها، ثم تحولت لتصبح تابعة لوزارة التشغيل والتضامن الوطني، وهي هيئة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي. وإن كان الهدف من إنشائها اجتماعي في إطار سياسة التشغيل ومكافحة البطالة، فهي أيضا توكل بالمهام التالية:

- تدعيم وتقديم الاستشارة، ومرافقة الشباب ذوي المشاريع في تطبيق مشاريعهم الاستثمارية.
- تبليغ الشباب ذوي المشاريع الذين استفادت مشاريعهم من قروض البنوك والمؤسسات المالية بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب والامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها.
- القيام بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع.
- وضع تحت تصرف الشباب كافة المعلومات ذات الطابع الاقتصادي، والتقني، التشريعي والتنظيمي المتعلقة بممارسة نشاطهم.
- إحداث بنك للمشاريع المقيدة اقتصاديا واجتماعيا.

2- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI [1]

شهدت الوكالة التي أنشأت في إطار الإصلاحات الأولى التي تم مباشرا في الجزائر خلال التسعينيات و المكلفة بالاستثمار، تطورات تهدف للتكيف مع تغيرات الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية للبلاد. خولت لهذه المؤسسة الحكومية التي كانت تدعى في الأصل وكالة ترقية و دعم و متابعة الاستثمار من 1993 إلى 2000 ثم أصبحت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار مهمة تسهيل و ترقية و اصطحاب الاستثمار.

لقد تجسد الانتقال من وكالة ترقية و دعم و متابعة الاستثمار إلى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في عدة تعديلات على مستوى الإطارات المؤسساتية و التنظيمية و المتمثلة في:

- إنشاء المجلس الوطني للاستثمار، هيئة يترأسها رئيس الحكومة مكلفة باستراتيجيات و أولويات التطوير؛
- إنشاء هياكل جهوية للوكالة التي تساهم بالتشاور مع الفاعلين المحليين في التنمية الجهوي، تتمثل هذه المساهمة خاصة في توفير وسائل بشرية و مادية من أجل تسهيل و تبسيط عمل الاستثمار؛
- إرساء لجنة طعن ما بين وزارية مكلفة باستقبال شكاوي المستثمرين و الفصل فيه.
- توضيح أدوار مختلف المتدخلين في مدرج الاستثمار؛
- مراجعة نظام التحفيز على الاستثمار ؛
- تخفيض آجال الرّد للمستثمرين من 60 يوما إلى 72 ساعة.
- إلغاء حد التمويل الذاتي المطلوب من أجل الحصول على المزايا، وتبسيط إجراءات الحصول عليها.

تعمل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من أجل تقديم خدمات وفقا للمعايير و المقاييس الدولية مع مؤسسات وهيئات دولية مختلفة مثل :

- ✓ مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية للاستشارة و الخبرة بمناسبة فحص سياسة الاستثمار في الجزائر؛
- ✓ منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية لتكوين و إتقان إطارات الوكالة حول مناهج تقييم مشاريع الاستثمارات؛
- ✓ البنك العالمي من أجل تدقيق سياق إنشاء المؤسسات و اقتراحات خاصة بتدابير التحسين في إطار برنامج "القيام بالأعمال".

[1] L'Agence nationale du développement des investissements, sur le site : http://www.andi.dz/index.php/ar/apropos ,Visite le 04/04/2018.

3- الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ANDPME

لقد أنشأت الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 165/05 المؤرخ في 2005/05/03 وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية وتقع تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة، وتعتبر الوكالة أداة الدولة في تنفيذ السياسة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة، كما كلفت الوكالة بتنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات ،ويمكننا تلخيص مهام الوكالة في النقاط التالية:

- تنفيذ استراتيجية القط اع في ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتابعة حسن سيره؛
- تعزيز الخبرات والاستشارة لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- متابعة وضع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث الإنشاء، والتوقف، وتغيير النشاط؛
- تحصيل واستغلال ونشر المعلومة المحددة في ميدان نشاط المؤسسات الصغيرة.

أما استراتيجية عمل الوكالة فتتمحور حول النقاط التالية:

- تدعيم التأهيل المباشر للمؤسسات الصغيرة ، بالسير على خطى برنامج ميدا للمؤسسات الصغيرة، مع زيادة نسبة المؤسسات الصغيرة المستفيدة، لاسيما من حيث حجمها وقطاعات نشاطها؛
- تحسين محيط المؤسسات الصغيرة لاسيما من حيث إمكانية النفاذ إلى المعلومة، وتطوير أدوات التسهيل، وذلك بإنشاء قواعد معلومات تخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإصدار مناشير للمعلومات، ترقية استخدام الانترنت وتكنولوجيا والاتصال فضلا عن تسهيل وصول المؤسسات الصغيرة لمختلف التسهيلات التي تمنحها السلطات الجزائرية زيادة على المساعدات والدعم المالي.

خلاصة الفصل الأول

إن الصناعات الصغيرة هي الشركة أو المنشأة التي تمول و تدار ذاتيا من قبل أصحابها وتقوم على حجم عمالة قليل تتصف بالشخصية . و تعد هذه المؤسسات الخلية الأساسية في النسيج الاقتصادية للبلد و الأساس الذي تقوم عليه المشاريع الكبيرة فهي بذلك أفضل الوسائل للإنعاش الاقتصادي نظرا لسهولة تكيفها و مرونتها التي تجعلها قادرة على الجمع بين التنمية الاقتصادية وتوفير مناصب الشغل و جلب الثروة، لذلك أصبح من الضروري اللجوء إلى الصناعات الصغيرة ففي الوقت الحالي تعتبر أحسن الطرق نجاعة لبناء بنية اقتصادية قوية و من أجل هذا كله أصبح لزاما على الدولة التفكير في آلية تضع الموارد الطبيعية في أيدي من لهم العلم و القدرة على تسيير الاستثمار في مجال الصناعات الصغيرة .

الفصل الثاني

مـــاهية التمـــويل الأصغر

تمهيـــــد:

تقدم برامج التمويل الأصغر مجموعة متنوعة من الخدمات المالية كخدمات الإقراض والإيداع والادخار لتلبية الاحتياجات المالية للفقراء القادرين على بدء مشروعات اقتصادية مدرة للدخل.

ويعتبر إعلان هيئة الأمم المتحدة سنة 2005 السنة الدولية للتمويل الأصغر بمثابة الاعتراف الدولي بأهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه برامج التمويل الأصغر المنفذة من قبل الجهات المؤسساتية المختلفة، سواء من حيث أهمية الخدمات المالية المتاحة للجميع في إطار بناء أنظمة مالية مفتوحة للجميع، أو من حيث أهمية المشروعات الصغيرة والبالغة الصغر المحدثة في ظل هذه البرامج ودورها في توفير فرص العمل ورفع مستويات المعيشة في إطار التنمية الشاملة والمستدامة.

وعليه سنحاول في هذا الفصل دراسة التفصيل في آلية التمويل الأصغر وفق المباحث الثلاثة التالية:

المبحث الأول: مفهوم التمويل والتمويل الأصغر

المبحث الثاني: أنواع ومبادئ وآليات تمويل الصناعات الصغيرة

المبحث الثالث: واقع التمويل الأصغر في الجزائر

المبحث الأول: مفهوم التمويل والتمويل الأصغر

يعتبر التمويل من القرارات الهامة والاستراتيجية في أي مؤسسة اقتصادية سواء تعلق الأمر بحجم الأموال أو مصدر الحصول عليها، فالتمويل عصب كل من عملية التجهيز والاستغلال في المؤسسة ولا غنى عنه لاستمرارية النشاط، وتختلف مصادر الحصول على الأموال فمنها ما هو داخلي ومنها ما هو خارجي، ويتحدد خيار المؤسسة التمويلي في مجال اختيار مصدر التمويل تبعا لعدة عوامل أهمها تكلفة المال والمصدر الذي يتم اللّجوء إليه.

وبالرجوع إلى الصناعات الصغيرة نجد أن هذا النوع من المؤسسات ينطوي على خصوصيات مميزة تحد من الخيارات التمويلية المتاحة لها نتيجة لصغر حجم أ رس مالها من جهة، وضعف قدرتها على تحمل تكاليف مصادر الأموال التي تعتبر كبيرة كما هو الحال بالنسبة للقروض البنكية، لذلك يجب أن تخص بمصادر تمويل تراعي فيها هذه الخصوصيات وتكييف المصادر التقليدية مع إمكانيات وقدرات هذه المؤسسات كأسعار الفائدة المخفضة والضمانات غير الكبيرة.[1]

المطلب الأول : تعريف التمويل و التمويل الأصغر : يجب التعرف على ماهية التمويل ثم التطرق إلى تعريف التمويل الأصغر والذي هو موضوع مذكرتنا :

الفرع الأول : تعريف التمويل

إن وظيفة التمويل تعتبر من أهم وظائف المؤسسات المالية، حيث أنها تقدم لذوي العجز المالي قروضا تفك بها ضيقتها ، وبذلك تزيد في حركة النشاط الاقتصادي وكما أن المؤسسة القائمة بالمشروع لا بد لها من القيام بدراسة مالية للمشروع وتقدير مبلغ الاحتياج وكيفية الحصول عليه، وقد تعددت تعاريف التمويل والتي نذكر منها:

- يعرف التمويل على أنه "البحث عن الطرائق المناسبة للحصول على الأموال واختيار وتقسيم تلك الطرائق والحصول على المزيج الأفضل بينهما بشكل يناسب كمية ونوعية احتياجات المؤسسة " [2]
- كذلك يعرف على أنه " توفير الأموال – السيولة النقدية –من أجل إنفاقها على الاستثمارات وتكوين رأس المال الثابت بهدف زيادة الإنتاج والاستهلاك.

[1] خوني رابح، حساني رقية، **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشكلات تمويلها**. أتريك للنشر والتوزيع، مصر، 2008، ص 82.

[2] محمد العربي ساكر، **محاضرات في تمويل التنمية الاقتصادية**. جامعة محمد خيضر بسكرة، 2006، ص 32.

- ويعرف بأنه " عملية تجميع لمبالغ مالية ووضعها تحت تصرف المؤسسة بصفة دائمة ومستمرة من طرف المساهمين أو المالكين لهذه المؤسسة، وهذا ما يعرف برأس المال الاجتماعي، فهو إذن تدبير الموارد المالية للمؤسسة في أي وقت تكون هناك حاجة إليه، ويمكن أن يكون التمويل طويل، متوسط وقصير الأجل. [1]
- كما يعرف بأنه " مجموعة من القرارات حول كيفية الحصول على الأموال اللازمة لتمويل استثمارات المؤسسة، وتحديد المزيج التمويلي الأمثل من مصادر التمويل المقترضة والأموال المملوكة من أجل تغطية استثمارات المؤسسة.

من خلال هذه التعاريف يمكن استخلاص أن التمويل هو توفير حجم من الأموال اللازمة للقيام بالمشاريع الاقتصادية وتطويرها في الوقت المناسب حسب حاجة المؤسسة و يكون ذلك إما داخليا أو خارجيا.

الفرع الثاني: تعريف التمويل الأصغر يمكن في إطار التعريف بالتمويل الأصغر تقديم التعاريف التالية:

– **التعريف الأول:** "التمويل الأصغر هو تقديم الخدمات المالية للفقراء من منظمي مشروعات العمل الحر"

– **التعريف الثاني:** يعرف التمويل الأصغر على أنه مجموعة الخدمات المقترحة (المقدمة)للأفراد الذين ليس لهم القدرة على الحصول على تلك الخدمات من المؤسسات المالية التقليدية

– **التعريف الثالث:** يعرف التمويل الأصغر على أنه "منهجية إقراض توظف بدائل للضمانات لتقديم واسترداد قروض قصيرة الأجل لرأس المال العامل لأصحاب المشاريع الصغيرة"

– **التعريف الرابع:** برنامج التمويل الأصغر يعني "توفير الخدمات المالية كالإقراض والإيداع والادخار التي تتكيف مع احتياجات الفقراء القادرين على تنظيم المشروعات". ونلاحظ انطلاقا من هذه التعاريف أن برامج التمويل الأصغر تركز على ضرورة تقديم مجموعة متنوعة من الخدمات المالية وليس خدمات الإقراض فقط هذا من جهة، ومن جهة أخرى تركز على تقديم تلك الخدمات المالية المتنوعة إلى شريحة الفقراء القادرين على خلق المشروعات المدرة للدخل.

وما يمكن قوله مما سبق هو أن مفهوم التمويل الأصغر يشير إلى توفير الخدمات المالية وهي في المقام الأول الائتمان والأوعية الادخارية والتحويلات المالية التي تقدم للعملاء الفقراء النشيطين اقتصاديا غير القادرين على الحصول على الخدمات التي تقدمها مؤسسات مالية رسمية وذلك وبهدف التغلب على أحد المعوقات الرئيسية التي يواجهها

[1] خوني رابح، حساني رقية، مرجع نفسه، ص90

الفقراء في جميع أنحاء العالم ألا وهي ندرة الفرص للحصول على قروض وعلى الخدمات المصرفية الأخرى والتي تقدم من خلال النظم المصرفية الرسمية.[1]

المطلب الثاني: خصائص التمويل الأصغر

تتميز برامج المؤسسات العاملة في ميدان التمويل الأصغر بالخصائص التالية :

- تقديم القروض الصغيرة والقصيرة الأجل لأغراض رأس المال العامل؛
- التقييم البسيط و السهل لاستثمارات المقترضين؛
- استخدام بدائل مستحدثة كالضمانات الجماعية وأسلوب الادخار الإلزامي بدلا من استخدام الضمانات العينية؛
- إمكانية حصول المقترض على قروض جديدة يتوقف على مدى وفائه بالتزاماته في تسديد القروض السابقة؛
- الدفع المبسط لأقساط القروض كأسلوب الدفع الأسبوعي أو الشهري، أو أسلوب الدفع اليومي في بعض برامج التمويل الأصغر؛
- ارتفاع معدلات التحصيل لأقساط القروض مقارنة بمعدلات تحصيل القروض على مستوى بعض المؤسسات المالية التقليدية؛
- استخدام أدوات الادخار الطوعي كأسلوب يزيد من قدرة المقترض على تلبية احتياجاته الخاصة الظرفية؛
- فرض أسعار فائدة مرتفعة لتغطية التكاليف؛
- خدمات مالية ملائمة من حيث السرعة والتوقيت والقيمة. [2]

المطلب الثالث: أهمية التمويل الأصغر

من خلال التعاريف السابقة نلاحظ أن التمويل عنصر أساسي في بقاء واستمرار المؤسسة الاقتصادية، حيث يعد ضرورة حتمية للبلد في أي مشروع كان، وهذا حسب المقولة " أن المال هو قوام الأعمال."

فتكمن أهمية التمويل خاصة عند قيام المؤسسة بعمليات توسع فهي بحاجة الى تجديد استثماراتها بإعادة صيانة آلاتها وامتلاك آلات ومعدات وعقا ا رت جديدة أي كل ما يساعدها.

[1] جوديث براندسما ورفيقة شوالي، **إنجاح التمويل البالغ الصغر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**. منشورات مكتب شؤون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالبنك الدولي، ص1

[2] المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، **التقرير النهائي حول التمويل الأصغر في الجزائر: الفرص والتحديات**، جوان 2006، ص 23-24.

تمكين المؤسسة من تغطية احتياجاتها المتعلقة بالمواد الأولية والسلع المباعة، أي تغطية احتياجات العملية الإنتاجية والتسويقية و لمواجهة جميع المصاريف المتعلقة بالاستغلال، مثل أجور العمال، مصاريف الكهرباء والتأمينات...الخ.

ومن أجل أن يلعب التمويل دورا فعالا و لكي تكون له أهمية على مستوى الاقتصاد يجب أن يستخدم بعقلانية من كل النواحي سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية، وهذا أخذا بعين الاعتبار حجم الموارد التمويلية والعوامل المذكورة سابقا.

ويعتبر التمويل الدورة الدموية في المؤسسة، حيث يجب أن تضخ الأموال بدقة في القنوات المختلفة التي تمر بها، وهذا ما سوف نوضحه في النقاط التالية:

أولا: مرحلة تمويل عملية الاستثمار

وتأتي هذه المرحلة بعد الحصول على رأس المال النقدي، حيث يتم إنفاقه من أجل تكوين رأس المال الثابت المتمثل في المباني والآلات والمعدات وغيرها من السلع المعمرة، إضافة الى تكوين رأس مال عامل والمتمثل في المواد الخام وقطع الغيار ومختلف المواد الموجودة في المخازن.

ثانيا: مرحلة تمويل الإنتاج

وتتمثل هذه المرحلة في استغلال الأموال التي تخصص لمواجهة النفقات التي تتعلق أساسا بتشغيل الطاقة الإنتاجية ويتم في هذه المرحلة خلط ومزج لعناصر الإنتاج المختلفة، حيث يمزج رأس المال الثابت مع رأس مال العامل، بالإضافة إلى ما تحتاجه هذه المرحلة من قوى عاملة وهذا بهدف إنتاج سلع وخدمات.

وخلال هذه المرحلة يتم استهلاك كميات من المواد الخام ويتم دفع أجور العمال، إضافة الى تسديد مختلف النفقات الجارية الأخرى سواء كانت متغيرة أو ثابتة، وجل هذه النفقات يجب تغطيتها عن طريق توفير السيولة اللازمة لها.

ثالثا :مرحلة تمويل التسويق (البيع)

وتبدأ في أغلب الأحيان هذه المرحلة بعد الانتهاء من عملية الإنتاج مباشرة واعداد السلع للبيع، حيث تمر عملية التسويق بمراحل مختلفة من تعبئة السلع ونقلها وتخزينها ثم توزيعها، ولا تتم هذه المراحل إلاّ بعد تحمل المؤسسة نفقات كبيرة يتم تسديدها مما لديها من سيولة نقدية.

كما أنه في بعض الأحيان تتم عمليات البيع قبل نهاية عملية الإنتاج وهذا بهدف حصول الوحدة الإنتاجية على سيولة نقدية تساعدها على مواصلة عملية الإنتاج. وبعد انتهاء عملية التسويق و تصريف الإنتاج تتحول المواد المباعة مرة أخرى الى سيولة نقدية تحصل عليها المؤسسة من أجل مواصلة عملياتها الإنتاجية من جديد. ومن هنا يتضح لنا أن للتمويل أهمية كبيرة في تحريك عجلة الإنتاج بمراحلها المختلفة حيث تكون المؤسسة بحاجة إلى رأس المال لتغطية مختلف نفقاتها سواء الاستثمارية الثابتة والمتغيرة ومرحلة الاستغلال أو الإنتاج وأخيرا مرحلة التسويق أو البيع.[1]

المبحث الثاني: أنواع ومبادئ وآليات تمويل الصناعات الصغيرة

في هذا المبحث سنقوم بمناقشة أنواع التمويل الأصغر و العوامل المحددة له و التطرق لمختلف آليات وطرق التمويل الأصغر.

المطلب الأول: العوامل المحددة لأنواع التمويل :إن أحد العوامل المحدد للاستراتيجية المالية هي اختيار التمويل الملائم، فينبغي على المؤسسة المفاضلة بين المصادر المتاحة واختيار الأنسب منها، مما يحقق التوازن بين العائد والمخاطرة ولن يتأتى ذلك إلّا بالمعرفة المسبقة لمجموع مصادر التمويل الممكنة وخصائص كل منها، وكذا المعايير المعتمدة في اتخاذ قرار التمويل.

أولا :الملائمة

والمقصود بها الملائمة بين أنواع الأموال المستخدمة ومجمل الأصول التي يتم تمويلها باستعمال تلك الأموال، فعلى سبيل المثال إن كان تمويل رأس المال العامل مثلا هو الهدف من قرار التمويل، ليس من الحكمة في هذه الحالة أن يتم تمويله بقرض طويل الأجل، بل يفترض تمويله بقرض قصير الأجل وهذا بهدف تخفيض التكلفة المرجحة للأموال الى حدها الأدنى أمّا إذا كان الهدف من قرار التمويل هو التوسع أو شراء أصل أ رس مالي، فيكون في هذه الحالة تمويله عن طريق الملاك أو بقرض طويل الأجل.

ثانيا :المرونة

ويقصد بها قدرة المؤسسة على تعديل مصادر التمويل تبعا للمتغيرات الرئيسية لحاجياتها للأموال، أي الملائمة بين الظروف المالية السائدة و بين مصادر الأموال، حيث أن هناك بعض المصادر للتمويل أكثر مرونة من غيرها، ويقصد بالمرونة

[1] هيثم صاحب عجام، **نظرية التمويل**. دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001، ص 30-31.

كذلك تعدد مصادر التمويل المتاحة لإمكانية الاختيار بين أكبر عدد ممكن من البدائل لتحديد مصدر التمويل المناسب والتي تتيح للمؤسسة إمكانية إحداث أي تغيير تراه مناسب على مصدر التمويل في المستقبل.[1]

ثالثا :التوقيت

إنّ هذا العامل يرتبط بالمرونة، وهو يعني أن المؤسسة تختار الوقت المناسب للحصول على الأموال بأقل تكلفة ممكنة سواء عن طريق الاقتراض أو عن طريق أموال الملكية، وتحقق المؤسسة وفرات كبيرة عن طريق التوقيت السليم لعمليات الاقتراض والتمويل.

ربعا :الدخل:

وهو حجم العائد على الاستثمار المتوقع الحصول عليه من تلك الأموال المقترضة، فعندما تقوم المؤسسة بالاقتراض لتمويل عملية معينة فإنها تقارن بين معدل الفائدة الذي ستدفعه للممول ومعدل الفائدة المتوقع الذي ستحصل عليه، فإذا كان الفرق ايجابيا يتم الاعتماد على القرض كوسيلة للتمويل.

خامسا:الخطر:

إن قرارات اختيار مصادر التمويل المناسبة تحتاج إلى دراسة مقدار الخطر الذي يلحقه كل مصدر تمويلي ، والمقصود بالخطر التمويلي مدى تعرض الملاك لمخاطر الإفلاس نتيجة زيادة العبء المالي للمؤسسة وتعدد الجهات التي لها الحق والأولوية على حقوق الملاك، وهذه الأولويات تكون على النحو التالي:

- إن توزيع الأرباح يعطي الدائنون أموالهم أولا ثم الملاك الممتازون ثم العاديون.
- عند تصفية أصول الشركة يعطي الدائنون أموالهم أولا ثم الملاك الممتازون ثم العاديون.

وبالتالي يزداد الخطر على أموال الملاك كلما زادت ديون المؤسسة وكلما اعتمدت على القروض، فديون المؤسسة تسدد من أصولها، وكلما زادت هذه الديون كلما هددت بالقضاء على كل الأصول.

ومن ناحية أخرى لا يكون هناك الخطر إذا كانت المؤسسة تعتمد على أصولها في تمويل عملياتها، إذا تبقى أصول المؤسسة لملاكها في حالة تعطل أعمال المؤسسة أو حتى تصفية المؤسسة.

[1] عبد الحليم كراجة وآخرون ،**الادارة و التحليل المالي**. دار صفاء للطباعة و النشر ، 2000، ص 104.

المطلب الثاني: طرق ومبادئ التمويل :يعد التمويل عاملا مهما من عوامل التنمية، فهو كغيره من العوامل له طرق ومبادئ على أساسها يتم توفير الأموال واحيتاجات المشاريع.

الفرع الأول: طرق التمويل:

أولاً: التمويل المباشر

يعبر عن العلاقة المباشرة بين المقرض والمقترض دون تدخل أي وسيط أو مؤسسة مالية، فالوحدات ذات الفائض في الموارد النقدية والادخارية يمكن تحو يلها إلى الوحدات التي هي في عجز مالي لتلبية احتياجاتها، وله عدة صور ويختلف باختلاف المتعاملين في المشروعات (أفراد، حكومة).

الشكل رقم(02-01): يمثل قنوات التمويل المباشر

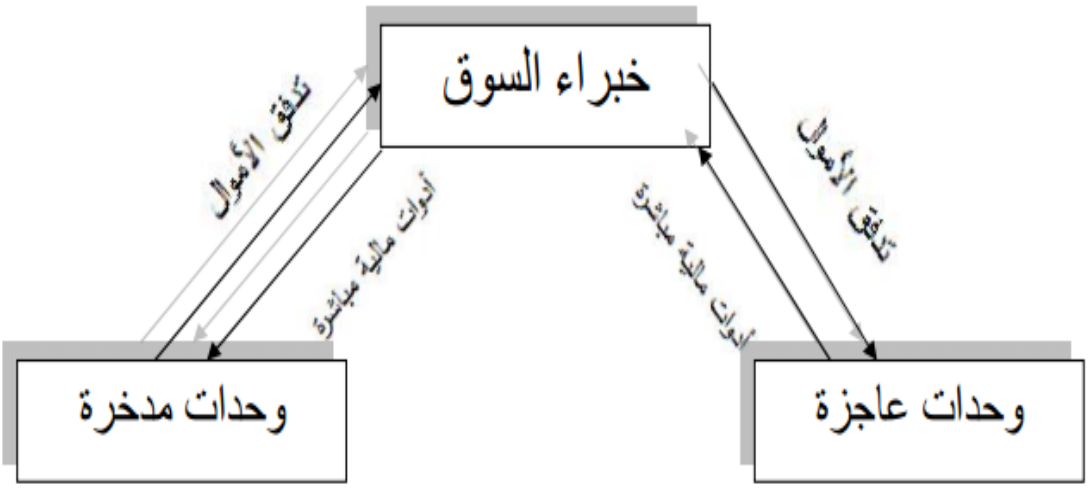

المصدر: عبد المنعم ونزار الدين العيسي، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص: 89.

ثانياً: التمويل غير المباشر:

يتم هذا النوع من التمويل عن طريق تدخل الوسطاء الماليين، حيث يتم إشباع حاجات الوحدات العاجزة التمويلية من خلال المدخرات المالية التي تقدم من طرف الأشخاص أو المؤسسات أصحاب الفائض.[1]

[1] محمد عزت غزلان، **اقتصاديات النقود والمصارف**. دار النهضة العربية، بيروت، 2002، ص74.

الشكل رقم (02-02): قنوات التمويل غير المباشر

الفرع الثاني: مبادئ التمويل :تتمثل مبادئ التمويل الأصغر في:

- **ضرورة الموازنة بين المخاطر والعوائد:**

أي الموازنة بين ميعاد الحصول على التدفقات من الاستثمارات و بين سداد الالتزامات من أجل عدم الوقوع في المخاطر.

- **الأخذ بعين الاعتبار القيمة الزمنية للنقود:**

يعد من المبادئ الأساسية للتمويل أن النقود لها قيمة زمنية مصاحبة لها، فالدينار الذي يمكن الحصول عليه الآن أعلى قيمة من نفس الدينار الذي يمكن الحصول عليه العام القادم، ولذلك القاعدة تتم على أنه من الأفضل السعي للحصول على الأموال مبكرا كلما كان ذلك ممكن.

- **كفاءة أسواق رأس المال**

بما أن هدف التمويل هو تعظيم ثروة الملاك أو حملة الأسهم، حيث لا يمكن قياس هذه الثروة إلا من كفاءة الأسواق المالية، والسوق الكفء هو ذلك السوق الذي تعكس فيه الأصول والسندات في أي لحظة المعلومات المتاحة.

المطلب الثالث: آليات التمويل الكلاسيكية والحديثة للصناعات الصغيرة

عرفت آليات تمويل الصناعات الصغيرة تطورا كبيرا حيث كان هناك آليات تمويل كلاسيكية ليتم بعدها استحداث آليات جديدة.

الفرع الأول: آليات التمويل الكلاسيكية (التقليدية):

تلجأ الصناعات الصغيرة عند تأسيسها الى التمويل طويل ومتوسط الأجل، ويمكن أن تعتمد في ذلك على عدة مصادر من أهمها التمويل الخاص، الاقت ا رض من الأصدقاء والأقارب، القروض البنكية طويلة الأجل، التمويل بالاستئجار...الخ.

هذا عن تمويل المؤسسات عند تأسيسها، بعد هذه المرحلة تأتي مرحلة أخرى في حياة المؤسسة وهي مرحلة الازدهار والانطلاق حيث تبدأ المؤسسة في تحقيق معدلات النمو المرغوبة، ومن ثم زيادة المبيعات وكذلك الأرباح، ومع زيادة المبيعات تظهر الحاجة الى زيادة التمويل من خلال تمويل دورة نشاط الاستغلال، وهذا النوع من القروض عادة ما تمنحه البنوك التجارية (أي القروض قصيرة الأجل)، كما يمكن للمؤسسات أن تعتمد على الأرباح المحتجزة والتي تدخل ضمن التمويل طويل الأجل وفيما يلي عرض لآليات التمويل التقليدية الخاصة بال الصناعات الصغيرة .

أولا: التمويل طويل الأجل:

من المعروف أن التمويل طويل الأجل يكون موجه لتمويل نشاطات الاستثمار التي تختلف جوهريا عن عمليات الاستغلال من حيث موضوعها ومدتها، لذلك فإن هذه العمليات تتطلب أشكالا وطرقا أخرى للتمويل تتلاءم وهذه المميزات العامة.

فكون نشاطات الاستثمار هي تلك العمليات التي تقوم بها المؤسسات لفترات طويلة بهدف الحصول إما على وسائل الإنتاج ومعداته و إما الحصول على عقا ا رت مثل الأراضي والمباني الصناعية والتجارية والإدارية، فهذا يعني أن الاستثمار إنفاق حالي يُنتظر من ورائه عائد أكبر في المستقبل، و يتم هذا الإنفاق عادة مرة واحدة في بداية المدة، الأمر الذي يشكل عبئا ثقيلا على المؤسسات بصفة عامة، وعلى الصناعات الصغيرة بصفة خاصة نتيجة للضعف أو النقص الكبير في مصادر التمويل والصعاب التي تواجهها في الحصول عليه، إن وجدت هذه المصادر خاصة وأن عائدات هذه الاستثمارات تكون متقطعة وتتدفق خلال سنوات عمر الاستثمار.[1]

وتوجد أمام الصناعات الصغيرة عدة مصادر تحصل من خلالها على التمويل طويل الأجل، وسنتعرض فيما يلي إلى أهم هذه المصادر:

[1] محمد عزت غزلان، **اقتصاديات النقود والمصارف**. مرجع سابق، ص84.

- **الأموال الخاصة والاقتراض من العائلة والأقارب:** تظهر الحاجة الى هذه الأموال بشكل خاص عند التأسيس أو إنشاء المؤسسة، ونقصد بالأموال الخاصة رأس المال الذي يملكه صاحب المشروع، أو مجموعة من المساهمين، والتي تمثل الادخارات الفردية لهؤلاء المستثمرين، ولكن عادة ما تكون هذه الأموال غير كافية لذا يلجأ صاحب المؤسسة الى العائلة والأصدقاء للاقتراض، وهنا يتوجب عدم الخلط بين العلاقات التجارية والعلاقات العائلية إذا كان يريد الحصول على النتائج المرغوب فيها.

فعادة ما تظهر مشاكل في المعاملات المالية بين أفراد العائلة الواحدة أو بين الأصدقاء، حين يلجأ واحد منهم الى طلب مشاركة الآخرين معه في إنشاء مؤسسة ما، وكيف تتم هذه المشاركة مثلا على أساس الأمانة الى حين أو قروض مصحوبة بوعود مقطوعة لدفع عوائد عليها كلما تيسر الأمر، أو عند تحقيق أرباح أو دفع أرباح بصفة إلزامية كل فترة من الزمن بغض النظر عن نتائج الأعمال. كما أنه قد يصاحب طلب القرض من العائلة أو الأصدقاء طلب المشاركة في إدارته أو ملكيته أو تشغيل بعض أفراد العائلة أو أقارب الأصدقاء في المشروع، ما قد يمثل عبئا حقيقيا على المشروع خاصة المسير الذي يصبح في موقف ضعيف عندما يقدم على اتخاذ القرارات، ومثل هذا العبء يمكن أن يترجم في شكل تكلفة ضمنية للتمويل وقد تتسبب في حالة زيادتها في فشل المشروع.[1]

- **القروض طويلة الأجل:** هي القروض التي تزيد آجالها عن خمس سنوات وقد تصل الى عشر سنوات أو عشرين سنة، تمنح لتمويل الأنشطة والعمليات ذات الطبيعة الرأسمالية، أو بناء المصانع واقامة مشاريع جديدة. تقدم مثل هذه القروض عادة من البنوك المتخصصة مثل البنوك العقارية التي تمنح قروضا قد تصل الى عشرين عاما وذلك لتمويل عمليات البناء واستصلاح الأراضي واقامة مشروعات الري والصرف، الى جانب البنوك الصناعية والزراعية فالأولى تقدم قروضا تتراوح مدتها بين 3 الى 02 أعوام بغرض إقامة المباني، المستودعات وشراء الآلات ومعدات الإنتاج...الخ، أما الثانية فهي لا تختلف كثيرا عن سابقتها من البنوك المتخصصة فهي تمنح قروضا طويلة الأجل لتطوير القطاع الزراعي وذلك مقابل ضمانات عينية (الرهن العقاري والرهن الحيازي)، ونشير هنا أنه كثيرا ما تراعي البنوك الصناعية أوضاع الصناعات الصغيرة من نواحي أسعار الفائدة والضمانات، كذلك كثيرا ما تقدم لها المشورة والنصح، وتقوم بإجراء دراسات الجدوى لها بدون مقابل أو بمقابل رمزي. ونتيجة لارتفاع المخاطرة في تقديم مثل هذه القروض، فإن البنوك بمختلف أنواعها تتشدد وتتخذ إجراءات وقائية، مثل أن تطلب من طالب القرض تعهد بعدم ممارسة أي نشاط آخر يؤثر على قدرته على السداد، أو طلب ضمانات إضافية كالعقارات والأراضي.

[1] عبد السلام أبو قحف، **إدارة الأعمال الدولية**. الدار الجامعية للطباعة و النشر، بيروت لبنان، د ت ن، ص22.

- **الأرباح المحتجزة:** إن الهدف الأساسي من نشاط المؤسسة هو تحقيق الربح، وتحدد الجمعية العامة للمؤسسة مصير الأرباح المحققة من خلال سياسة التوزيع التي تبين إن كانت الأرباح ستوزع كليا أو سيُحتفظ بجزء منها ويوزع الباقي على المساهمين، أم أنّ احتياجات المؤسسة تقتضي بأن يتم الاحتفاظ بكل الأرباح لتغطية احتياجاتها المؤسسة الكثيرة والمختلفة.

فالأرباح التي تحققها تعتبر مصدرا هاما من مصادر تمويلها، خاصة بالنسبة للصناعات الصغيرة وهذا بهدف إمّا توسيع أو تخفيف عبئ الاقتراض.

ثانيا: التمويل متوسط الأجل

تمنح البنوك هذه القروض لمدة تتراوح بين سنة الى خمس سنوات، وتلجأ المؤسسات الى التمويل متوسط الأجل(الى جانب التمويل طويل الأجل) بغرض تمويل الجزء الدائم من استثماراتها في الرأس المال العامل المتداول والإضافات على مجهوداتها الثابتة، وتشمل مصادر التمويل هذه قروض المدة، قروض الآلات والتجهيزات وتمويل الاستئجار، هذا الأخير يعتبر من الطرق المستحدثة في التمويل الذي سنتعرض له بشيء من التفصيل لاحقا، أمّا الآن سنتعرض المصادر الأخرى للتمويل متوسط الأجل.

- **قروض المدة:** تتراوح مدة هذه القروض بين 3 و 5 سنوات، الأمر الذي يعطي المقترض الاطمئنان والأمان ويقلل من مخاطر إعادة التمويل أو تجديد القروض قصيرة الأجل .لأن درجة المخاطرة في التمويل قصير الأجل تكون عالية بالنسبة للمؤسسة المقترضة، لأنه إذا وصل تاريخ استحقاق القرض، فإنه من المحتمل أن لا يوافق البنك على تجديد القرض، رغم تسديد المؤسسة لما عليها أو أن يجدد القرض بمعدل فائدة وشروط مجحفة في حق المؤسسة، ويمكن الحصول على مثل هذه القروض من مصارف التمويل المتوسط والطويل الأجل، ومن المصارف المتخصصة. ويفرض معدل الفائدة على أساس المدة التي استخدم فيها القرض، أما تحديده فيتم على ضوء مستوى أسعار الفائدة السائدة في السوق، حجم القرض وتاريخ استحقاقه والأهلية الائتمانية للمؤسسة المقترضة، ويتم تسديدها عن طريق أقساط دورية متساوية تدفع ثلاثيا أو نصف سنويا أو سنويا، وقد لا تكون أقساط التسديد متساوية أو تكون متساوية باستثناء آخر دفعة التي تكون أكبر من سابقتها.
- **قروض التجهيزات:** تمنح هذه القروض للمؤسسات عندما تقدم على شراء آلات أو تجهيزات، وتدعى هذه القروض قروض تمويل التجهيزات ويمنح مثل هذه القروض الى جانب البنوك (سواء التجارية أو الإسلامية) الوكلاء الذين يبيعون هذه التجهيزات، شركات التأمين وصناديق التقاعد والتأمينات الاجتماعية، وتمول الجهة المقترضة ما بين % 70 الى % 80 من قيمة التجهيزات التي يمكن تسويتها بسرعة، مثل الشاحنات والسيارات

والباقي يبقى كهامش أمان للممول، ويوجد شكلان تمنح بموجبها قروض التجهيزات هما عقود البيع المشروطة والقروض المضمونة يكون في حالة البيع بالتقسيط ، حيث يحتفظ وكيل الآلات أو التجهيزات بملكية الآلة الى أن تسدد المؤسسة الصغيرة والمتوسطة قيمتها، ويقدم الزبون دفعة أولية عند الشراء ويصدر أو ا رق وعد بالدفع (كمبيالات) بقيمة الأقساط المتبقية من قيمة الأصل كما يمكن استخدام هذه التجهيزات كضمان للحصول على القرض من البنك وبهذا يضمن البنك حقه إذا تأخرت المؤسسة عن تسديد دفعات القرض.

ثالثا: التمويل قصير الأجل

يقصد بالتمويل قصير الأجل تمويل نشاط الاستغلال، بمعنى تمويل العمليات التي تقوم بها المؤسسة في الفترة القصيرة والتي لا تتعدى في الغالب 12 شهرا، و يوجه هذا التمويل لتغطية الاحتياجات التي تبرز على مستوى حسابات المدينين والدائنين والعلاقة بين مجموع هاته الكتل من الحسابات تشكل ما يعرف برأس المال العامل، الذي يمكن تمويله بصيغ أهمها ما يلي:

- **السلفات البنكية:** تعتبر القروض البنكية المصدر الثاني الذي تعتمد عليه الصناعات الصغيرة من حيث الأهمية في تمويل دورة الاستغلال، ونتيجة للطبيعة المتكررة لنشاطاتها، فإنها تحتاج الى نوع معين من التمويل يتلاءم مع هذه الطبيعة، وهذا ما دفع البنوك الى اقتراح طرق وتقنيات متنوعة لتمويل هذه النشاطات، تماشيا مع السير الحسن لعمليات الإنتاج والتوزيع...الخ .وتضمن التكيف مع عدم الاستقرار الذي يخضع له النشاط واختلاف المشكلة التمويلية وتتناسب مع نشاط المؤسسات، من حيث طبيعة النشاط الذي ت ا زوله المؤسسة(تجاري، صناعي، ز ا رعي، خدمي)أو حسب الوضعية المالية للمؤسسة أو الهدف من القرض.
- **الائتمان التجاري:** يعتبر التمويل التجاري أحد أنواع التمويل قصير الأجل، وتتحصل عليه المؤسسة من الموردين ويتمثل في قيمة المشتريات الأصلية للسلع التي تتاجر فيها أو تستخدمها في عمليات الإنتاج، ويلعب الائتمان التجاري دور بالغ الأهمية في تمويل الكثير من المؤسسات خاصة التجارية منها، و المؤسسات الصغيرة التي تجد صعوبة في الحصول على القروض المصرفية ذات التكلفة المنخفضة، أو تعاني من عدم كفاية رأس مالها العامل في تمويل احتياجاتها التجارية.
- **الاقتراض من السوق غير الرسمي:** تنشأ الحاجة الى هذا السوق بسبب عدم كفاية الموارد الذاتية، أو المستمدة من الأقارب والأصدقاء وهو يحتل المرتبة الثانية و أحيانا المرتبة الأولى من ناحية الأهمية بالنسبة للدول النامية، فقد بينت إحصاءات عام 1987 التي قام بها البنك الدولي بأن السوق الغير الرسمي قد مول أكثر من % 99

من هذه المؤسسات و تمنح هذه السوق قروض صغيرة ولفترات قصيرة أو قصيرة جدا وبأسعار فائدة قد لا تبدو مرتفعة كثيرا مقارنة بالأسعار الجارية في السوق الرسمي [1].

الفرع الثاني: الآليات المستحدثة لتمويل الصناعات الصغيرة

لقد تطرقنا في المطلب السابق الى مصادر التمويل التقليدية والمعروفة في مالية المؤسسة والتي تتمثل في القروض بمختلف أنواعها.

كل هذه المصادر معروفة و مستعملة في الاقتصاد الجزائري إلّا أنها تمثل عبئا على المؤسسات خاصة الصناعات الصغيرة نتيجة لمحدودية قدرتها التمويلية لذلك ظهرت الحاجة الى البحث عن طرق أخرى لتمويل الاستثمارات يكون من أهم خصائصها تجنب عراقيل طرق التمويل الكلاسيكية.

أولا: التمويل التأجيري

هو عبارة عن عملية يقوم بموجبها بنك أو مؤسسة مالية أو شركة تأجير مؤهلة قانونا لذلك بوضع آلات أو معدات أو أي أصول مادية أخرى بحوزة مؤسسة مستعملة على سبيل الإيجار مع إمكانية التنازل عنها في نهاية الفترة المتعاقد عليها. ويتم التسديد على أقساط يُتفق بشأنها تسمى ثمن الإيجار.

بمعنى أن الائتمان الايجاري هو عقد يبرم بين طرفين يسمى الأول بالمؤجر(مالك الأصل) و الثاني المستأجر(مستخدم الأصل)، حيث يقوم الأول بمنح الثاني حق استخدام الأصل خلال فترة زمنية معينة، ويتم التسديد على أقساط يتفق بشأنها و ذلك مقابل قيمة ايجارية محددة يتم تسديدها في شكل أقساط لنفس الفترة المتفق عليها في العقد المبرم، ولعل من أبرز مزايا الاستئجار أن المستأجر يقوم باستخدام الأصل دون الالت ا زم بشرائه، وهنا يبرز الوجه التمويلي من عملية الإيجار من أنه بدلا من استخدام أ رس المال الممل وك أو أ رس المال المقترض كأساس لتمويل عمليات شراء الأصول، فإنه بالإمكان استخدام الاستئجار مباشرة كبديل تمويلي معوض لعملية تحصيل الأموال المرغوبة للاستفادة من خدماتها الاقتصادية ودون الاتزام بشرائها.[2]

[1] جميل أحمد توفيق، **أساسيات الإدارة المالية**. الدار الجامعية، بيروت، د س ن، ص 388.

[2] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 76.

وتختلف أشكال الائتمان الإيجاري باختلاف مدة ومصير عقد الائتمان في نهاية المدة و لا يمس هذا التمييز بين مختلف أشكال الفن المالي بالخصائص الجوهرية المرتبطة بالطبيعة التمويلية ونوعية وموضوع السلع محل الائتمان، ويمكن ذكر أشكال الائتمان الإيجاري فيما يلي:

- **التأجير التشغيلي**: في هذا النوع من التأجير يستخدم المستأجر الأصل خلال مدة زمنية قصيرة مقارنة بالعمر الإنتاجي له، لهذا فإن ملكية الأصل تبقى في حوزة الجهة المؤجرة، بمعنى أن هناك فصل كامل بين ملكية الأصل الفعلية واستعمال المؤجر للأصل. ونلاحظ أن الأصل لا يتم إهتلاكه بالكامل لأن فترة التأجير عادة ما تكون أقل من العمر الإنتاجي للأصل، وبطبيعة الحال لا يعتمد المؤجر(سواء كان مؤسسة مالكة للأصل أو بنك تدخل كوسيط بشكل ما) على اي ارادة من إيجارات الفترة في تكوين أرباحه، بل يتجه الى إعادة تأجير الأصل أو بيعه بعد استعادة الأصل من المؤسسة المستأجرة في نهاية فترة التأجير، لذا نجد أن إجمالي أقساط الاستئجار لا تساوي تكلفة الأصل محل التمويل.
- **التأجير التمويلي**: هو علاقة تعاقدية يقوم بمقتضاها مالك الأصل محل العقد بمنح المؤسسة المستأجرة حق الانتفاع من أصل معين خلال فترة زمنية معينة مقابل مبلغ يدفعه بشكل دوري، و هذا العقد غير قابل للإلغاء عكس عقد التأجير التشغيلي، والمؤسسة المستأجرة هي التي تقوم بتحديد مواصفات الأصل التي تقوم المؤسسة المؤجرة بشرائه، وتحتفظ هذه الأخيرة بحق ملكية الأصل الرأسمالي.

الشكل (02-03): إدخال المنتج كطرف ثالث في عملية التمويل التأجيري

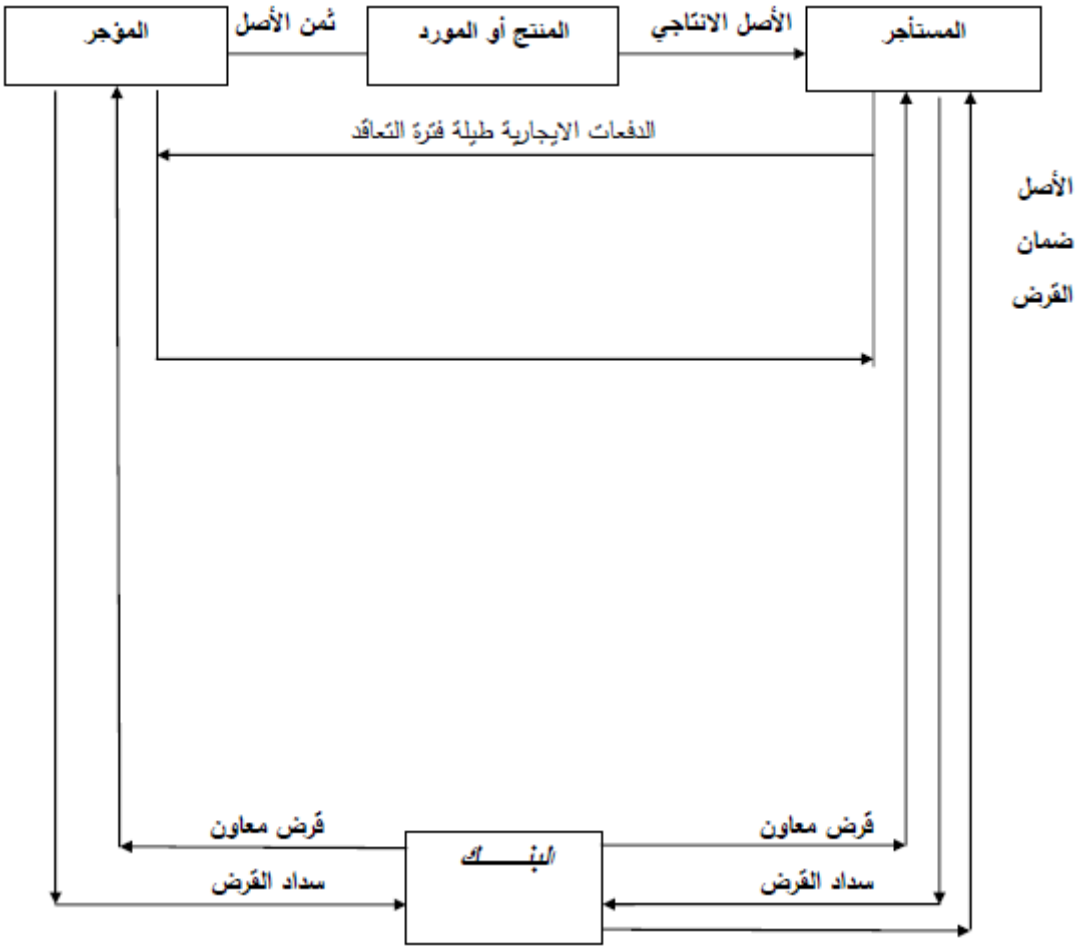

ثانيا: "Factoring" عقد تحويل الفاتورة

تعتبر مشكلة تحصيل الحق وق التجارية أحد عوامل تعثر المنشآت التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم، مما يعرضها لأخطار الإفلاس والتصفية، ومن ثم التأثير السلبي على الاقتصاد، فالمؤسسة عندما تقدم على بيع منتجاتها عن طريق الأوراق التجارية يتعين عليها انتظار أجل الاستحقاق، ومن ثم تحصيل قيمة البضاعة المباعة.

ولكن ما يحدث هو أن المؤسسة قد تحتاج الى السيولة خلال تلك الفترة سواء للوفاء بالتزاماتها للغير أو لتحقيق طموحات التطور التي تفرضها طبيعة المنافسة التجارية، وهذا ما يجعل المؤسسة أمام خيارين :إما أن تشترط على مدينها الالتزام بالوفاء الفوري للثمن، وهنا تكون النتيجة ركود البضاعة وعجز المؤسسة عن تصريف منتجاتها، أو أن ينتظر أجل الاستحقاق ويحصل على قيمة البضاعة، لكن هذا يعيق المؤسسة ويقف حائلا أمام وفائها بالتزاماتها المختلفة، كما أن

قيام المؤسسة بتحصيل قيمة الأوراق التجارية بنفسها من العملاء يتطلب من المؤسسة جهدا وامكانيات مالية للتحصيل مما يرهق ميزانية المؤسسة.[1]

وحتى تتجاوز المؤسسات هذه المشكلة يلجأ البائع الى عدة طرق والتي تعتبر طرق تقليدية كقعد الملكية، عقد القرض، عقد خصم الأوراق التجارية

ثالثا: نظام حاضنات الأعمال

يمكن تعريف حاضنات الأعمال على أنها مؤسسة قائمة بذاتها لها كيانها القانوني، تعمل على توفير جملة من الخدمات والتسهيلات للمستثمرين الصغار الذين يبادرون بإقامة مؤسسات صغيرة بهدف شحنهم بدفع أولي يمكنهم من تجاوز أعباء مرحلة الانطلاق (سنة مثلا أو سنتين)، و يمكن لهذه المؤسسات أن تكون تابعة للدولة أو أن تكون مؤسسات خاصة أو مختلطة غير أن تواجد الدولة في مثل هذه المؤسسات يعطي لها دعما أقوى.

كما يمكن تعريفها بأنها منظومة متكاملة توفر كل السبل لاستضافة مشروع وافد لفترة محدودة(من 20 الى 23 سنوات) وتنميته وتطويره من خلال توفير بيئة عمل صالحة متاحة وداعمة وتتضمن مكانا لاحتضان المشروع وتوفير كافة الخدمات وادارة داعمة فنيا واداريا وتسويقيا لقاء إيجار رمزي مما يخفض المتطلبات الاستثمارية اللازمة لبدء المشروع الى أدنى الحدود وبما يكون في مقدور صغار المستثمرين المبدعين، وبما يؤدي الى تسريع نقل المبادرة من مرحلة الفكرة الى واقع التطبيق التجاري.

وقد عرفها المشرع الجزائري " بأنها مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

هناك أنواع من الحاضنات هي:

- **حاضنات الجيل الأول (حاضنات التقنية الأساسية)**:تساند هذه الحاضنات المؤسسات التي تعتمد على المعرفة ك أ رس مال أساسي، مثل المؤسسات التي تنتج الحاسبات المكونات الالكترونية، والعدسات الخاصة، وتكون هذه الحاضنات قريبة من الجامعات والمدارس الفنية، والغاية منه القيام بتشجيع الأساتذة على القيام بالأبحاث.

[1] عبد الجليل بوداح، **بدائل التمويل الخارجي في المشروعات الصغيرة والمتوسطة**. مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ودورها في الاقتصاديات المغاربية، 25-28 ماي، 2003.

- **حاضنات الجيل الثاني:** وتضم هذه الحاضنات المؤسسات المعتبرة التقليدية، كالمؤسسات الزراعية، الصناعية والغذائية والصناعات اليدوية الميكانيكية...الخ، وهي مرتبطة مع الدوائر والهيئات مثل البلديات والحكومة المحلية والجمعيات التجارية والصناعية والغرف التجارية، كما أنها تتلقى التأييد والدعم من م ا ركز الأبحاث والمدارس الفنية.
- **حاضنات الجيل الثالث:** هي عبارة عن " مراكز تجديد " و هي مساحات مستهدفة للمؤسسات التي تقدم الخدمات المتخصصة مثل الدورات الفنية والاستثمارية وأنواع أخرى من الخدمات الخاصة.

رابعا: مؤسسات راس المال المخاطر

تتميز الاقتصاديات المعاصرة بالمنافسة الشديدة خاصة في مجال الابتكارات والاختراعات، ولقد أصبحت في هذا الإطار حياة المنتوجات قصيرة، وحتى تتمكن الصناعات الصغيرة من مواجهة هذه المنافسة والمحافظة على استمراريتها يجب عليها أن تضع صيغة أو خطة للتمويل من خلال القيام باستثمارات مهمة.

تعرف مؤسسات رأس المال المخاطر على أنها كل أ رس مال يوظف على أنه تمويل لابتكار جديد، أو توسع مؤسسة أو تأسيس مؤسسة من دون التأكد من استرداد رأس المال في التاريخ المحدد(وهذا هو مصدر الخطر)، وتكون هذه الصيغة في التمويل على شكل مشاركة، بمعنى أن صاحب رأس المال يصبح شريكا في المؤسسة.

إن معادلة هذه الشركات تقوم على (تكنولوجيا متقدمة –مخاطر كبيرة – أرباح واعدة)، ومن ثم يلزم لنجاح هذه المؤسسات التحلي بالصبر لمدة ثلاث سنوات تقريبا لضمان أرباح كبيرة .وهي تقوم على أساس المشاركة في الأرباح والخسائر أي المشاركة في السراء و الضراء، و الشكل الموال يوضح ذلك.[1]

الشكل (02–04): مبدأ وأساس شركات راس المال المخاطر [2]

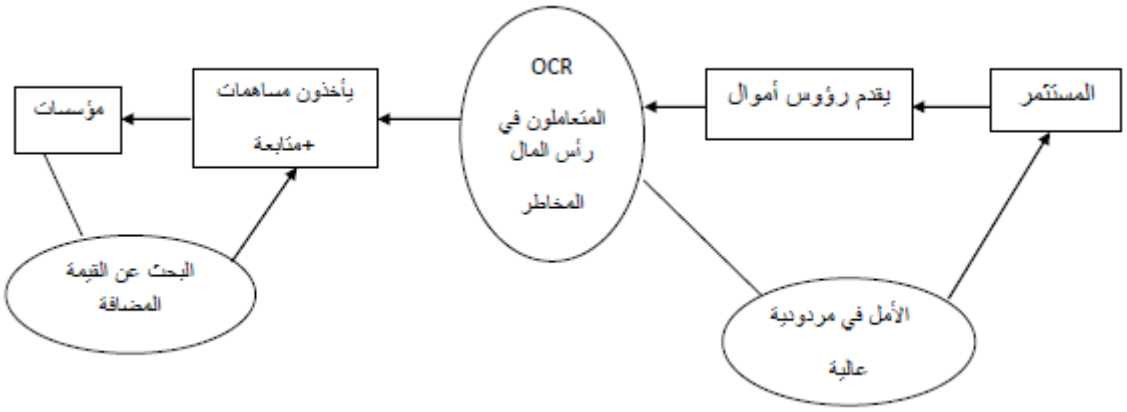

من الشكل السابق يمكننا تلخيص إجراءات التمويل عن طريق شركات رأس المال المخاطر كما يلي:

في مرحلة أولى من نشاط هذا النوع من الشركات تقوم هذه الأخيرة بتجميع الموارد المالية، ومن هنا تظهر قدرة المساهمين في هذه الشركة ومهارتهم في تجميع الأموال وجذب المستثمرين.

وبعدها تأتي مرحلة البحث التي يتمثل هدفها في إدارة ملفات الترشيح التي تقدم من طرف المشروعات الطالبة لهذا النوع من التمويل .ثم يتم تصنيف الملفات واختيار المشروعات الأنسب لهذا التمويل وتحديد مرحلة وكيفية تدخلها في المشروعات المستفيدة .وقبل ذلك يجب على مؤسسات رأس مال المخاطر القيام بما يلي:

- تقييم مدى إمكانية تطور المؤسسة؛
- تقدير مستوى الخطر الحالي والمستقبلي للمشروع؛
- دراسة فرص وتهديدات المحيط؛
- قياس مستوى المردودية المنتظرة وامكانية خلق القيمة.

[1] روينة عبد السميع، حجازي اسماعيل، **تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق شركات رأس المال المخاطر**، ورقة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسات، 17-18 أفريل 2006، ص30.

[2] نفس المرجع السابق ، ص 31

المبحث الثالث: واقع التمويل الأصغر في الجزائر:

في ظل التحولات الاقتصادية و المتغيرات العالمية اتجهت الجزائر إلى التغيير التدريجي للسياسة الاقتصادية بالاعتماد على قوى السوق، مما زاد الاهتمام بالمؤسسات الخاصة و كان نتيجة لذلك بروز قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تلعب دورا مهما في مجال تنويع الهيكل الصناعي ، خاصة بعد ما آلت إليه المؤسسات الكبيرة التي كانت تعد قاعدة التنمية الاقتصادية، وهذا بعد أن كان دور المؤسسة الصغيرة مغيبا لفترة طويلة، و في هذا الإطار قامت السلطات العمومية في الجزائر باتخاذ جملة من الإجراءات لدعم هذه المؤسسات الصغيرة سواء في الجوانب المالية و التشريعية و التنظيمية، كما قامت بعدة مبادرات هدفت إلى تشجيع الشباب وصغار المستثمرين للتوجه نحو القطب الاستثماري الجديد بإنشاء هياكل تدعم هذه المؤسسات وتأهلها في مختلف قطاعات النشاطات الاقتصادية.

المطلب الأول: الطلب على التمويل الأصغر:

استنادا إلى المؤشرات المتعلقة بتحديد عدد الأسر الفقيرة التي تعاني من عدم تلبية احتياجاتها المالية، وبناء على وضعية المشروعات المصغرة والصغيرة الناشطة في القطاع الرسمي وغير الرسمي، والتي يرتفع عددها من فترة إلى أخرى و تعاني من عدم القدرة على الوصول إلى مصادر تمويلية مناسبة، يظهر جليا أن هناك طلبا كبيرا محتملا على خدمات التمويل الأصغر في الجزائر، والذي يحتاج إلى التفكير في أساليب تغطيته بالشكل المقبول والملائم من حيث الوقت والتكلفة.

إن المؤسسات الصغيرة كان يمثلها القطاع الخاص ص بشكل كبير إذ أن القطاع العمومي كانت مؤسساته تتميز بضخامتها وخاصة أن ركزنا في تصنيفنا على جانب العمالة الذي كانت تعاني من الفائض فيه بسبب ما عرفته من تشغيل عشوائي اجتماعي.

ويمكن أن نشير إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية التي عرفها القطاع الخاص بأنها انتقلت من 22382 مؤسسة سنة 1991 إلى 26212 مؤسسة سنة 1994 ، كما أن اغلب هذه المؤسسات تتركز في مجموعة محدودة من القطاعات وهذا ما لا يحفز على القيام بدورها في خلق تكامل وتوازن قطاعي .فنجد أن" في نهاية 1994 قطاع الصناعات الزراعية يحتل المرتبة الأولى ب 8254 مؤسسة يليه صناعات الخشب والفلين والورق ب4001 مؤسسة تم مواد البناء ب 3334 مؤسسة."

إن الإصلاحات الاقتصادية التي شرعت فيها الجزائر وخاصة ما يتعلق بالتعديل الهيكلي، فلقد كان له وقع كبير على الجانب الاجتماعي بسبب سياسة تسريح العمال التي طالت العديد من المؤسسات الاقتصادية العمومية، في حين نجد أن القطاع الخاص بدأ في النمو حيث ساهم في خلق العيد ن مناصب العمل"فمثلا من بين 7418 مؤسسة صغيرة ومتوسطة تم إنشاؤها سنة 1998 من بينها 7384 مؤسسة خاصة أي ما يمثّل حوالي 99,5 بالمئة.[1]

لقد عرف هذا النوع من المؤسسات تزايد سنوي متباين حيث :أن الأرقام تبين ابتداء من سنة 2001 أن هناك اهتمام بقطاع الصناعات التقليدية بحوالي 10 % وهذا لمحاولة الدولة لإنعاش هذا القطاع باعتباره إحدى الركائز الأساسية لتنمية قطاع السياحة، أما القطاع الخاص بهذه المؤسسات ورغم انه اقل من سابقه فيما يخص التطور السنوي بمعدل سنوي متوسط يقدر ب 8.46 % إلا انه يمثل ما يقارب 72 % من المجموع الكلي لهذه المؤسسات. أما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية فهي تعرف كل سنة تناقص وهذا بعد أن عرفت استقرار على مدى أربع سنوات، انطلاقا من 2001تم إحصاء 784 مؤسسة .ونسبتها من إجمالي هذه المؤسسات يكاد يكون معدوما بسبب ما أصاب المؤسسات العمومية من عمليات التصفية الخوصصة.

الشكل (02-05): نسبة نمو الصناعات الصغيرة سنويا [2]

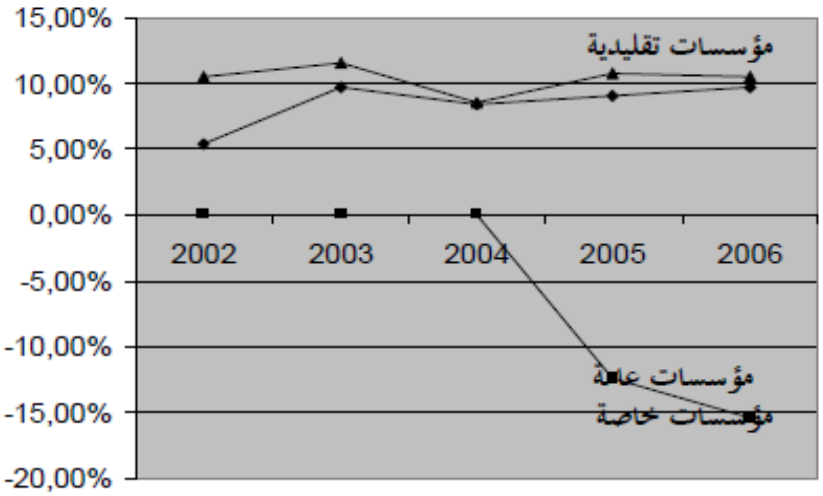

[1] سعيد بريش، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر"دورها ومكانتها في الاقتصاد الوطني**. مجلة أفاق جامعة باجي مختار عنابة، العدد 05 مارس 2001 ، ص 29.

[2] المرجع نفسه

فيما يخص تطور إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاعات نجد أن ليس هناك أي تغيير فيما يخص استراتيجية توزيع هذه المؤسسات، حيث أن المعطيات المتوفرة منذ سنة" 2005 انظر الجدول أدناه "تبين أن هناك محافظة على نفس الترتيب حيث يحتل الصدارة قطاع البناء والأشغال العمومية الذي يستحوذ على أكثر من الثلث للمجموع الكلي، ويليها كل من قطاع التجارة أما القطاعات الأخرى لا تمثل سوى نسب ضئيلة تبين عدم استغلال هذه القطاعات التي ما زالت تحتاج إلى توجيه وتشجيع أكثر، كقطاع خدمات المؤسسات، النقل والمواصلات، الفندقة والإطعام، وهذا يرجع إلى عدم الإقبال على المجازفة في مشاريع دون أن تكون هناك تجارب سابقة .فيتم تفضيل القطاعات التي تنعدم فيها المخاطرة وتميل إلى الربح الأكيد .ولذا من الضروري على الدولة أن تسعى إلى تحقيق توازن قطاعي يمكن من تحقيق تنمية اقتصادية شاملة وذلك لن يتم إلا بخلق آليات جديدة تمكن من التوجيه إلى الاستثمار في هذه المجالات، إضافة إلى رفع الضمانات على المخاطر وتسهيل الاستفادة منها في هذه الاستثمارات مما يشجع الانجذاب إليها، هذا فضلا عن فتح مجال للتكوين مما يسمح لذوي الاختصاص بطلب قروض لإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة بمجالات يمتلكون فيها الخبرة والكفاءة مما يزيد من فرص النجاح.

المطلب الثاني: مصادر التمويل الأصغر في الجزائر:

تتنوع وتتعد مصادر تمويل الصناعات الصغيرة في الجزائر ، حيث تم استحداث آليات جديدة للتمويل، وفي هذا المطلب سنناقش مختلف آليات ومصادر التمويل.

الفرع الأول: برامج المساندة الحكومية لبدء مشروعات مصغرة وصغيرة:

هناك ثلاثة برامج حكومية تم تأسيسها في إطار سعي الحكومة في مكافحة البطالة وتشجيع منظومة المشروعات المصغرة والصغيرة، وهذه البرامج هي كالتالي:

- برنامج الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب؛
- برنامج الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر؛
- برنامج الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

وتوفر هذه البرامج الثلاثة المساعدة المالية والفنية لأصحاب المشروعات المصغرة والصغيرة المدرة للدخل، منها القروض المدعومة والمخفضة الفائدة، والإعفاءات الضريبية، إضافة إلى برامج تكوينية حول أساليب التسيير المالي والإداري المشروعات المصغرة والصغيرة.

ونشير هنا إلى وجود تباين بين هذه البرامج الثلاثة من حيث حجم القروض المقدمة، ومن حيث طبيعة السكان المستهدفين، ومن حيث الأهداف الاجتماعية التي تسعى إلى تحقيقها، وعموما جميع هذه البرامج تستخدم تقريبا نفس أسلوب التنظيم في تنفيذ برامجها.

كما نشير أيضا إلى أن البنوك تعتبر مشاركا رئيسيا في هذه البرامج، من حيث قيامها بتقديم القروض المكملة للتركيبة المالية للمشروعات المصغرة والصغيرة، وذلك وفقا لشروط اتفاقيات الشراكة المبرمة بين البنوك العمومية وكل من هذه البرامج الحكومية الثلاثة.

الفرع الثاني: البنوك العمومية:

بدأت بعض البنوك الجزائرية في السنوات الأخيرة الاهتمام بتمويل المشروعات المصغرة مرغمة على ذلك من طرف الدولة في الكثير من الأحيان، أو بدافع مجاراة التغيرات التي تشهدها البيئة المصرفية التي تعمل بها ،وذلك في إطار الاتفاقيات المبرمة بينها وبين البرامج الحكومية الهادفة إلى تطوير وترقية منظومة المشروعات المصغرة في الجزائر مثل برامج الوكالة لدعم تشغيل الشباب، وبرامج الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وغيرها، إلا أن صيغ وأساليب وإجراءات التمويل المعمول بها ضمن هذه البرامج لا تتلائم ولا تتفق في الكثير من جوانبها مع الممارسات المعمول بها دوليا ضمن ما يعرف ببرامج التمويل الأصغر، والتي أشرنا إليها في الفقرات السابقة.

ولكن، وعلى الرغم من ذلك هناك بعض التجارب الحديثة للبنوك الجزائرية التي حاولت فعلا تنفيذ برامج للتمويل الأصغر وفقا للمبادئ والإجراءات المعروفة والمعمول بها ضمن برامج التمويل الأصغر على المستوى الدولي، ومن ضمن هذه البنوك الجزائرية نذكر ما يلي:

- **تجربة بنك البركة الجزائري:**

في إطار أحد المشاريع التنموية الممولة من قبل برنامج التعاون الدولي الألماني GTZ-DEVED وبمشاركة وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى مدينة غرداية، ومن اجل تسهيل حصول الحرفيين على التمويل الكافي للممارسة نشاطاتهم الحرفية، تم في هذا السياق تأسيس مع نهاية سنة 2008 مؤسسة للخدمات المالية المسماة إختصارا

FIDES Algérie بالتعاون مع بنك البركة الجزائري، حيث تقوم المؤسسة بدراسة وتقييم مشاريع الحرفيين ومدى قابليتها للحصول على التمويل، حيث بناء على تلك الدراسة ترسل مؤسسة الخدمات المالية تلك الطلبات إلى بنك البركة الجزائري لتقديم التمويل لتلك المشاريع المقبولة، كما تقوم مؤسسة الخدمات المالية في إطار الإتفاقية المبرمة مع بنك البركة الجزائري بضمان المتابعة المستمرة للحرفيين المتحصلين على التمويل.

ونشير هنا إلى أن التمويل المقدم من قبل البنك هو وفق صيغة التمويل بالمشاركة بمبلغ أقصى قدره 500.000 دج لمدة تتراوح بين 12 و 24 شهرا، وتشير الإحصائيات المتوفرة حاليا إلى أنه خلال السنة الأولى من النشاط تم تمويل 45 مؤسسة، أين تم تسجيل حالتين فقط عن التأخر عن السداد في الآجال المتفق عليها.

أما فيما يخص تمويل النساء الحرفيات الماكثات في البيوت فقد تم إعتماد صيغة القروض بدون فوائد(القرض الحسن)، بمبالغ تتراوح ما بين 10.000 دج و50.000 دج، ولمدة تتراوح ما بين 3 إلى 12 شهرا، مع شرط أن يكون هؤلاء النساء منظمين في شكل مجموعات متضامنين فيما بينهم(أسلوب ضمان المجوعة).

- **تجربة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي:**

ضمن إستراتيجية مشروع التنمية الريفية للمناطق الجبلية شمال ولاية المسيلة والممول من قبل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، تم إبرام إتفاقية تعاون مع الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي تتعلق بتأسيس سبعة صناديق تعاونية جوارية على مستوى البلديات التي يمسها المشروع، وذلك من أجل تسهيل حصول سكان تلك البلديات على التمويل الكافي والملائم لبدء مشروعات إستثمارية فلاحية وغير فلاحية مدرة للدخل.

ونشير هنا إلى أن الفلسفة التي تقوم عليها الصناديق التعاونية الجوارية هي الفلسفة المستمدة من خلال بعض البرامج المعروفة والتجارب الرائدة في ميدان التمويل الأصغر، خصوصا ما يتعلق منها بملكية المواطنين لأسهم تلك الصناديق، والمشاركة في إدارتها، والعمل على تعبئة الادخار المحلي ومنح القروض الصغرى...إلخ.

وحسب ما يتوفر لدينا من معلومات حول هذه صناديق التعاون الجواري، فإنها مازالت لم تر النور إلى غاية كتابة هذه الأسطر للكثير من العوائق، منها ما يتعلق بالجوانب التنظيمية والقانونية وغيرها.

الفرع الثالث: هيئة البريد الجزائرية:

حسب التقرير النهائي حول التمويل الأصغر في الجزائر: الفرص والتحديات المعد من قبل المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء والوكالة الفرنسية للتنمية، تعد هيئة البريد الجزائرية المؤسسة الوحيدة التي تقدم خدمات التمويل الأصغر في الجزائر، وبأنها تمثل حالة فريدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من حيث حجم المؤسسة و من حيث عدد فروعها، وأيضا من حيث أداء نظام المعلومات لديها.

وعموما، وفي ظل الآفاق المستقبلية لهيئة البريد الجزائرية، ينبغي التركيز على تعزيز مجموعة من الجوانب الفنية والمالية لاسيما منها ما يتعلق بتحسن الربحية المالية للمؤسسة للوصول إلى ما يكفي من السيولة النقدية دون الاعتماد على الدعم الحكومي، وتعلم تقديم خدمة تقديم القروض من خلال علاقات شراكة فنية مع المؤسسات المالية كي تتحول هيئة البريد الجزائرية إلى بنك بريدي شامل، مع بذل المزيد من الجهد لتحسين نظام المعلومات والإدارة باستخدام التكنولوجيات الحديثة، والعمل على توسيع قاعدة زبائن المؤسسة، وهو ما يخطط له حاليا من قبل الجهات الوصية على هذه الهيئة المالية.

الفرع الرابع: المنظمات غير الحكومية :

تلعب المنظمات غير الحكومية دورا بارزا في مجال التمويل الأصغر، وقد بدأت بعض تلك المنظمات في الآونة الأخيرة نحو التحول إلى مؤسسات مالية مستقلة مرخص لها بذلك وفقا للقوانين المصرفية المعمول بها، وبالنسبة للجزائر تعتبر جمعية تويزة الجزائرية التي تأسست في سنة 1989،الجمعية المعترف لها بخبرتها في مجال التمويل الأصغر، من خلال إنشائها لبرنامج يتضمن تقديم المساندة لأصحاب المشروعات المصغرة والصغيرة، خصوصا في الولايات التالية: تيزي وزو، الجزائر والبليدة وبومرداس، وتيبازة وبجاية.

ورغم بعض العوائق التي تكتنف مجال عمل جمعية تويزة الجزائرية، إلا أنها تعكف حاليا على تحسين أساليب وإجراءات عملها في نشاط مساندة المقترضين، وهي تفكر في تحويل نشاطها التمويلي إلى عمل مؤسسي.

وفقا للتقرير النهائي حول التمويل الأصغر في الجزائر، تم إقتراح خمسة أساليب لتطوير التمويل الأصغر في الجزائر، سنذكرها كما يلي:[1]

[1] المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء،**التقرير النهائي حول التمويل الأصغر في الجزائر:الفرص والتحديات**، جوان 2006،ص 23-24.

- إقامة مؤسسات تمويل معنية بالتمويل الأصغر، يتركز نشاطها الإقراضي على تمويل أنشطة الأعمال الحرة والأعمال الحرفية ومقدمي الخدمات، وكذلك القروض الإستهلاكية؛

- إقامة شراكة بين هيئة البريد الجزائرية وأحد المؤسسات المالية (بنك عمومي مثلا)،وذلك بدل إقامة المؤسسة المالية لفروع جديدة خاصة بها، وقد تسمح هذه الشراكة لمؤسسة التمويل المتخصصة في التمويل الأصغر بتفويض صلاحياتها إلى هيئة البريد في القيام بأعمالها الإقراضية مباشرة من فروعها بدلا عن المؤسسة المتخصصة في التمويل الأصغر؛

- إقامة بنك تجزئة للعملاء المنخفضي الدخل، يعمل على توفير جميع أنواع الأدوات المالية للتمويل الأصغر.

- إقامة الشبكات المالية التعاونية التي تتماشى مع خصوصيات الواقع الاجتماعي والاقتصادي للجزائر، بحيث تعمل على تلبية احتياجات السكان في المناطق الريفية، ويمكن في هذا الإطار الاستفادة من تجربة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي؛

- إقامة فروع مستقلة و متخصصة في التمويل الأصغر على مستوى البنوك التجارية.

المطلب الثالث: مشاكل تمويل الصناعات الصغيرة في الجزائر:

اعتمدت الكثير من الدول ومن بينها الجزائر العديد من البرامج التنموية للنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك على عدة مستويات: التأهيل، التكوين، نظام المعلومات، القدرة على المنافسة، التمويل،

ونظرا للخصوصيات التي يتميز بها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نعتقد أن مشكلة التمويل تحتل مركز الصدارة ضمن مجموعة الصعوبات التي تواجهها هذه المؤسسات في الجزائر. ويعود هذا في الواقع إلى سببين :

- يتمثل السبب الأول في تخلف النظام المصرفي وعدم موضوعية القيود الشروط التي يفرضها لتمويل القطاع الخاص، والتي تميل في الواقع إلى الجانب القانوني أكثر من الجانب الاقتصادي. فقد عمل النظام المصرفي في الجزائر على خدمة مؤسسات الدولة في تنمية المشاريع الضخمة ، وبالتالي فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص لم تكن تنموا ولم تجد الدعم المالي اللازم إلا على هامش مشاريع القطاع العام، وهذا في الوقت الذي أثبتت فيه تجارب الدول المتقدمة أن النمو الاقتصادي الكلي مرده إلى المشروعات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة. فعادة ما تتوفر هذه الأخيرة

على سوق في حالة نمو لمنتجاتها الأصلية أو لمنتجات جديدة في طور الابتكار. لذلك فإن النمو الداخلي يكون مناسبا لهذا النوع من المؤسسات.

أضف إلى ما سبق، أن النظام البنكي عادة ما يولي أهمية للقطاع التجاري للاستيراد والتصدير على حساب القطاع الصناعي، وهذا لارتفاع درجة المخاطرة في هذا الأخير. ونجد كذلك مشكلة نقص الضمانات وقلة حجم الأموال الخاصة للمشروعات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة يؤدي بالبنوك إلى التخوف من التعامل معها من حيث التمويل. ([1])

- ويتمثل السبب الثاني في غياب ثقافة السوق المالي في الجزائر. وهذا ما جعل منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تعمل وفقا لنماذج التسيير التقليدي وبموارد مالية ضئيلة. فنعتقد أن تكريس ثقافة السوق المالي في الجزائر سوف يحفز القطاع الخاص، على وجه الخصوص، على اللجوء إلى عمليات التمويل المباشر، أين تسود مظاهر اقتصاد السوق وتتنحى مظاهر اقتصاد الاستدانة. ولقد بينت العديد من الدراسات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأوربية أن الإمكانيات وفرص التمويل المتاحة المؤسسات المسعرة (Cotées) تفوق بكثير تلك المتاحة للمؤسسات غير المسعرة (Non cotées). والواقع أن توفر سوق مالي كبديل أمام قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يؤدي إلى اشتقاق نشاط آخر مصاحب وهو الاستثمار في الأوراق المالية. ولما علمنا بأن السوق المالي يعتبر مجالا لتقييم أداء المؤسسات المسعرة، فإن ذلك يعتبر حافزا لتلك المؤسسات للرفع من مستويات أدائها، الأمر الذي يؤدي بالتبعية إلى ارتفاع مستوى أداء الاقتصاد الكلي.

أضف إلى ذلك، أن اللجوء الأسواق المالية عند الحاجة إلى التمويل، والابتعاد عن التمويل البنكي، سوف يزيد من درجة استقلالية المؤسسات ذات العجز المالي ومن ثم إمكانية الاستثمار في مختلف المجالات بعيدا عن شروط منح الائتمان المصرفي.

إن افتقار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية إلى وجود سوق مالي يمكّن من القول بأنها مؤسسات ضعيفة الرسملة (Sous-capitalisées) مقارنة بباقي المؤسسات الكبيرة وحتى بالمقارنة مع نظيراتها في الدول المتقدمة والمتوفرة على أسواق مالية. وتنشأ في الجزائر العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالحد الأدنى المسموح به قانونا، حيث أنشئت الكثير منها برأس مال قدره 100.000,00دج.

[1] حنان سلاوتي ، **تقييم سياسة التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر . دراسة حالة البنك الوطني الجزائري – وكالة ورقلة –** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص بنوك و مالية، ص 23

إجمالا يمكن القول بأن الضعف في/انعدام إمكانيات التمويل المصرفي طويل الأجل الذي تعاني منه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعود إلى عدة أسباب أهمها:

- عدم تكيف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مع الميكنزمات المالية الحديثة؛
- الضعف الكبير الذي يعاني منه هذا من المؤسسات في مستوى الضمانات، بل انعدامه في بعض الأحيان؛
- تعقد الإجراءات والعمليات الإدارية وطول وقتها؛
- عدم كفاية الأموال الأموال الخاصة.

وحسب تقرير للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، فإن الضمانات القانونية التي تطلبها البنوك الجزائرية لا تعتبر كعناصر يمكن استخدامها في حالات عدم الدفع، ذلك أن صعوبة تطبيق الرهون والعمل بها وغياب سوق عقارية نشطة تجعل من الصعب الاعتماد على هذه الضمانات ذات الطابع العقاري. وكان هذه المشكلة سببا في الإسراع إلى إنشاء شركة رأسمال المخاطرة Capital-risque والتي تم الاتفاق بشأنها خلال الملتقى الوطني المنعقد في مارس 2002.[1]

وعلى هذا الأساس نقدم الملاحظات الآتية:

- غياب سوق مالي منوع يسمح بالمفاضلة بين مجموعة من بدائل التمويل؛
- غياب مؤسسات مالية وبنوك محلية متخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر كامل التراب الوطني؛
- غياب صيغ تمويل مفصلة ومنظمة حسب احتياجات قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- استناد قرار منح القروض البنكية إلى معيار الضمانات القانونية وإهمال معايير أخرى موضوعية تتعلق بجدية وفعالية المؤسسة موضوع الإقراض كأهمية التدفقات المالية المستقبلية و المكانة الإستراتيجية لنشاط المشروع وآليات العرض والطلب في محيط المؤسسة...؛
- غياب تام لتقنيات تغطية مخاطر منح الائتمان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (مخاطر الصرف، مخاطر تقلب معدلات الفائدة...)، الأمر الذي يؤدي بالتبعية إلى التحفظ والحذر الكبير من طرف البنوك في منح الائتمان لهذه المؤسسات؛

1 نفس المرجع السابق ، ص 24

- اكتفاء البنوك الجزائرية بالأساليب والأدوات الكلاسيكية في تقدير خطر منح الائتمان، علما أنه توجد أساليب وتقنيات حديثة وأنه تم تجاوز الأساليب والتقنيات الكلاسيكية لدى الدول المتقدمة، خصوصا وأنه توجد العديد من الدول تحولت / في طور التحول إلى اقتصاد السوق، أين أصبحت تسود ثقافة اقتصاديات أسواق رأس المال لا اقتصاد الاستدانة، ومن ثم فإن أدوات التحليل التي كانت معتمدة في ظل اقتصاد الاستدانة أصبحت اليوم جد محدودة الاستعمال.

- غياب سياسة مالية ديناميكية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

- تبين التجربة الجزائرية أن إرادة الاستثمار موجودة من خلال العدد المرتفع من المشاريع المتعهد بها (42 مليار دولار أمريكي)، غير أن هذه الإرادة تصطدم دوما بعقبات عديدة تعطل أو تبطل تنفيذ المشاريع؛

- انعدام بنوك المعلومات التي تسمح للمؤسسات المالية والبنوك بالمعالجة السريعة لملفات القروض المقدمة من طرق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، حيث يسمح النظام المعلومات المتطور بتحليل أفضل لمخاطر المؤسسة الصغيرة و/أو المتوسطة، ومنه إمكانية تغطية المخاطر المالية.

خلاصة الفصل :

بناء على ما تقدم من تحليل ومعطيات ومقارنات في فضاء الصناعات الصغيرة فإن مسألة التمويل تعتبر دائما جوهر إشكالية نمو وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية. والواقع أنه بإمكان الدولة، في إطار حركية الموارد المالية، إعطاء الأولوية (تفضيل) في التطوير لشركات الاستثمار الجهوية المختلطة أو الخاصة، وذلك بإعطائها قانون خاص (Statut particulier) يسمح لها بتحريك الادخار المحلي واستثماره في ذات المكان دون تحويله إلى قنوات أخرى. إن مسألة تمويل القطاع الخاص، والذي يتمثل عادة في نسيج من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تتطلب تدخلا من الدولة لإحداث نوع من التوازن والمقاصة (compensation) ولو جزئيا بين مخاطر التمويل المصرفي للمؤسسات الكبيرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وعلى هذا الأساس فإنه يمكن تقديم التوصيات الآتية:

- ضرورة تكييف سياسات التمويل حسب متطلبات واحتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، باعتبارها أحد المحاور الكبرى المعنية بتحقيق التنمية المستدامة؛
- ضرورة إعادة النظر في طبيعة وجنس الضمانات التي تتطلبها البنوك الوطنية عند منح الائتمان المصرفي لهذه المؤسسات
- استفادة من تجارب الدول النامية، بإمكان السلطات العمومية – بالتعاون والتنسيق مع المؤسسات والهيئات المالية .
- تكييف النظام المصرفي الجزائري مع الاحتياجات الحالية وتطوير أساليب وأدوات التمويل وانتهاج سياسة ديناميكية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- ضرورة تعدد شركات التمويل لرأس مال المخاطر ومنحها امتيازات وتحفيزات جبائية

اعتماد أسلوب اللامركزية في قرارات منح القروض المصرفية مع احترام الأسقف المحددة بالإجماع.

الفصل الثالث

دراسة حالة للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر-بسكرة-

تمهيد:

على غرار باقي دول العالم (الدول النامية خصوصا)، بادرت السلطات في الجزائر إلى وضع آليات الأزمة لجعل القرض المصغر أداة فعالة لمكافحة الفقر والتخفيف من حدة البطالة في أواسط الشريحة الواسعة خاصة الأكثر هشاشة حيث توفر هذه الآليات المساعدة المالية والفنية أصحاب المشروعات الصغيرة، منها القروض المدعومة والمنخفضة الفائدة والإعفاءات الضريبية، إضافة إلى برامج تكوينية حول أساليب التسيير المالي والإداري للمشروعات الصغيرة والمصغرة. ومن بين هذه الآليات الموضوعة من طرف الحكومة نذكر الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر "ANGEM".

ومن خلال ما سبق قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: تقديم عام حول الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

المبحث الثاني: تقييم نشاط الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في ولاية بسكرة.

المبحث الثالث: مقابلة مع رئيس مصلحة الإحصاء للوكالة الوطنية للقرض المصغر فرع بسكرة .:

المبحث الأول: تقديم عام حول الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

تشكل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر أداة لتجسيد سياسة الحكومة فيما يخص محاربة الفقر والهشاشة الاجتماعية وهي تستهدف بدون حدود عمرية لأشخاص الذين لديهم الإرادة للإنشاء نشاط والذين يملكون الأموال الضرورية لذلك، وقد تبين ذلك خلال الملتقى الدولي الذي نظم في ديسمبر سنة 2002 حول موضوع "تجربة القرض المصغر في الجزائر" و بناء على التوصيات المقدمة خلال هذا التجمع الذي ضم عددا معتبرا من الخبراء في مجال التمويل المصغر، تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، وكان ذلك في 22 جانفي 2004.

وعليه فقد خصصنا هذا المبحث لتقديم عام حول الوكالة، بالإضافة الى تقييم نشاطها على مستوى ولاية بسكرة منذ نشأتها والى غاية 31ديسمبر 2017

المطلب الأول: ماهية الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر "ANGEM"

إن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر منوط بها كما يدل اسمها على ذلك لتوفر القروض المصغرة الهادفة إلى تطوير القدرات الفردية للأشخاص من أجل التكفل بأنفسهم وهذا بإنشاء مشروعاتهم الخاصة. وهي متواجدة بشبكة منتشرة عبر 08 والية من خلال تنسيقيات مدعمة بخلايا للمرافقة متواجدة بـ 85% من دوائر الجمهورية (108خلية للمرافقة بتعداد 900 عون مرافق)[1]

فمن خلال هذا المطلب سنتعرف على الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، مهامها، تنظيمها، وصيغ التمويل التي تقدمها، وكذا شروط الاستفادة من القرض المصغر وكيفية تسديده.

الفرع الأول: نشأة وتعريف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM

أولا: نشأة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر "ANGEM"

عقب التوصيات المقدمة خلال الملتقى الدولي المنعقد في ديسمبر 2002 حول موضوع تجربة "القرض المصغر في الجزائر"، والذي ضم عددا معتبرا من الخبراء في مجال التمويل المصغر، تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004، حيث نصت المادة الأولى من المرسوم صراحة على إنشاء الوكالة، وجاء فيها ما يلي:" طبقا للمادة السابعة من المرسوم الرئاسي 04-13 والمتعلق بجهاز القرض

[1] http// : www.angem.dz

المصغر، تحدث هيئة ذات طابع خاص تسري عليها أحكام هذا المرسوم تسمى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، وتدعى في صلب النص الوكالة". (المرسوم التنفيذي رقم 04-14، المادة01).

وكانت تابعة للوزارة المكلفة بالتشغيل، لتصبح فيما بعد تابعة للوزير المكلف بالتضامن الوطني بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 08-10 المؤرخ في 27 جانفي 2008، الذي يعدل المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 المشار إليه سابقا.

ويرافق إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر إنشاء صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة كجهاز مكمل لعمل الوكالة، وأنشئ هذا الصندوق وفق المرسوم التنفيذي رقم 04-16 المؤرخ في 22 جانفي 2004 الذي يتضمن إحداث صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة، وقد نصت المادة الأولى من المرسوم صراحة على إنشاء الصندوق. وحددت مهام الصندوق كالآتي:

- يضمن الصندوق القروض المصغرة التي تمنحها البنوك والمؤسسات المالية المنخرطة في الصندوق حسب الكيفيات التي يحددها هذا المرسوم، وهذا للمستفيدين الحاصلين على تبليغ بالإعانات الممنوحة من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.
- يغطي الصندوق بناء على تعجيل البنوك والمؤسسات المالية المعنية باقي الديون المستحقة من الأصول والفوائد عند تاريخ التصريح بالنكبة وهذا في حدود 85%.
- يحل الصندوق في إطار تنفيذ الضمان محل البنوك والمؤسسات المالية في حقوقها اعتبار عند الاحتمال للاستحقاقات المسددة و في حدود تغطية الخطر.

و يمكن أن ينخرط في الصندوق كل بنك ومؤسسة مالية قامت بتمويل مؤسسات اعتمدتها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر [1].

ثانيا: تعريف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر "ANGEM":

يعتبر جهاز القرض المصغر برنامجا يعتمد على السياسة الاجتماعية الهادفة إلى مكافحة البطالة و الأوضاع المتردية للمجتمع، وهو موجه الى أشخاص بدون عمل ولكنهم قادرون على القيام بنشاط معيشي مصغر بواسطة دعم مالي

[1] غقال الياس ،عبد الحميد غوفي ، القروض المصغرة كألية لتمويل المشاريع المصغرة للأفرادفي الجزائر دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر _ANGEM _جامعة محمد خيضر بسكرة ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ، 2012،.ص 39 .

قليل وبشروط مرنة ومريحة، و يعتمد هذا الجهاز على منح قروض (إذا كانت سلفة ثلاثية وهي في أغلب الأحيان تكون بالتعاون مع البنك، أما الحالة الخاصة وهو قرض بدون فائدة لشراء المادة الأولية فتكون من الوكالة لوحدها).

وهذا في آجال سريعة تتكون من مبالغ صغيرة تصل إلى غاية 1.000.000 دج، يتم تسديدها على المدى القصير أو الطويل، وتكون مرفوقة بمساعدة الدولة والتي تتمثل في تخفيض نسبة الفوائد مع ضمان يتكفل به صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة.

وتعمل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر كجهاز مسير لهذا البرنامج على تطبيقه وتجسيده ميدانيا بتمكين الأفراد الذين يسعون لخلق نشاط خاص بهم والإنطاق في مشاريع مصغرة منتجة للسلع والخدمات، مع استثناء النشاطات التجارية من الإعانات والخدمات التي يوفرها الجهاز.

بالإضافة إلى ذلك، يقتصر دور الوكالة على تقديم المساعدات المالية فقط، بل يتعدى ذلك إلى مساعدات غير مالية كالتوجيه والمرافقة، الدراسة التقنية والاقتصادية للمشروع، التكوين لتسيير المؤسسة، وكذا إعطاء فرصة لهؤلاء المستفيدين من المشاركة في المعارض والصالونات، أين يتم تنمية المعارف واكتساب الخبرات المختلفة وكذا خلق فضاءات جديدة لتسويق منتجاتهم.[1]

وتتميز الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر عن غيرها من الأجهزة الأخرى بكونها تتوفر على خاليا مرافقة متواجدة على مستوى الدوائر، حيث يحصل المواطنون على التوجيه والمرافقة، مما يجنبهم عناء التنقل إلى عاصمة الولاية للاستعلام وإيداع ومتابعة ملفاتهم.

كل هذا سمح للوكالة بأن تكون ذات فعالية كبيرة في تحقيق نشاطات اقتصادية مدرة للدخل، والمساهمة في خلق مناصب عمل للكثيرين وحتى من فئة النساء الماكثات في البيوت اللائي شققن طريقهن بثبات في عالم الشغل في تخصصات الفلاحة، الحرف، الصناعات التقليدية والخدمات، وأصبح نشاطهن يساهم بشكل كبير في تدعيم ميزانية الأسرة.

ويعتمد جهاز القرض المصغر في تمويل المشاريع على المساهمة الشخصية للمستفيد وسلفة بدون فائدة من الوكالة وبالتالي فهو موجه إلى:

[1] http// : www.angem.dz

- البطالين المسجلين في الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بما فيهم أولئك الذين انتهت مدة استفادتهم من حقوقهم؛
- المرأة التي ترغب في العمل ببيتها؛
- الأشخاص لا سيما الشباب الذين ينشطون في القطاع غير الرسمي؛
- حاملي شهادات التكوين المهني؛
- الحرفيين؛
- المواطنون القاطنون بالقرى و البوادي.

وبصفة عامة فإن هذا الجهاز موجه إلى الفئات من المواطنين الذين يمكنهم الاستفادة من القرض في إطار المؤسسات المصغرة، وذلك بسبب شرط السن أو التأهيل أو بسبب القدرة المالية الشخصية.

و قد أسندت للوكالة المهام التالية:

- تسيير جهاز القرض المصغر وفق التشريع والقانون المعمول بهما؛
- تدعم المستفيدين وتقدم لهم الاستشارة وترافقهم في أنشطتهم؛
- تمنح قروض بدون فوائد؛
- إبلاغ المستفيدين ذوي المشاريع المؤهلة للجهاز بمختلف المساعدات التي ستمنح لهم؛
- تضمن متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربط هؤلاء المستفيدين بالوكالة بالإضافة الى مساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم. وبهذه الصفة تكلف الوكالة على الخصوص بما يأتي:
- تكوين علاقات دائمة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمؤسسات وتنفذ خطة؛
- التمويل ومتابعة إنجاز المشاريع واستغلالها والمشاركة في تحصيل الديون غير المسددة في آجالها؛
- تشكيل قاعدة المعطيات حول الأنشطة والأشخاص المستفيدين من الجهاز؛
- إبرام اتفاقيات مع كل هيئة ومؤسسة أو منظمة هدفها القيام بأنشطة إعلامية وتحسيسية، وكذا مرافقة المستفيدين من القرض المصغر في إطار تنفيذ أنشطتهم وذلك لحساب الوكالة.

الفرع الثاني: أهداف ومهام الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتنظيمها:[1]

[1] http// : www.angem.dz

أولا: الأهداف العامة للوكالة ومهامها:

تهدف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر "ANGEM" (معلومات من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، فرع بسكرة) إلى:

- محاربة البطالة والهشاشة في المناطق الحضرية والريفية عن طريق تشجيع العمل الذاتي والمنزلي، إضافة إلى الصناعات التقليدية والحرف خاصة لدى فئة النسوة؛
- استمرار سكان الأرياف في مناطقهم الأصلية بعد خلق نشاطات اقتصادية وثقافية منتجة للسلع والخدمات المدرة للمداخيل؛
- تنمية روح المقاولة عوضا عن الإتكالية التي تساعد الأفراد في اندماجهم الاجتماعي وإيجاد ضالتهم.

تشكل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر أداة لتجسيد سياسة الحكومة فيما يخص محاربة الفقر والهشاشة، وتتمثل مهامها الأساسية في:

- تسيير جهاز القرض المصغر وفق التشريع والقانون المعمول بهما؛
- دعم، نصح ومرافقة المستفيدين من القرض المصغر في إطار إنجاز أنشطتهم؛
- إبلاغ المستفيدين ذوي المشاريع المؤهلة للجهاز بمختلف المساعدات التي سيحظون بها؛
- ضمان متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة.
- مساعدة المستفيدين عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم.[1]

ثانيا: تنظيم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر "ANGEM":

تملك الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر هيئة تحت اسم " صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة" الذي يقوم بضمان القروض التي تمنحها البنوك والمؤسسات المالية المنخرطة فيه لفائدة المقاولين الذين تلقوا إشعار بإعانات الوكالة. لذا وأجل ضمان تنفيذ المهام المسندة إليها على أحسن وجه، تبنت الوكالة نموذج تنظيمي المركزي، وذلك بإنشاء 49 فرع ولائي تغطي كافة أرجاء الوطن مدعمة بخلايا المرافقة على مستوى الدوائر. فيما يمثل إطار مكلف بالدراسات صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة، وهذا على مستوى كل فرع ولائي.

[1] المرسوم التنفيذي رقم 04/14، المؤرخ في 22 جانفي 2004 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانونها الأساسي، المادة 05.

يضمن الفرع الجهوي الرابطة الوظيفية بين المديرية المركزية والفروع المحلية (الفروع الولائية)، تشرف هذه الهيئة على حوالي خمس (05) فروع ولائية وهي تقوم بدور التنسيق، التعزيز ومتابعة الأنشطة، ولهذا الغرض تم إنشاء شبكة تضم عشرة (10) فروع جهوية تشرف على مجمل الفروع الولائية.

وتمثل هذه الهيئة النموذج المناسب لتنفيذ العمل الجواري وتقليص الآجال لاتخاذ القرارات السريعة والملائمة.

بالإضافة إلى ما سبق، هناك خمس (05) بنوك شركاء مع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وهي:

- القرض الشعبي الجزائري CPA.
- بنك التنمية المحلية BDL.
- البنك الخارجي الجزائري BEA.
- البنك الوطني الجزائري BEA.
- بنك الفالحة والتنمية الريفية BADR.

الفرع الثالث: جهاز القرض المصغر على مستوى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر "ANGEM":[1]

أولا: أنماط تمويل القرض المصغر على مستوى الوكالة:

يتكون القرض المصغر من نمطين للتمويل هما (معلومات من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، فرع بسكرة):

1- قرض مصغر بدون فوائد موجه للمشاريع التي لا تتجاوز كلفتها 1.000.000 دج بعنوان إنشاء النشاطات أجل شراء عتاد صغير ومواد أولية ودفع المصاريف الضرورية للانطلاق في النشاط .

وقد تصل مدة تسديده إلى 8 سنوات مع تأجيل التسديد لمدة ثالث سنوات بالنسبة للقرض البنكي.

2- سلفة بدون فوائد أجل شراء المواد الأولية والتي لا تتجاوز كلفتها 100.000 دج، قد تصل هذه الكلفة إلى 250.000 دج على مستوى ولايات الجنوب.

وقد تصل مدة تسديد هذه السلفة الى 36 شهرا.

ثانيا: شروط التأهيل للحصول على القرض المصغر:

[1] http// : www.angem.dz

- بلوغ سن 18 سنة فما فوق.
- عدم امتلاك دخل أو امتلاك مداخيل غير ثابتة وغير منتظمة.
- إثبات مقر الإقامة.
- امتلاك شهادة تثبت الكفاءة المهنية أو وثيقة معادلة معترف بها أو التمتع بمهارة مهنية مؤكدة تتوافق مع النشاط المرغوب انجازه.
- عدم الاستفادة من مساعدة أخرى لإنشاء النشاطات.
- القدرة على دفع مساهمة شخصية نسبتها 1% من الكلفة الإجمالية للنشاط أجل شراء عتاد صغير ومواد أولية لانطلاق في النشاط.
- الاشتراك في صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة في حالة طلب المقاول لقرض بنكي.
- الالتزام بتسديد القرض للبنك حسب جدول زمني محدد.
- الالتزام بتسديد مبلغ السلفة بدون فوائد للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حسب جدول زمني محدد.
-

ثالثا: المساعدات والإمتيازات الممنوحة للمستفيدين من القرض المصغر:

- تضمن الوكالة للمقاولين التكوين، الدعم، النصح، المساعدة التقنية والمرافقة أثناء تنفيذ نشاطاتهم.
- يمنح القرض البنكي بدون فوائد.
- يمكن منح سلفة بدون فوائد بنسبة 29% من الكلفة الإجمالية للمشروع بعنوان إنشاء النشاطات أجل شراء عتاد صغير ومواد أولية للانطلاق في النشاط والتي لا تتجاوز كلفتها1.000.000 دج، وقد تصل هذه الكلفة إلى 250.000 دج على مستوى ولايات الجنوب كما ذكرنا سابقا.
- الامتيازات الجبائية:
- إعفاء كلي من الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات لمدة ثلاثة (03) سنوات.
- تعفى من الرسم العقاري على البنايات المستعملة في النشاطات التي تمارس لمدة ثلاثة(03) سنوات.
- تعفى من رسم نقل الملكية للإقتناءات العقارية التي يقوم بها المقاولون قصد إنشاء نشاطات صناعية.
- تعفى من جميع حقوق التسجيل العقود المتضمنة تأسيس الشركات التي ينشئها المقاولون.

- يمكن أن يستفيد من الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة مقتنيات مواد التجهيز والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار الخاص بالإنشاء.

- التخفيض من الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات، وكذا من الرسم على النشاط المهني المستحق عند نهاية فترة الإعفاءات، وذلك خلال الثلاث (03) سنوات الأولى من الإخضاع الضريبي، ويكون هذا التخفيض كما يأتي:

- السنة الأولى من الإخضاع الضريبي: تخفيض قدره 70%.
- السنة الثانية من الإخضاع الضريبي: تخفيض قدره 50%.
- السنة الثالثة من الإخضاع الضريبي: تخفيض قدره 25%.

- تحدد الرسوم الجمركية المتعلقة بالتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في تحقيق الاستثمار بتطبيق نسبة 5%.

المطلب الثاني: الصيغ المختلفة لتمويل إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار "ANGEM" :[1]

الفرع الأول: الصيغ المختلفة لتمويل إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار "ANGEM"

في حالة توفر كل الشروط السابقة الذكر لدى طالب القرض بإمكانه أن يختار نمط التمويل الذي يراه مناسبا، حيث تتوفر لدى الوكالة صيغتين للتمويل، تسمح كل صيغة بحكم خصوصياتها بتمويل بعض الأنشطة وجلب اهتمام فئة معينة من المجتمع.

أولا: الصيغ القديمة لتمويل إنشاء المؤسسات المصغرة في إطار "ANGEM":

ويحتوي على ثلاثة أنماط للتمويل تتمثل في:

1- تمويل ثنائي (بين المستفيد والوكالة):

تقوم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بمنح قروض بدون فائدة تكون موجهة لشراء مواد أولية وللمشاريع التي لا تتعدى تكلفتها 30.000 دج، حيث تكون فيه:

- مساهمة الوكالة بـ 90% بدون فوائد.

[1] http// : www.angem.dz

- مساهمة المستفيد بـ 10%.

ولكي تمنح الوكالة هذا القرض يجب أن تتوفر في طالب القرض الشروط التالية:

*بلوغ سن 18 سنة فما فوق.

*عدم امتلاك مدخول أو امتلاك مداخيل غير ثابتة وغير منتظمة.

*إثبات مقر الإقامة.

*التمتع بكفاءات تتوافق مع المشروع المرغوب إنجازه.

*عدم الاستفادة من مساعدة أخرى لإنشاء النشاطات.

- القدرة على دفع المساهمة الشخصية المقدرة بـ 10% من الكلفة.

2- تمويل ثنائي (بين المستفيد و البنك)

ويتم بتدخل طرفين في عملية توزيع المشاريع التي تتراوح كلفتها ما بين **50.000** دج و **1000000**دج، والطرفين المتدخلين في صيغة التمويل الثنائي هم:

- المستفيد من المزايا التي تقدمها الوكالة.
- البنك.

ويكون تدخل الوكالة هنا محدود في ضمان وتخفيض نسبة الفائدة للقروض البنكية، كذلك تقديم الدعم والنصائح والمرافقة في إطار إنجاز المشروع.

و لكي تقوم الوكالة بمنح هذه الامتيازات يجب أن تتوفر في طالب القرض الشروط التالية:

- بلوغ سن 18 سنة فما فوق.
- عدم امتلاك مدخول أو امتلاك مداخيل غير ثابتة و غير منتظمة.
- إثبات مقر الإقامة.
- التمتع بكفاءات تتوافق مع المشروع المرغوب إنجازه.
- عدم الاستفادة من مساعدة أخرى لإنشاء النشاطات.

- القدرة على دفع المساهمة الشخصية المقدرة بـ 3% أو 5% من التكلفة الإجمالية للمشروع حسب الحالات.[1]

3- التمويل الثلاثي:

ويتم بتدخل ثلاثة (03)أطراف في عملية تمويل المشاريع التي تتراوح كلفتها ما بين 50.000 دج و 400.000 دج والأطراف المتدخلة في صيغة التمويل الثلاثي هم:

- المستفيد من المزايا التي تقدمها الوكالة.
- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.
- البنك.

حيث تتدخل الوكالة في عملية التمويل عندما تفوق كلفة المشروع 250.000 دج، وهذا بمنح قرض دون فائدة وبنسبة 25%إلى 27% من الكلفة الإجمالية للمشروع حسب الحالات.

- كما تقوم الوكالة بضمان وتخفيض نسبة الفائدة للقروض البنكية.
- تقديم الدعم والنصائح والمرافقة في إنشاء المشروع.

لكي تقوم الوكالة بمنح هذه القروض يجب أن تتوفر في طالب القرض الشروط التالية:

- بلوغ سن 18 سنة فما فوق.
- عدم امتلاك مدخول أو امتلاك مداخيل غير ثابتة أو غير منتظمة .
- إثبات مقر الإقامة.
- التمتع بكفاءات تتوافق مع المشروع المرغوب إنجازه.
- عدم االستفادة من مساعدة أخرى إلنشاء النشاطات.
- القدرة على دفع المساهمة الشخصية المقدرة بـ 3% أو 5% من الكلفة اإلجمالية للمشروع حسب الحاالت.
- تسديد االشتراكات لدى صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة(0.5 من القرض البنكي).
- االلتزام بالتسديد حسب الجدول الزمني:
  - أ- قرض البنك.
  - ب- السلفة بدون فائدة للوكالة. [2]

[1]

[2] غقال وغوفي ، مرجع سابق، ص40 ،

ثانيا: الصيغة الجديدة لتمويل إنشاء المؤسسات المصغرة في إطار "ANGEM":

أتت هذه الصيغة الجديدة للقرض المصغر بناءا على المرسوم الرئاسي 11-133 المؤرخ في 22 مارس 2011 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 04-15 المؤرخ في 22 جانفي 2004 الذي يتعلق بجهاز القرض المصغر. وقد جاء تعريف القرض المصغر في المادة الثانية من المرسوم كما يلي:

"القرض المصغر هو قرض يمنح لفئات المواطنين بدون دخل و /أو ذوي الدخل الضعيف غير المستقر وغير المنتظم ويهدف الى الإدماج الإقتصادي والإجتماعي للمواطنين المستهدفين عبر إحداث الأشطة المنتجة للسلع والخدمات وكذا الأنشطة التجارية". وحسب المادة الثالثة من نفس المرسوم الرئاسي فالقرض المصغر يوجه لتمويل الأنشطة بما فيها الأنشطة في المنزل، باقتناء العتاد الصغير والمواد الأولية اللالزمة للشروع في النشاط ويغطي أيضا النفقات الضرورية لإنطلاق النشاط (شراء المواد الأولية) [1].

ولا يمكن أن يتجاوز مبلغ الاستثمارات المنصوص عليها بموجب أحكام هذا المرسوم مليون1.000.000 دج، بعد أن كان في مرسوم 2004 الحد الأدنى لها هو خمسين ألف 50.000 دج ولا يمكن أن تفوق أربع مائة ألف 400.000 دج ، حيث حددت الصيغة الجديدة مستوى المساهمة الشخصية بـ 1% من التكلفة الإجمالية للنشاط بعنوان اقتناء العتاد الصغير والمواد الأولية اللازمة للشروع في النشاط ولضمان إنجاز الأنشطة:

- تعالج ملفات القروض البنكية من قبل النظام المصرفي طبقا للقواعد والمقاييس الخاصة بمنح القروض في أجل ألا يتعدى شهرين، حيث أن في المرسوم القديم لم تحدد المدة لمعالجة القروض من قبل النظام المصرفي.
- تكمل هذه القروض البنكية المساهمة المالية للمستفيد والإعانة التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر كما يأتي:

-يحدد مبلغ القرض بدون فوائد كما يأتي:

- 29% من الكلفة الإجمالية للنشاط بعنوان إحداث أنشطة باقتناء العتاد الصغير والمواد الأولية اللازمة للشروع في النشاط والتي لا يمكن أن تتجاوز مليون (1.000.000دج) دينار جزائري.
- 100% من الكلفة الإجمالية بعنوان شراء المواد الأولية و التي لا يمكن أن تتجاوز مائة ألف دينار جزائري (100.000 دج).

[1] المادة 3-2 من المرسوم الرئاسي 133-11 المؤرخ في 22 مارس 2011 الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19 الصادر في 22 مارس 2011، ص08

- يحدد مستوى القرض البنكي بـ 70% من الكلفة الإجمالية للنشاط والتي لا يمكن أن تتجاوز مليون دينار جزائري(100.000 دج).، بعنوان إحداث أنشطة باقتناء العتاد الصغير والمواد الأولية اللازمة للشروع في النشاط، منح تأجيل لمدة ثالث سنوات لتسديد القرض البنكي الأصلي وتأجيله لمدة سنة واحدة لدفع الفوائد.

- يحدد تخفيض نسب الفوائد على القروض الممنوحة بعنوان القرض المصغر من البنوك والمؤسسات المالية للمستفيد كما يأتي:

- 80% من المعدل المدين الذي تطبقه البنوك والمؤسسات المالية بعنوان الأنشطة المنجزة.

95% من المعدل المدين الذي تطبقه البنوك والمؤسسات المالية عندما تنجز هذه الأنشطة على مستوى المناطق الخاصة بالجنوب والهضاب العليا، المعدل المدين المذكور في المادتين الأولى والثانية أعاله، هو المعدل المطبق في السوق فيما يخص التمويلات المماثلة، ولا يتحمل المستفيد من القرض سوى الفارق غير المخفض من نسبة الفائدة. يطبق تخفيض نسب فوائد القروض البنكية المنصوص عليها في المادة 13 أعلاه على باقي القروض البنكية الواجب دفعها طبقا لآجال المحددة مسبقا من طرف البنوك والمؤسسات المالية:

جدول رقم(03-01) أنماط التمويل في الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر"ANGEM"

قيمة المشروع	صنف المقاول	المساهمة الشخصية	القرض البنكي	سلفة الوكالة	نسبة الفائدة
لا يتجاوز 100.000 دج	كل الأصناف (شراء المواد الأولية)	**%0**	-	**%100**	**-**
لا يتجاوز 250.000 دج	كل الأصناف (شراء المواد الأولية) **على مستوى ولايات الجنوب**	**%0**	-	**%100**	**-**
لايتجاوز 1000000 دج	كل الأصناف	**%1**	%70	**%29**	**-**

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الوكالة الوطنية لتسيير القرض – فرع بسكرة-

من خلال الجدول أعاله نلاحظ أن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تشرف على تسيير صيغتين للتمويل في إطار القرض المصغر، انطلاقا من السلفة بدون فوائد تمنحها الوكالة والتي لا تتجاوز 100.000 دج ، وقد تصل هذه

الكلفة الى 250.000 دج على مستوى ولايات الجنوب. الى قروض معتبرة بدون فوائد (التي لا تتجاوز1.000.000 دج) تستدعي تركيبا ماليا مع إحدى البنوك.

تسمح كل صيغة بحكم خصوصياتها بتمويل بعض الأنشطة وجلب اهتمام فئة معينة من المجتمع.

وهذا ما يبينه الشكل التالي:

شكل رقم(03-01) : أنماط التمويل على مستوى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر"

"ANGEM

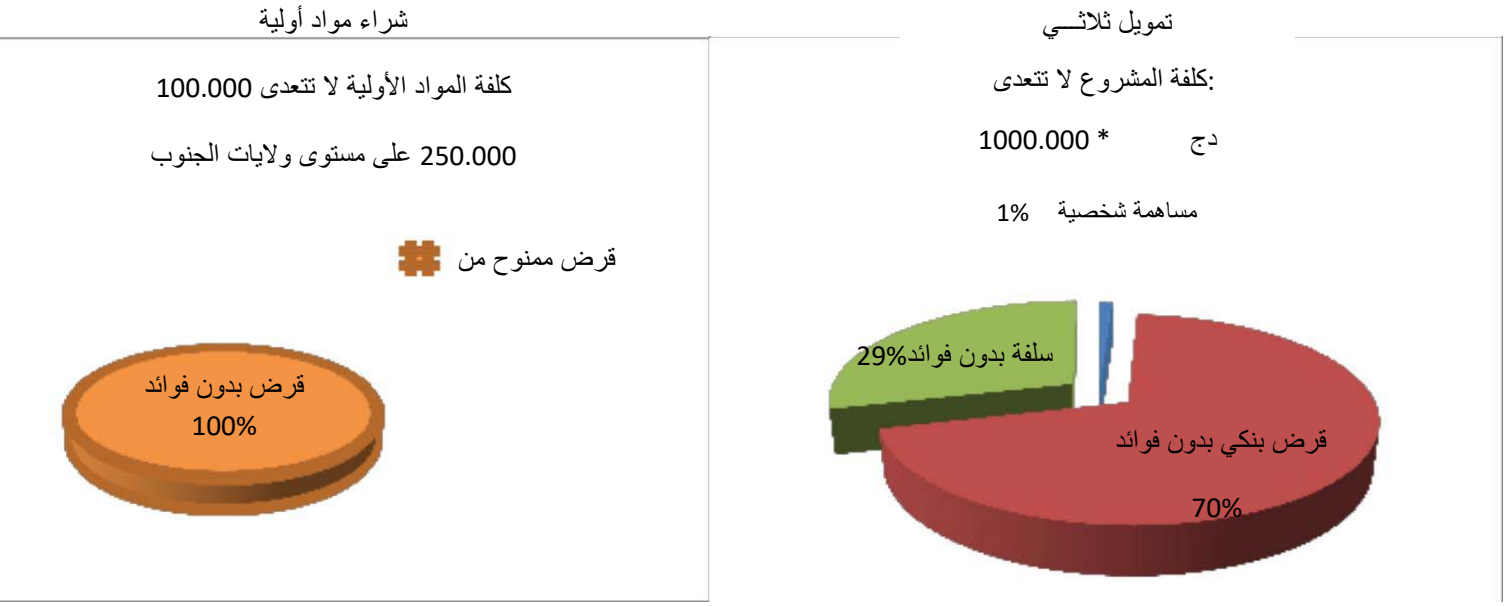

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

المبحث الثاني: تقييم نشاط الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع بسكرة منذ إنشاءها إلى غاية 31-12-2017

لم ينطلق نشاط الوكالة فعليا على أرض الواقع إلا في منتصف 2005، ومنذ ذلك الوقت قدمت الوكالة قروض مصغرة بأنواعها المختلفة عبر كامل التراب الوطني، وفيما يلي مجموعة أرقام تعكس نشاط الوكالة على مستوى ولاية بسكرة من 2013الى غاية 31 ديسمبر 2017.

المطلب الأول: حصيلة السلف الممنوحة:

كما رأينا سابقا، فإن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في إطار القرض المصغر تشرف على تسيير صيغتين من التمويل انطلاقا من السلفة بدون فوائد التي تمنحها الوكالة، وكانت حصيلة هذه القروض منذ إنشاء الوكالة (فرع بسكرة)الى غاية 31 ديسمبر2017 مقسمة كما يبينه الجدول الموالي:

جدول رقم (**03-02**): توزيع القروض الممنوحة حسب نمط التمويل منذ **2013** فرع بسكرة الى غاية **2017**:

نمط التمويل	اللفات المودعة	الملفات المؤهلة	الملفات الممولة		النسبة المئوية	المناصب المستحدثة
			العدد	المبلغ الممول		
سلفة بدون فوائد لشراء مواد أولية	869	794	949	61 058 221,77	14,50%	1117
سلفة بدون فوائد لشراء مواد أولية – برنامج الجنوب–	8214	6513	4595	1 139 938 173,60	70,23%	7975
سلفة بدون فوائد لإنشاء مشروع	4302	2645	999	250 312 246,51	15,27%	1498
المجموع	**13278**	**9190**	**6 543**	**1 451 308 641,88**	**100,00%**	**10 590**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الوكالة الوطنية لتسيير القرض – فرع بسكرة–

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد القروض التي تمنحها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية بسكرة منذ 2013 إلى غاية31 ديسمبر2017 قد بلغ 6543 قرضا، موزعة بين سلف بدون فوائد لشراء المواد الأولية والتي بلغت 949 سلفة ، وسلف بدون فوائد لشراء مواد أولية – برنامج الجنوب–هي4595 وبين سلف بدون فوائد لإنشاء المشاريع والتي بلغت 999 سلفة أي بنسبة 15,27%، حيث هي نسبة ضئيلة إذا ما قورنت بعدد السلف لشراء المواد الأولية التي بلغت نسبتها 70.23% وهذا راجع إلى انخفاض تكلفة المواد الأولية مقارنة بصيغة التمويل، لشراء مواد أولية – برنامج الجنوب الأمر الذي يزيد من إقبال الأفراد البطالين على هذه الصيغة من التمويل من جهة، ومن جهة أخرى إمكانية إعادة القروض نظرا لانخفاض مبالغها. وهو ما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم (03_02) : توزيع القروض الممنوحة حسب نمط التمويل منذ **2013** فرع بسكرة الى غاية **2017**

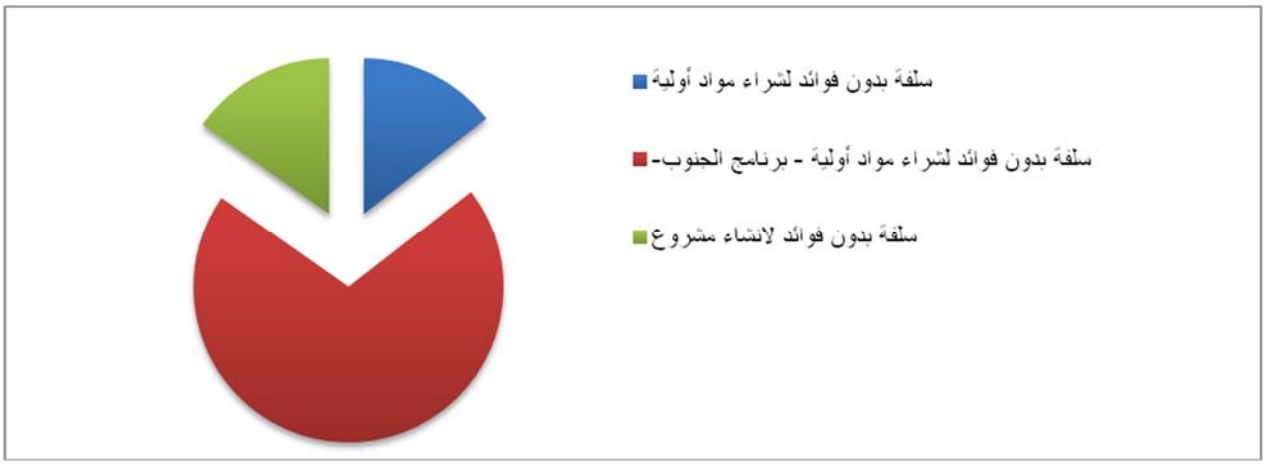

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

جدول رقم (03_03) : : **توزيع القروض الممنوحة حسب نمط التمويل في سنة 2013:**

نمط التمويل	**الملفات المودعة**	**الملفات المؤهلة**	**الملفات الممولة**		**النسبة المئوية**	**المناصب المستحدثة**
			العدد	**المبلغ الممول**		
سلفة بدون فوائد لشراء مواد أولية	732	672	650	48 798 221,77	58,19%	975
سلفة بدون فوائد لشراء مواد أولية – برنامج الجنوب–	1169	1062	236	56 866 600,00	21,13%	354
سلفة بدون فوائد لإنشاء مشروع	1345	1019	231	54 369 817,53	20,68%	346,5
المجموع	**2597**	**1935**	**1 368**	**341 028 801,32**	**100,00%**	**2 052**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الوكالة الوطنية لتسيير القرض – فرع بسكرة–

جدول رقم (04_03) : **توزيع القروض الممنوحة حسب نمط التمويل في سنة 2014:**

نمط التمويل	**الملفات المودعة**	**الملفات المؤهلة**	**الملفات الممولة**		**النسبة المئوية**	**المناصب المستحدثة**
			العدد	**المبلغ الممول**		
سلفة بدون فوائد لشراء مواد أولية	137	122	298	12 220 000,00	11,05%	447
سلفة بدون فوائد لشراء مواد أولية – برنامج الجنوب–	4397	3144	2021	501 437 342,60	74,96%	3031,5
سلفة بدون فوائد لإنشاء مشروع	2200	1059	377	95 411 080,18	13,98%	565,5
المجموع	**6734**	**4325**	**2 696**	**609 068 422,78**	**100,00%**	**4 044**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الوكالة الوطنية لتسيير القرض – فرع بسكرة–

جدول رقم (03_05) : **توزيع القروض الممنوحة حسب نمط التمويل في سنة 2015**:

نمط التمويل	**الملفات المودعة**	**الملفات المؤهلة**	**الملفات الممولة**		**النسبة المئوية**	**المناصب المستحدثة**
			العدد	**المبلغ الممول**		
سلفة بدون فوائد لشراء مواد أولية	0	0	1	40 000,00	0,07%	01
سلفة بدون فوائد لشراء مواد أولية – برنامج الجنوب–	2186	1653	1098	272 435 000,00	80,26%	1647
سلفة بدون فوائد لإنشاء مشروع	411	282	269	68 553 801,32	19,66%	403
المجموع	**2597**	**1935**	**1 368**	**341 028 801,32**	**100,00%**	**12 05**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الوكالة الوطنية لتسيير القرض – فرع بسكرة–

جدول رقم (03_06) : **توزيع القروض الممنوحة حسب نمط التمويل في سنة 2016**:

نمط التمويل	**الملفات المودعة**	**الملفات المؤهلة**	**الملفات الممولة**		**النسبة المئوية**	**المناصب المستحدثة**
			العدد	**المبلغ الممول**		
سلفة بدون فوائد لشراء مواد أولية	0	0	0	0,00	0,00%	0
سلفة بدون فوائد لشراء مواد أولية – برنامج الجنوب–	299	519	432	107 826 820,00	91,14%	648
سلفة بدون فوائد لإنشاء مشروع	248	222	42	10 781 526,98	8,86%	63
المجموع	0	0	0	0,00	0,00%	0

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الوكالة الوطنية لتسيير القرض – فرع بسكرة–

جدول رقم (03_07) : **توزيع القروض الممنوحة حسب نمط التمويل في سنة 2017**:

نمط التمويل	**الملفات المودعة**	**الملفات المؤهلة**	**الملفات الممولة**		**النسبة المئوية**	**المناصب المستحدثة**
			العدد	**المبلغ الممول**		
سلفة بدون فوائد لشراء مواد أولية	0	0	0	0,00	0,00%	0
سلفة بدون فوائد لشراء مواد أولية – برنامج الجنوب–	163	135	808	201 372 411,00	90,99%	1212
سلفة بدون فوائد لإنشاء مشروع	98	61	80	21 196 020,50	9,01%	120
المجموع	**0**	**0**	**0**	**0,00**	**0,00%**	**0**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الوكالة الوطنية لتسيير القرض – فرع بسكرة–

جدول رقم(03_08) : يوضح توزيع القروض الممنوحة حسب نمط التمويل من سنة 2013 إلى سنة 2017 :

سلفة بدون فوائد لشراء مواد أولية	سلفة بدون فوائد لشراء مواد أولية – برنامج الجنوب–	سلفة بدون فوائد لانشاء مشروع	السنوات
650	236	231	2013
298	2021	377	2014
1	1098	269	2015
0	432	42	2016
0	808	80	2017

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الوكالة الوطنية لتسيير القرض – فرع بسكرة–

من خلال الجداول السابقة نلاحظ تراجع في كم القروض الممنوحة على مر السنوات وذلك حتما راجع للسياسة التقشفية التي انتهجتها الدولة الجزائرية جراء انخفاض اسعار البترول حيث ان سنة 2014 هي السنة الاكثر منحا للقروض حيث سجلت سلفة بدون فوائد لشراء مواد الاولية في إيطار برنامج الجنوب اعلى نسبة في كل السنوات السابقة الذكر.

شكل رقم (03_03) : توزيع القروض الممنوحة حسب نمط التمويل منذ **2013** فرع بسكرة الى غاية **2017**

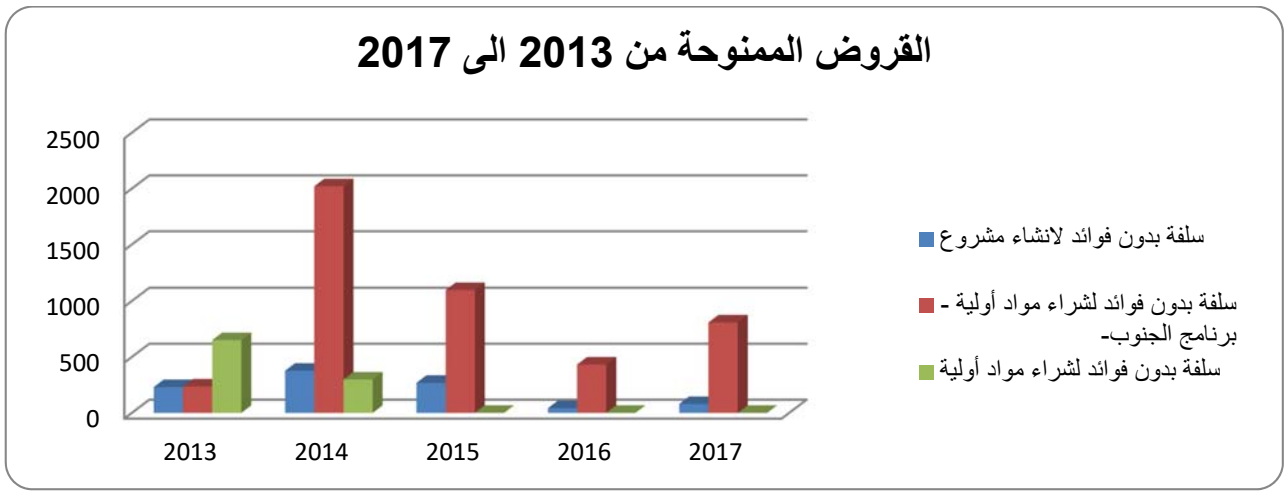

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الوكالة الوطنية لتسيير القرض – فرع بسكرة-

الشكل أعلاه يدعم ما تم ذكره سابقا حول تناقص عدد منح القروض على مر سنوات الدراسة بينما سنة 2014 هي السنة الأكثر منحا للقروض وحسب مدير الإحصاء في الوكالة ذلك لأنه راجع لأن الدولة الجزائرية أولت أهمية بالغة في هاته السنة تحديدا من خلال إستحداث مراسيم وقوانين هيكلية تداركت عدة نقائص سابقة

الفرع الأول: حصيلة السلف بدون فوائد موزعة حسب الجنس:

جدول رقم (03-09): توزيع طلب القروض للوكالة منذ 2013 الى غاية 2017

الجنس	Nombre	Part (%)
نساء	3844	58,75%
رجال	2699	41,25%
Total	**6 543**	**100,00%**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الوكالة الوطنية لتسيير القرض – فرع بسكرة-

شكل رقم (**03-04**): توزيع طلب القروض على المستوى المحلي حسب الجنس منذ **2013** وكالة بسكرة إلى غاية 2017-12-31.

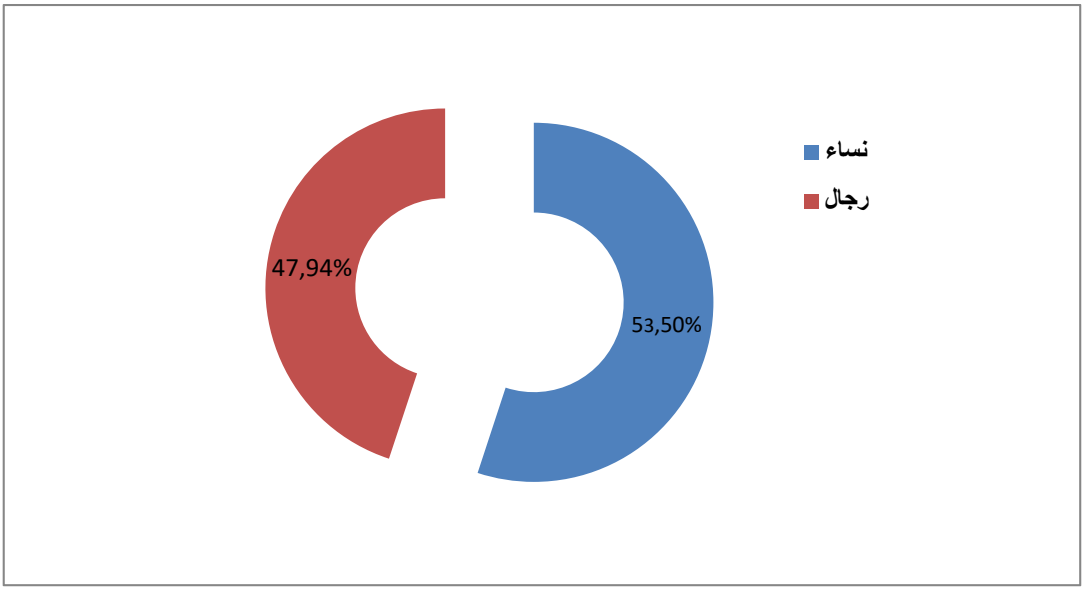

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أن النساء هي أكبر حصة محليا من حيث القروض الممنوحة وذلك بنسبة58.75% بينما بلغت نسبة القروض الممنوحة للرجال 41.25% ، ويفسر ذلك أن النساء هن الأكثر اهتماما بقروض شراء المواد الأولية من أجل الحصول على مواد النسيج والخياطة (صناعات تقليدية) والطبخ.

الفرع الثاني: توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط

تمثل وضعية المؤسسات المصغرة الممولة بعددها حسب قطاعات النشاط المختلفة، فنجد ستة (06) قطاعات نشاط رئيسية وهي: الزراعة ، الصناعة، البناء والأشغال والعمومية، الخدمات، الصناعة التقليدية، والتجارة، ونعبر عن تعداد القروض الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية بسكرة حسب قطاع النشاط في الجدول الموالي:

قطاع النشاط	عدد القروض الممنوحة	النسبة الئوية
الفلاحة	564	8,62%
الصناعة الصغيرة	1482	22,65%
البناء و الأشغال العمومية	778	11,89%
الخدمات	1384	21,15%
الصناعات التقليدية	2254	34,45%
التجارة	81	1,24%
المجموع	**6543**	**100,00%**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الوكالة الوطنية لتسيير القرض – فرع بسكرة-

من خلال الجدول السابق تبين لنا أن العدد الإجمالي للمؤسسات الممولة في مختلف القطاعات من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع بسكرة قد بلغ 6543 مؤسسة، والنصيب الأعلى من التمويل حظي به قطاع الصناعة التقليدية بنسبة بلغت 34.45% ويفسر ذلك اهتمام فئة النساء خاصة بهذا القطاع، يليه قطاع الصناعة بنسبة 22.65% ثم قطاع الخدمات بنسبة 21.15% ، وقطاع البناء الأشغال العمومية بنسبة 11.89% ، ثم قطاع الفلاحة بنسبة 8.62% ويعتبر هذا العدد قليل جدا بالنسبة لقطاع حيوي ومنتج كالفلاحة وهذا لأهميته خاصة في مناطق الجنوب وأخيرا قطاع التجارة بنسبة 1.24%. ومن هنا نلاحظ التفاوت الواضح من قطاع إلى آخر وهذا ما يوضحه لنا الشكل رقم(00-00) ، وهذا الإخلاف في توزيع المشاريع على مختلف القطاعات قد يرجع الى نقص وعي المستثمرين في المنطقة، بالإضافة إلى نقص التوعية من طرف عمال فرع الوكالة لمحاولة توجيه الشباب المستثمر إلى مشاريع أكثر إنتاجية وأهمية اقتصادية.

والشكل الموالي يوضح توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط منذ 2013الوكالة إلى غاية 31-12-2017

شكل رقم (03-05) : توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط لوكـالة بسكرة من 2013إلى **31-12-2017** :

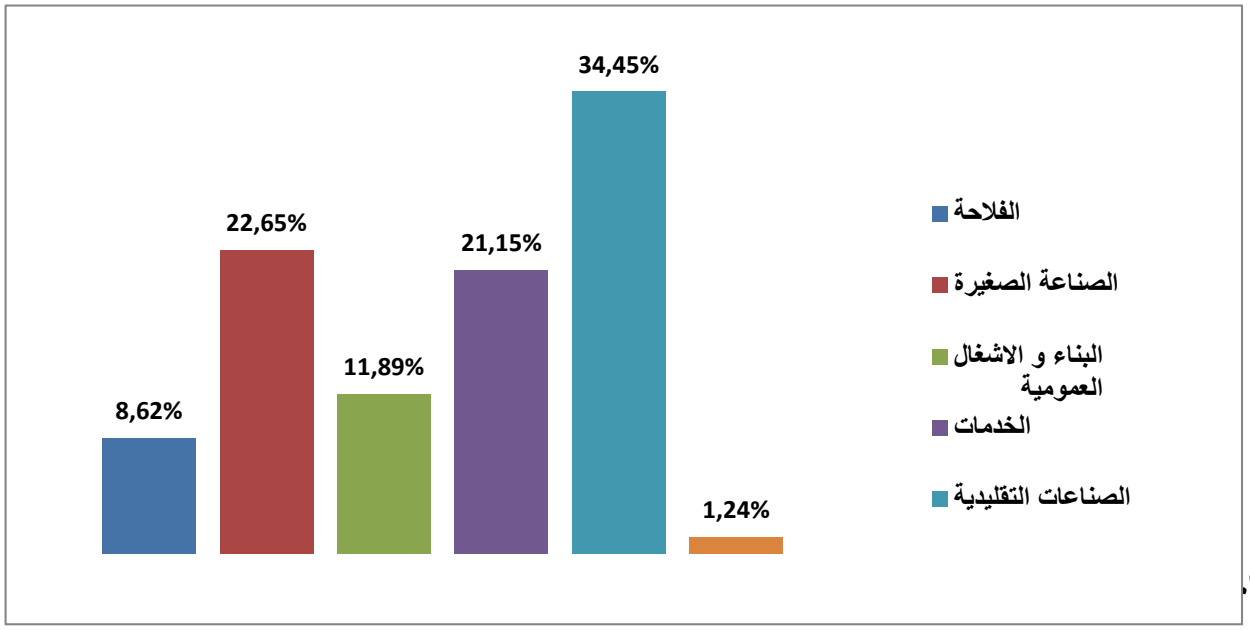

الفرع الثالث: توزيع القروض حسب الشريحة العمرية:

جدول رقم (03-11) : توزيع القروض حسب الشريحة العمرية للوكالة الوطنية لتسيير

القرض المصغر فرع بسكرة من 2013 إلى غاية **31-12-2017**

الشريحة العمرية	عدد القروض الممنوحة	النسبة المئوية (%)
18 - 29 سنة	1218	18,62%
30 - 39 سنة	2495	38,13%
40 - 49 سنة	1475	22,54%
50 - 59 سنة	886	13,54%
60 سنة فما فوق	469	7,17%
المجموع	**6543**	**100,00%**

ر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الوكالة الوطنية لتسيير القرض – فرع بسكرة-

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن النسبة الأكبر من السلف الممنوحة بدون فوائد من طرف الوكالة كانت من نصيب الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين (30 – 39سنة) حيث قدرت بـ 38.13% من العدد الإجمالي للسلف الممنوحة وهو ما يتماشى مع خصوصيات القرض المصغر الموجه خصيصا الى فئة الشباب البطال، وأقل نسبة كانت لدى الفئة العمرية التي بلغت 60 سنة فما فوق.

شكل رقم (03-06) : توزيع القروض الممنوحة حسب الشريحة العمرية للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع بسكرة من 2013الى31-06-2017

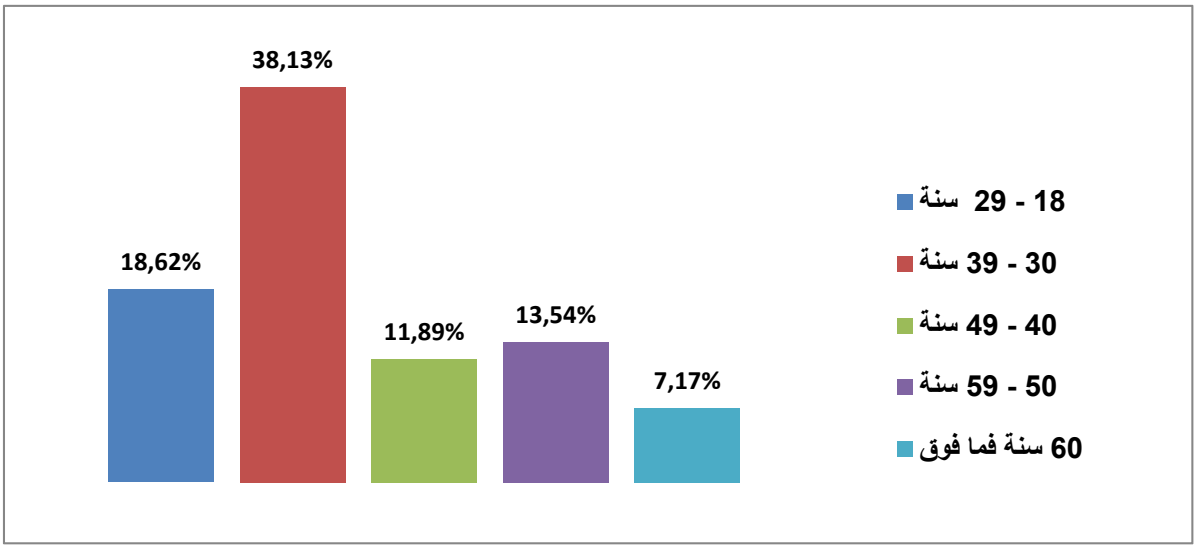

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

الفرع الرابع: توزيع القروض الممنوحة من طرف الوكالة حسب المستوى التعليمي

جدول رقم(03-12) :توزيع القروض الممنوحة حسب المستوى التعليمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع بسكرة من 2013إلى 31-12-2017

المستوى التعليمي	عدد القروض الممنوحة	النسبة
بدون مستوى	852	13,02%
متعلم	43	0,66%
ابتدائي	918	14,03%
متوسط	3 104	47,44%
ثانوي	1 344	20,54%
جامعي	282	4,31%
المجموع	**6543**	**100,00%**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الوكالة الوطنية لتسيير القرض – فرع بسكرة-

شكل (03-07) :توزيع القروض الممنوحة حسب المستوى التعليمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع بسكرة من2013 إلى **31-12-2017**

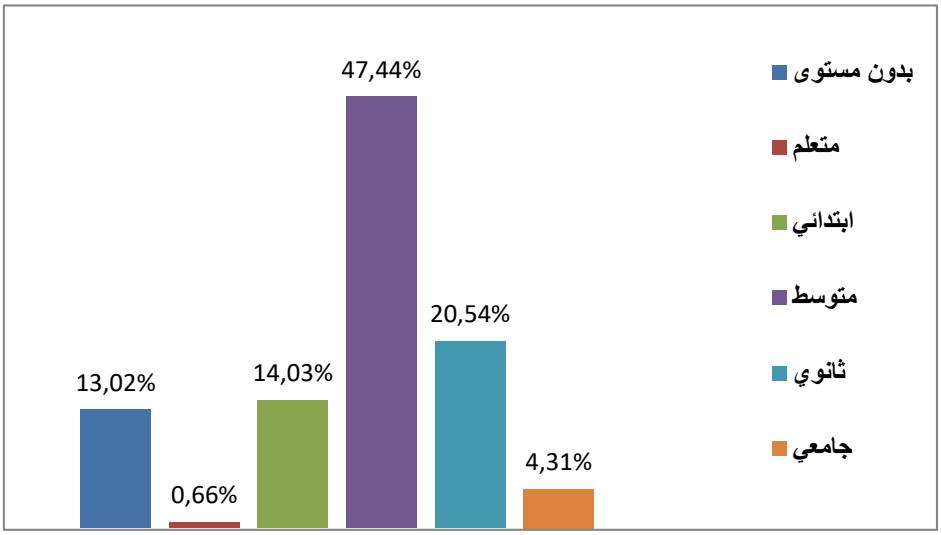

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أن فئة الأشخاص الذين لديهم مستوى الدراسي المتوسط هم الأكثر طلبا لتمويل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حيث تصل نسبة هؤلاء الأشخاص الى 47.44% وتعكس هذه النسبة اهتمام هؤلاء الأشخاص أكثر بالصناعات التقليدية والطبخ في شكل مقاولات صغيرة كما رأينا سابقا، بينما أقل نسبة تظهر لدى الجامعيين التي بلغت 4.31%.

المطلب الثاني: حصيلة الخدمات غير المالية الممنوحة من طرف الوكالة:

بالإضافة إلى الخدمات المالية، تقدم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر للمستفيدين من القرض المصغر خدمات غير مالية وفي مجالات متعددة منها: التكوين في مجال تسيير مؤسسة صغيرة GTPE حيث بلغ عدد المستفيدين منه 737 مستفيد، و التكوين في مجال التعليم المالي العام EFG بـ 636 مستفيد، ووصل العدد الإجمالي للمقاولين المكونين إلى 1373 مقاول، وذلك لتحقيق الأهداف المرجوة من إنشاء المؤسسات المصغرة واستمرارها، وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم(03-13) : حصيلة الخدمات الغير مالية الممنوحة للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع بسكرة من 2013إلى 31-12-2017

الوكالة الولائية	EFG(التربية الماليـة)		GTPE(التسيير الحسن للمؤسسة)	
	عدد المكونين	***عدد الدورات التكوينية***	***عدد المكونين***	***عدد الدورات التكويني***
بسـكرة	636	40	737	44

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الوكالة الوطنية لتسيير القرض – فرع بسكرة-

المطلب الثالث :دراسة تحليلية لقروض شراء المواد الأولية من سنة 2013 إلى سنة 2017:

جدول رقم(03-14) :حصيلة الأنشطة الاساسية التي إستهدفها العملاء للحصول على قرض مصغر من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع بسكرة من 2013إلى 31-12-2017

الرقم	الترتيب حسب نوع النشاط	عدد المشاريع	النسبة
1	تجهيزات وخياطة الألبسة	1467	%26.46
2	الحلويات التقليدية	758	%13.67
3	حياكة ومنسوجات تقليدية	545	%9.83
4	صناعة العجائن التقليدية	475	%8.57
5	الفلاحة	280	%5.05
6	الطرز على القماش	115	%2.07
7	خياطة الملابس التقليدية	114	%2.06
8	الزراعة الموسمية	64	%1.15
9	الحياكة اليدوية	52	%0.94
10	تربية الأغنام والماعز	41	%0.74
11	حرفي حدادة فنية	36	%0.65
12	طرح الأفرشة	34	%0.61
13	البيوت البلاستيكية	19	%0.34
14	مجوهرات تقليدية	13	%0.23
15	الرسم على القماش	12	%0.22
16	تحضير الكسكسي	11	%0.20

17	التلحيم	10	%0.18
17	صانع الأحذية	10	%0.18
18	تربية الأغنام	9	%0.16
19	صناعة مختلف منتجات التمور	8	%0.14
20	تربية النحل	7	%0.13
21	حدادة تقليدية	6	%0.11
21	الحياكة اليدوية	6	%0.11
22	تصنيع المنتجات المصنوعة من التمور	4	%0.07
23	الطرز على القماش	3	%0.05
24	صناعة الخبز	2	%0.04
24	المثلجات	2	%0.04
24	الاحذية التقليدية	2	%0.04
25	مطحنة تقليدية	1	%0.02
	الخدمات	1438	%25
	المجموع	5544	%100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الوكالة الوطنية لتسيير القرض – فرع بسكرة-

من خلال الجدول نسجل تسيد نشاط تجهيزات وخياطة الالبسة على كافة الانشطة بعدد مشاريع ممول يقدر ب1467 وبنسبة 26.46%يليه نشاط الحلويات التقليدية ب758وبنسبة تقدر ب 13.67% بينما جاء في مؤخرة الترتيب نشاط مطحنة تقليدية ب 1 ونسبة 0.02% على مر كل سنوات الدراسة

جدول رقم(03-15) :حصيلة االقطاعات الاساسية التي إستهدفها العملاء للحصول على قرض مصغر من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع بسكرة من 2013إلى 31-12-2017

القطاع	الأنشطة	العدد	النسبة
المنسوجات	تجهيزات وخياطة الألبسة حياكة ومنسوجات تقليدية الطرز على القماش خياطة الملابس التقليدية الحياكة اليدوية طرح الأفرشة الرسم على القماش الحياكة اليدوية الطرز على القماش	2348	%42.35
الصناعة الغذائية	الحلويات التقليدية صناعة العجائن التقليدية تحضير الكسكسي صناعة مختلف منتجات التمور تصنيع المنتجات المصنوعة من التمور صناعة الخبز المثلجات	1266	%22.55
قطاع الفلاحة	الفلاحة الزراعة الموسمية البيوت البلاستيكية	363	%6.55

قطاع الحرفيين	حرفي حدادة فنية مجوهرات تقليدية التلحيم صانع الأحذية الأحذية التقليدية حدادة تقليدية مطحنة تقليدية	78	%1.40
تربية الأنعام	تربية النحل تربية الأغنام والماعز تربية الأغنام	57	%1.03
	الخدمات	**1438**	**%25,94**
	المجموع	**5544**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الوكالة الوطنية لتسيير القرض – فرع بسكرة–

من خلال الجدول نلاحظ تسيد قطاع المنسوجات بنسبة تقدر ب % 42.75 وبعدد مشاريع ممولة تقدر ب2348 مشروع يليه قطاع الصناعات الغذائية ب 22.73% ثم قطاع الفلاحة ب6.55% ثم قطاع الحرفيين ب 1.40% واخيرا يسجل قطاع الانعام ادنى نسبة تقدر ب 1.03% وعليه يمكن نصح الفاعليين في هذا المجال بالتوجه الى قطاع المنسوجات مدام يلقى قبول و رواج والاهم من ذلك تحقيق انتاجية تساهم في الناتج العام للولاية بينما لا بد من القائمين على نشر الوعي بضرورة التركيز على باقي القطاعات الاخرى وبالأخص قطاع الفلاحة ذلك ان ولاية بسكرة تمتع بإمكانيات معتبرة في هذا المجال.

جدول رقم(03-16) :حصيلة قطاع المنسوجات للحصول على قرض مصغر من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع بسكرة من 2013إلى 31-12-2017

القطاع	الأنشطة	العدد	النسبة
المنسوجات	تجهيزخياطة الألبسة	1467	%62.48
	حياكة ومنسوجات	545	%23.21
	تقليدية	115	%4.90
	الطرز على القماش	411	%4.86
	خياطة الملابس التقليدية	52	%2.21
	الحياكة اليدوية	34	%1.45
	طرح الافرشة	12	%0.51
	الرسم على الك	06	%0.26
	الحياكة اليدوية	03	%0.13
	الطرز على القماش		
		2348	%100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الوكالة الوطنية لتسيير القرض – فرع بسكرة-

من خلال الجدول أعلاه يسجل تفوق نشاط تجهيز و خياطة الألبسة بعدد بالغ الاهمية يقدر ب1467 وبنسبة تقدر ب62.48% بينما يسجل الطرز على القماش ادنى نسبة بالنسبة لقطاع المنسوجات تقدر ب13.0% وعليه يمكن القول ان ولاية بسكرة تحرز تفوقا بالغا في هذا النشاط.

جدول رقم(03-17) :حصيلة قطاع الصناعة الغذائية للحصول على قرض مصغر من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع بسكرة من 2013إلى 31-12-2017

القطاع	الأنشطة	**العدد**	**النسبة**
الصناعة الغذائية	الحلويات التقليدية	758	%60.16
	صناعة العجائن التقليدية	475	%37.70
	تحضير الكسكي	11	%0.87
	صناعة مختلف منتجات التمور	08	%0.63
	تصنيع النتجات المصنوعة من	04	%0.32
	التمور	02	%0.16
	المثلجات	02	%0.16
	صناعة الخبز		
		1260	%100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الوكالة الوطنية لتسيير القرض – فرع بسكرة-

من خلال الجدول أعلاه يسجل قطاع الصناعة الغذائية تفوق نشاط الحلويات التقليدية ب 758 نشاط ممول وبنسبة تقدر ب60.16% بينما نشاط صناعة الخبز وهو أدنى نشاط يقدر بنشاطين وبنسبة تقدر ب0.16% وهذا راجع لإتجاه النساء الماكثات بالبيوت للنشاط الحلويات التقليدية وهذا ما يفسر النسبة العالية المسجلة في هذا القطاع .

جدول رقم(03-18) :حصيلة قطاع الفلاحة للحصول على قرض مصغر من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع بسكرة من 2013إلى 31-12-2017

القطاع	الأنشطة	**العدد**	**النسبة**
قطاع الفلاحة	الفلاحة	280	%77.14
	الزراعة الموسمية	64	%17.63
	البيوت البلاستيكية	19	%5.23
		363	%100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الوكالة الوطنية لتسيير القرض – فرع بسكرة-

قطاع الفلاحة يسجل نسبة تقدر ب77.14% بينما يسجل نشاط البيوت البلاستيكية اقل نسبة ب5.23% وهنا يمكن القول ان البيوت البلاستيكية ذات اهمية بالغة ان اهتم به أكثر

جدول رقم(03-19) :حصيلة قطاع الحرفيين للحصول على قرض مصغر من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع بسكرة من 2013إلى 31-12-2017

القطاع	الأنشطة	العدد	النسبة
قطاع الحرفيين	حرفي حدادة فنية	36	%46.15
	مجوهرات تقليدية	13	%13.67
	التلقيم	10	%12.82
	صانع الأحذية	10	%12.82
	الأحذية التقليدية	06	%07.69
	حدادة تقليدية	02	%02.56
	مطحنة تقليدية	01	%01.28
		57	%100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الوكالة الوطنية لتسيير القرض – فرع بسكرة-

بالنسبة لقطاع الحرفيين نسجل ان نشاط حرفي حدادة فنية يسجل نسبة معتبرة تقدر ب 46.15% بينما مطحنة تقليدية ادنى نشاط بنشاط واحد على مرسنوات الدراسة

جدول رقم(03-20) :حصيلة قطاع تربية الأنعام للحصول على قرض مصغر من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع بسكرة من 2013إلى 31-12-2017

القطاع	الأنشطة	العدد	النسبة
تربية الأنعام	تربية الأغنام والماعز	41	%71.93
	تربية الأغنام	09	%15.79
	تربية النحل	07	%12.28
		57	%100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الوكالة الوطنية لتسيير القرض – فرع بسكرة-

قطاع تربية الأنعام هو الأخر يحصي نسبة تراوح 71.93% وهي أعلى نسبة مقارنة مع تربية الأغنام وتربية النحل بنسبة تقدر ب12.28% هاته الأخيرة التي لا تحقق الرواج الكافي في ولاية بسكرة نظرا للبيئة الصحراوية الغير مناسبة لهذا النشاط

المبحث الثالث: إجراء مقابلة مع رئيس مصلحة الإحصاء في الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر – بسكرة –

المطلب الأول: الإجابة على الأسئلة

س1: بعد هذه السنوات من بداية عمل الوكالة ما هو تقييمكم لجدوى نشاطها ؟

أ- مجدي

س 2: ما هي القطاعات التي تلقى طلب كبير لديكم؟

1. الصناعات التقليدية

2. الصناعة الصغيرة

3. الخدمات

س 3 أي أشكال التمويل يفضلها طالب التمويل؟

.برنامج الجنوب

س 4 ما هو تقييمكم لحصيلة الخدمات غير المالية.

.كافية

س5 ماهي الشريحة العمرية التي تحضن باهتمام كبير مما قيل الوكالة ؟

تهتم بجميع الفئات الطالبة للقرض

س 6 : هل هناك إهتمام بالمستوى العلمي لطالب التمويل؟

الاهتمام بجميع المستويات.

س7: هل هناك إستراتيجية وطنية خاصة بمواضيع التمويل المصغرة ؟

نعم هناك إستراتيجية وطنية خاصة بمواضيع التمويل المصغرة

س8: هل هناك توجيهات إلى نشاطات معينة من قبل الوزارة الوصية؟:

نعم

س9 :إذا كان الجواب نعم ؟ ما هي النشاطات التي ترغب فيها الجهات الوصية؟

تكون التوجيهات حسب الشهادة والحرفة أو المجال الذي يريد فيه طالب القرض التمويل

يكون التوجيه حسب قدرة طالب القرض على مزاولة النشاط

س10: ما هي النشاطات الأكثر اهتماما بالنسبة للمستفدين على مستوى وكالة بسكرة؟

-(الصناعات التقليدية) تجهيز وخياطة الألبسة التقليدية،الطرز على القماش،حرفي حدادة فنية. . . .

- (الصناعة الصغيرة)صناعة الحلويات التقليدية،صناعة العجائن، خياطة الملابس. . . .

- (الخدمات) حلاقة، الرسم والديكور، كهرباء سيارات،معالجة النصوص،حياكة ومنسوجات تقليدية . . . . .

س11: هل هناك متابعة مستمرة للقروض التي تقدمونها ؟

متابعة مستمرة حتى نهاية سداد القرض

س12: إذا كان لا ؟ كيف تتأكدون من جدوى هذه القروض؟

نعم

س13 : هل هناك صيغ أخرى للتمويل قي تقدمها الوكالة في المستقبل؟

فيما يخص ان هناك صيغ اخرى قد تقدمها الوكالة على مستوى الوزارة والمديرية العامة

س14: كيف تتواصل الوكالة من المواطنين الذين لا يعرفون الخدمات التي تقدمها ؟

كيفية التواصل الوكالة مع المواطنين الذين لا يعرفون الخدمات التي التي تقدمها:

- تنظيم ابواب مفتوحة
- تنظيم أيام اعلامية

- الراديو

- من خلال المعرض التي تقوم بها الوكالة

س15: نلاحظ أن توزيع القروض للنساء أكبر منه للرجال؟ لماذا؟

- توزيع القروض للنساء اكبر من الرجال : لأن أغلبية النساء متوجهة لقرض برنامج الجنوب 250000 دج وفي قطاع الصناعات الصغيرة) صناعة الحلويات التقليدية، صناعة العجائن، خياطة الملابس . . ..(والصناعة التقليدي) تجهيز وخياطة الألبسة التقليدية، الطرز على القماش ،حرفي). . . .

س16: هل هناك تسهيلات فيما يخص تسديد القرض؟

توجد تسهيلات تتمثل في إعادة جدولة الإقساط الواجب تسديدها

س17: هل يمكن للمستفيد من المشروع من توسعة نشاطه بقرض أخر؟

- لا يمكن ذلك

س18: هل يمكن الاستفادة من القرض مع وكالتين في نفس الوقت ؟

- لا يمكن إذ يتم التحقق من ذلك

س19: ما هي صعوبات سداد القرص؟

- تغيير مكان مزاولة النشاط

- تغيير مقر الإقامة

هنا يصعب الاتصال بالمستفيد

المطلب الثاني: التعليق على المقابلة

❖ **السؤال الأول :**

- يعتبر الجواب مجدي بالنسبة للسؤال الأول أن الوكالة راضية على إنجازاتها خلال الفترة السابقة وهذا يفرض علينا إعادة النظر في التقييمات المالية وغير المالية التي نفذت خلال الفترة والتي نعتقد أنها ضئيلة بالنسبة لحجم المنطقة وخصائصها الاستثمارية وكذا نوع التمويلات والقطاعات المقدمة والتي تظهر في السؤال الثاني

❖ **السؤال الثاني :**

- التي نعتبرها قطاعات حسب الإجابة غير مقنعة لشريحة كبيرة من طالبي هذه الخدمات لكن قد تكون في المستقبل ذات نجاعة وفائدة إن توافرت لديها التوجيهات اللازمة.

❖ **السؤال الثالث :**

- أما بخصوص أشكال التمويل فبرنامج الجنوب طبعا هو الأنسب للمنطقة نظرا للإمتيازات والخصائص التي يحملها وإذا ما أحسن استغلاله سوف يعود بالنفع للمنطقة.

❖ **السؤال الرابع :**

- أما من خلال الإجابة على الحصيلة للخدمات الغير المالية نعتقد أن التعاون والشراكة مع الوكالة والجامعة وكذا التكوين المهني وأيضا بعض المؤسسات الإقتصادية قد تساعد في تكوين طالبي هذه الخدمات .

❖ **السؤالين الخامس والسادس :**

- نلاحظ أن هناك توجه عام للإهتمام بكل الفئات والمستويات وهذا لا نعتقد امه يساعد على بناء قطاعات قوية وننصح بالإهتمام بالشباب بالدرجة الأولى وكذا المستويات العلمية العالية التي إذا أعطيت لها حصة معتبرة من الإهتمام نجد عندها نتائج طيبة.

❖ **السؤال السابع :**

- ليس هناك دعاية كافية لهذه الإستراتيجية الوطنية ولم يتم إعلام جمهور طالبي التمويل بها لكن نتمنى أن تكون مجدية

❖ **السؤالين الثامن و التاسع :**

- وهذا أيضا ينطبق على التوجيهات التي تقدمها الوزارة الوصية

❖ **السؤال العاشر:**

- فيما يخص النشاطات الأكثر إهتماما ونعتقد أن كل الصناعات الصغيرة يجب أن تتوافق وطموحات نمو المنطقة وكذا إعتبار خصائصها الجغرافية والثقافية.

❖ **السؤالين 11**

- رغم أن الوكالة تقوم بمتابعة سداد القرض لكن هذا غير كافي حيث يجب مراعاة مدى نجاح المشروع وكذا المرافقة لما بعد مرحلة سداد القرض فيجب أن لا يكون الإهتمام منصب حول تحصيل الوكالة لأموالها فقط بل الوصول لمرحلة المرافقة الحقيقية لنجاح المشاريع.

❖ **بالنسبة للسؤالين 12 و 13**

- الإجابة كانت غير كافية.

❖ **السؤال 14**

- تعتبر وسائل التواصل غير كافية وقد تكون غير مجدية في بعض الأحيان حيث إعلام الجماهير يتطلب فعالية أكثر من منشورات وتقرب أكثر لطالبي القروض في الجامعات ومراكز التكوين المهني وحتى في الأماكن العامة.

❖ **السؤال 15**

- ظهور وعي لدى العنصر النسوي بالتوجه إلى الاستثمار المتمثل في الصناعات الصغيرة التي تهمهن زاد من تفوقهن في نسبة القروض الممنوحة لهن مقارنة بالعنصر الرجالي

❖ **السؤال 16**

- في ما يخص إعادة الجداول نعتقد أنها مفيدة جدا إذا كانت بدون شروط أو تجاوزات.

❖ **السؤال 17**

- بخصوص عدم الإستفادة من قرض أخر نعتقد أنها سياسة غير مثمرة في حالة برهنة المستفيد من نجاحه وإنظباطه في السداد وقدرته على التوسع.

❖ **السؤال 18**

- هذا الأمر مقبول ويساعد على محاربة الفساد والغش الذي قد يحدث وبالتالي على الوكالات أن تشكل مركزية إعطاء القروض.

❖ **السؤال 19**

- على الرغم من كل الضمانات لا يمكن أن تسدد كل القروض لكن يجب أن تتوافر ألية صارمة لكل التجاوزات.

خاتمة الفصل :

من خلال هذا الفصل حاولنا رصد تقديم عام حول الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، حيث تطرقنا الى نشأتها ، أهدافها والصيغ المختلفة لتمويل إنشاء المؤسسات المصغرة في الجزائر حيث تناولنا منها القديمة والجديدة ، ثم قمنا بتقييم نشاط الوكالة منذ سنة 2013الى سنة2017 ، و تسليط الضوء على الدور الذي تقوم به هذه الأخيرة من أجل تسهيل و تشجيع منح القروض للمؤسسات المصغرة، وهذا من خلال تغطية الضمانات التي تطلبها البنوك و تخفيض نسبة الفوائد على هذه القروض، بالإضافة الى القروض بدون فوائد الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، كما تطرقنا الى النتائج التي حققتها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على مستوى ولاية بسكرة وانعكاساتها على توفير مناصب شغل منذ سنة 2013 الى سنة 2017.

واستخلصنا أنه رغم النشأة الحديثة لجهاز تسيير القرض المصغر إلّا أنه استطاع إنشاء عدد معتبر من المؤسسات المصغرة في صيغ وقطاعات مختلفة وقدم حلولا فعالة(عملية وواقعية)لمكافحة البطالة والفقر والتهميش وهذا راجع بدرجة أولى لملائمة هذه القروض مع الخصائص المالية للمؤسسات المصغرة بالإضافة الى مختلف الامتيازات التي تمنحها الوكالة لأصحاب المشاريع الفردية والتي تطرقنا الى مختلفها .إلاّ أن جهاز القرض المصغر لم يحقق النتائج الكافية نظرا لاصطدامه بالواقع العملي بالأخص في بعض القطاعات والنشاطات السالفة الذكر.

الخـــاتمـــة

من خلال دراستنا هذه حول التمويل الأصغر للصناعات الصغيرة في الجزائر – دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM فرع بسكرة

قمنا في البداية بمحاولة التعريف بالصناعات الصغيرة وهذا على ضوء تجارب بعض الدول والهيئات، ثم تطرقنا إلى خصائصها ومميزاتها حيث وجدنا أن هذه المؤسسات ذات مرونة وقدرة على التغيير السريع وذلك في ظل التحولات الاقتصادية، بالإضافة إلى فعاليتها وكفاءتها وكذلك قدرتها على الابتكار والتطوير.

ثم تطرقنا الى إبراز أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر و لتأثيرها الإيجابي على الاقتصاديات العالمية، بالإضافة الى أنها من أفضل وسائل الإنعاش الاقتصادي. وبعدها تطرقنا الى المشاكل التي تعترضها والتي من بينها المشاكل القانونية والإدارية.

لننتقل بعدها للتعريف بالتمويل الأصغر لهذه المؤسسات التي نجد منها آليات التمويل التقليدية والحديثة ، كما كان علينا إبراز مكانة الصناعات الصغيرة في الجزائر وآليات تمويلها والبرامج الداعمة لها، بالإضافة الى معرفة أهم المعوقات التي تحد من نشاط هذه المؤسسات في الاقتصاد الوطني والتي من أبرزها مشكل التمويل، مشكل العقار والمشاكل الإدارية، مقدمين بعض الحلول المقترحة لهذه المشاكل.

إضافة الى كل ما سبق قمنا بتقييم مساهمة هذا القطاع من أجل إبراز أهميته بالنسبة للاقتصاد الوطني، وذلك من خلال عرض مجموعة من الإحصائيات المتعلقة بمساهمة الصناعات الصغيرة في توفير مناصب الشغل، بالإضافة إلى مساهمتها في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات ومساهمتها في الصادرات وفي التنمية المحلية.

وفي الأخير ارتكزت دراستنا التطبيقية على الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر" فرع بسكرة " باعتبارها من بين أهم الآليات لدعم وتمويل الصناعات الصغيرة في الجزائر، وذلك من خلال معرفة مدى مساهمتها في تحسين أساليب التمويل المتاحة أمام هذه المؤسسات في الجزائر.

أولا: اختبار فرضيات الدراسة:

- ✓ من خلال تطرقنا لمختلف التعاريف الدولية للصناعات الصغيرة يمكن القول أن الغموض لا يزال يطبع هذه المؤسسات، حيث لا يوجد تعريف موحد ودقيق للصناعات الصغيرة ومعايير التصنيف تختلف من دولة إلى أخرى سواء تعلق الأمر بحجم المؤسسة من حيث العمالة أو رأس المال؛

- ✓ تنعكس الخصائص و مستويات التكنولوجيا على الدور الفعال الذي تلعبه الصناعات الصغيرة في توفير مناصب العمل ومساهمتها بشكل كبير في تكوين الدخل الوطني بالإضافة الى دورها في الوفاء على الطلب المتزايد على الخدمات وكذا تحقيق التكامل الصناعي ولها قدرة كبيرة على الابتكار والتكيف مع المتغيرات الاقتصادية بالإضافة الى الفعالية والكفاءة، كل هذه الخصائص وغيرها تمكنها من أداء دور تنموي كبير على الصعيد الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي؛
- ✓ عرفت الجزائر عدة تطورات خلال فترة التسعينات إلى يومنا هذا، كما أن عدد الصناعات الصغيرة عرف تزايدا مستمرا خاصة بعد إصدار قانون النقد والقرض الذي شجع الاستثمار الخاص، كما أصدرت العديد من القوانين والتي من أبرزها القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2001؛
- ✓ يعتبر مشكل تمويل الصناعات الصغيرة من أبرز المشاكل التي تواجهها المؤسسات في الجزائر، من حيث نقص السيولة اللازمة لتمويل العمليات اليومية وكثرة الديون المتراكمة وضيق البدائل التمويلية، وهذا في ظل غياب مؤسسات مالية وبنوك متخصصة في تمويل هذا القطاع، والتي تجعل هناك نوع من الخيار الحتمي للجوء إلى المدخرات الشخصية، بالإضافة إلى صعوبات أخرى تمس هذا القطاع سواء على مستوى الاقتصاد الوطني أو الخارجي؛
- ✓ الجزائر من الدول التي أولت اهتمام لتنمية وتطوير المؤسسات المصغرة، خاصة في العشرية الأخيرة، وتعتبر إحدى أهم الهياكل التي تعزز بها هذا المسعى، حيث تهدف "ANGEM" الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر الى منح قروض مصغرة؛

ثانيا :نتائج الدراسة : من خلال دراستنا هذه توصلنا للنتائج التالية:

- ✓ رغم الاختلاف في تحديد ماهية الصناعات الصغيرة إلا أن أغلب الدراسات تجمع على كون الصناعات الصغيرة تعتبر أداة فعالة ومهمة في التنمية المحلية والوطنية؛
- ✓ تحظى الصناعات الصغيرة بأهمية بالغة سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية وذلك من خلال قدرتها على التجديد والابتكار ورفع الكفاءة الإنتاجية، توفير العديد من فرص العمل والتخفيف من مشكلة البطالة، حاضنة للمهارات والإبداعات، وتغذية المشروعات الكبيرة بالأفكار الجديدة؛
- ✓ قطاع الصناعات الصغيرة يؤدي دورا حيويا في الاقتصاد الوطني، فالجزائر قامت بعدة مجهودات بهدف ترقية وتنمية هذا القطاع، حيث تم إنشاء وزارة خاصة تهتم بشؤونه بالإضافة الى وضع العديد من القوانين التي

تهدف الى تطوير وتنمية هذا القطاع، وتطور المؤشرات المدروسة حول قطاع الصناعات الصغيرة من سنة الى أخرى راجع بدرجة أولى الى اهتمام السياسة الاقتصادية في الآونة الأخيرة بهذا القطاع؛

- ✓ يعتبر التمويل الأصغر أداة مثلى لتخفيض نسب البطالة في المجتمعات وتوفير التمويل اللازم لمن يرغب في إقامة مشاريع مصغرة مثل النساء الماكثات في البيوت؛
- ✓ نظرا لصعوبة الحصول على التمويل من البنوك بالنسبة لأصحاب المشاريع المصغرة، أنشئت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في الجزائر للتكفل بهذا التمويل سواء بشكل أحادي، أو من خلال الاشتراك مع البنوك بنسب معينة ؛
- ✓ بالرغم من نجاح الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تخفيض نسب البطالة ورفع معدلات التشغيل في الجزائر وخاصة في ولاية بسكرة، غير أنها مازالت تعاني من معوقات متعلقة إمّا بالإطار العام المنظم للتمويل المصغر أو بالجهاز المشرف على الوكالة أو بالجهة المستهدفة.

ثالثا :التوصيات والاقتراحات:

- ✓ ضرورة وضع إطار تنظيمي جيد للتمويل المصغر والمحافظة عليه ؛
- ✓ الإهتمام الفعلي بقطاع المؤسسات المصغرة من خلال إدراج أيام ثقافية وتحسيسية حول المقاولة وإنشاء المؤسسات سواء على مستوى الجامعات أو مراكز التكوين المهني أو مستوى قطاعات الثقافة من أجل توعية الشباب لوجود قطاعات أخرى ؛ضرورة وضع إطار تنظيمي جيد للتمويل المصغر والمحافظة عليه ؛
- ✓ تبسيط وتسهيل الإجراءات الإدارية والتنفيذية بحيث تصبح عملية المعالجة الملفات واعتماد المشاريع تتم بشكل أسرع ؛
- ✓ ضرورة الإهتمام بالعنصر البشري النسوي وتفعيل كل الإمكانيات المتاحة في سبيل تشجيع هاته الفئة نظرا لما يمكن أن تقدمه في هذا المجال؛
- ✓ السرعة في دراسة ملفات طلب القروض الموجهة لإنشاء المؤسسات المصغرة والتركيز على الجدوى الإقتصادية لهذه المشاريع؛
- ✓ ضرورة التركيز على القطاعات أو بالأحرى النشاطات المهمشة من طرف المستثمرين وذلك عن طريق الإعلام والتوجيه الأمثل من قبل مانحي القرض لخلق مؤسسات تدعم الإقتصاد؛توجيه المشاريع الجديدة النشأة في مختلف الفروع حسب خصوصية ومؤهلات كل منطقة وحاجيات التنمية فيها.

قائمة المراجع

أولا: الكتب:

1- جميل أحمد توفيق، **أساسيات الإدارة المالية**. الدار الجامعية، بيروت، د س ن.

2- خبابة عبد الله ،**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ،آلية لتحقيق التنمية المستدامة ،دار الجامعة الجديدة للنشر ،الطبعة، 2003.

3- خوني رابح، حساني رقية، **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشكلات تمويلها**، أتريك للنشر والتوزيع، مصر، 2008.

4- رحمومي الاستاذ، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في إحداث التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائر**،.المكتبة المصرية ،الطبعة الاولي، 2011.

5- سمير علام ،**إدارة المشروعات الصناعية الصغيرة**، دار العربية للنشر والتوزيع ،القاهرة، د.س.ن.

6- صفوت عبد السلام عوض الله، –**اقتصاديات الصناعات الصغيرة ودورها في تحقيق التنمية –** ،دار النهضة العربية ،مصر، 1953.

7- الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.

8- عبد الحليم كراجة وآخرون ،**الإدارة و التحليل المالي**، دار صفاء للطباعة و النشر ، 2000،

9- عبد السلام أبو قحف، **إدارة الأعمال الدولية** ، الدار الجامعية للطباعة و النشر، بيروت لبنان، د س ن.

10- عمر صخري ، **مبادئ الاقتصاد الوحدوي**، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر ، دس ن.

11- محمد عزت غزلان، **اقتصاديات النقود والمصارف**، دار النهضة العربية، بيروت، 2002.

12- محمد هيكل، **مهارات إدراة المشروعات الصغيرة** ، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، مصر، القاهرة، 2003.

13- هيثم صاحب عجام، **نظرية التمويل**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001.

ثانيا : الرسائل الجامعية:

14- حنان سلاوتي ، **تقييم سياسة التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري – وكالة ورقلة – مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص بنوك و مالية.

15- سمير سعداوي و آخرون، " : **دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية**، " مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، قسم علوم التسيير ، فرع مالية ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ، 2006 ،

16- غدير أحمد سليمة ، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** ، رسالة ماجستير (غير منشورة) تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات الصغيرة

17- لخلف عثمان ، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها** ،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية(غير منشورة) ، جامعة ورقلة 2007 ،

ثالثا : مجلات و دوريات

27 غقال الياس ،عبد الحميد غوفي ، **القروض المصغرة كألية لتمويل المشاريع المصغرة للأفرادفي الجزائر دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر_ ANGEM_ جامعة محمد خيضر بسكرة** ،كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ، 2012.

18- جوديث براندسما ورفيقة شوالي، **إنجاح التمويل البالغ الصغر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**، منشورات مكتب شؤون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالبنك الدولي.

19- روينة عبد السميع، حجازي اسماعيل، **تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق شركات رأس المال المخاطر**، ورقة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسات، 17-18 أفريل 2006.

20- السعيد بريش،"**مدى مساهمة م ص م الخاصة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ،حالة الجزائر**"،مجلة العلوم الإنسانية، دار الهدى للطبع و السحب، العدد 12 ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، نوفمبر 2007.

21- سعيد بريش، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر"دورها ومكانتها في الاقتصاد الوطني**، مجلة أفاق جامعة باجي مختار عنابة، العدد 05 مارس 2001

22- صالح صالحي، **أساليب تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير** ، العدد 03 ، جامعة فرحات عباس ، سطيف الجزائر ،

23- عبد الجليل بوداح، **بدائل التمويل الخارجي في المشروعات الصغيرة والمتوسطة**، مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ودورها في الاقتصاديات المغاربية، 25-28 ماي، 2003.

24- المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، **التقرير التهائي حول التمويل الأصغر في الجزائر: الفرص والتحديات**، جوان 2006.

25- محمد العربي ساكر، **محاضرات في تمويل التنمية الاقتصادية**، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2006.

26- محمد بوهزة,بن يعقوب الطاهر،":**تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** "، بحوث وأوراق عمل الدورة الدولية 25-28 ماي 2003 حول تمويل م ص م وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، منشورات مخبر الشراكة و الاستثمار ، سطيف ، الجزائر ، 2004.

رابعا : قوانين:

27- الأمانة العامة للحكومة الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 78/03 المؤرخ في 25 فبراير 2003 ، الجريدة الرسمية ، العدد13 ، 2003.

28- Ministère de l'industrie et des mines, Bulletin de statistique de la PME, N025 ,24 ,23,22, ,20, année 2014,2013,2012,2011,2010.

خامسا : روابط أنترنت:

29- L'Agence nationale du développement des investissements, sur le site :http://www.andi.dz/index.php/ar/apropos ,Visite LE 04/04/2018

.

الملاحـــق

(Annexe N°01)

وثيقة تعهد و التزام
لطلب الحصول على قرض مصغر
لإنشاء مشروع

أنا الموقع أدناه، السيد ، الآنسة ، السيدة :.....

المولود بتاريخ..... ب.....

و الحامل لبطاقة التعريف (ب.ت.و) أو (ر.س) رقم ..... الصادرة بتاريخ .....

بالدائرة الإدارية ل ..... و القاطن بالعنوان.....

.....

أتقدم بطلبي هذا و المتمثل في طلب الحصول على قرض مصغر في إطار برنامج الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ، وهو ما يمثل مبلغ (بالأرقام والحروف)

.....

.....

لمزاولة نشاطي و المتمثل في .....

وأتعهد بشرفي أنه لدي مبلغ المساهمة الشخصية المطلوب، وهو ما يمثل بنسبة 1 ٪ من المبلغ الإجمالي (بالأرقام والحروف) .....

.....

و إني لا أمارس أي نشاط أو وظيفة و لم استفد من مساعدات أخرى من طرف الدولة لخلق نشاط.

و أن اسهل جميع الزيارات التي يقوم بها مرافقون الوكالة إلى أماكن العمل وغيرها من المرافق، بغرض مراقبة مصداقية الوثائق المقدمة.

في انتظار ردكم تقبلوا مني فائق الاحترام و التقدير.

حررت في..... ب .....

الاسم الكامل

التوقيع

التصديق في البلدية

(ملحق رقم 01)

وثيقة تعهـــد و إلتـــزام لطلب الحصول على قرض مصغر لشـــراء المواد الأولية من 40.001 دج إلى غاية 250.000 دج

إلى السيد :
المنسق الولائي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
تنسيقية ولاية: .....

أناالموقع أدناه، السيد(ة) ، الآنسة

:.....

المولود بتاريخ.....

ب.....

و الحامل لبطاقة التعريف (ب.ت.و) أو (ر.س) رقم ..... الصادرة بتاريخ

.....

بالدائرة الإدارية ل ..... و القاطن

بالعنوان.....

.....

.....

أتقدم بطلبي هذا و المتمثل في طلب الحصول على قرض مصغر في إطار برنامج الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، وهو ما يمثل مبلغ (بالأرقام والحروف)

.....

.....

.....

و هذا بغرض مزاولة نشاطي و المتمثل

في.....

وأتعهد بشرفي أني أتقن هذا النشاط و لدي خبرة في هذا المجال مقدرة ب:

.....

و حالتي المهنية :□بطال□متقاعد□ عامل بأجر غيرثابت□حالة

أخرى،توضيح'.....

و أني لم استفد من مساعدات أخرى من طرف الدولة لخلق نشاط.

و أن اسهل جميع الزيارات التي يقوم بها مرافقي الوكالةإلى أماكن العمل وغيرها من المرافق، بغرض مراقبة . مصداقية الوثائق المقدمة من طرفي.

في انتظار ردكم تقبلوا مني فائق الاحترام و التقدير.

حررت في.....ب .....

الإمضاء

المصادقة في البلدية

(ملحق رقم 02)

ANGEM

DEVIS ESTIMATIF DES MATIÈRES PREMIÈRES

COORDINATION DE

PROMOTEUR : **DATE : / /**

Devis Estimatif - Matières Premières

Réf	Désignation	Quantité	Prix Unitaire	Montant
1				0,00
2				0,00
3				0,00
4				0,00
5				0,00
6				0,00
7				0,00
8				0,00
9				0,00
10				0,00

TOTAL TTC	0,00

Date et Signature : Promoteur	Date, Signature et Griffe Accompagnateur	Date, Signature et Griffe Ddirecteur d'Agence de Wilaya

(ملحق رقم 03)

République Algérienne Démocratique et Populaire
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
Ministère de la Solidarité Nationale, de la Famille et la condition de la femme
وزارة التضامن الوطني و الأسرة و قضايا المرأة
Agence Nationale de Gestion du Micro Crédit
الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

التنسيقية الولائية:.....

خليـة المرافقـــة:.....

وصل إستـــلام ملـــف

الإســـــم واللقب: .....
العنـــــــــوان: .....
رقـــم الهاتـــف: .....
رقـــم الملـــف: .....
نـــوع التمويـــل: .....
تاريخ إيداع الملف: .....
النشـــاط المقترح: .....

إمضاء وختم المرافق

République Algérienne Démocratique et Populaire
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
Ministère de la Solidarité Nationale, de la Famille et la condition de la femme
وزارة التضامن الوطني و الأسرة و قضايا المرأة
Agence Nationale de Gestion du Micro Crédit
الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

التنسيقية الولائية:.....

خليـة المرافقـــة:.....

وصل إستـــلام ملـــف

الإســـــم واللقب: .....
العنـــــــــوان: .....
رقـــم الهاتـــف: .....
رقـــم الملـــف: .....
نـــوع النمويـــل: .....
تاريخ إيداع الملف: .....
النشـــاط المقترح: .....

إمضاء وختم المرافق

(ملحق رقم 04)

AGENCE NATIONALE DE GESTION DU MICRO CREDIT
A.N.G.E.M

DOSSIER DE DEMANDE DE MICRO CREDIT

Coordination : Dossier N° : /
Cellule d'accompagnement (Daïra) :
Gestionnaire du dossier (Nom & prénom) : Code gestionnaire : |__|
|_|_|_|_|

Programme de financement : Financement ANGEM ◻ Triangulaire ANGEM-Banque-Promoteur ◻

IDENTIFICATION DU PROMOTEUR
N° identifiant : |_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|_|
(Réservé au système informatique)

Nom : اللـقب :
Nom de jeune fille : اللقب الاصلي للمرأة المتزوجة :
Prénom : الاسم :
Sexe : Masculin ◻ Féminin ◻
Situation familiale : Célibataire ◻ Marié (e) ◻ Divorcé (e) ◻ Veuf (ve) ◻
Date et lieu de naissance : le à : Code commune : |_|_|_|_|_|
N° d'acte de naissance (n° 12) : |_|_|_|_|_|_| (Compléter par des zéros à gauche)
Adresse : Code commune : |_|_|_|_|_|
Code postal : |_|_|_|_|_|
Nationalité :
◻ C.I.N N° : Délivré le : à : Code daïra : |_|_|_|_|_|
◻ Permis de conduire : Catégorie : Délivré le : à : Code wilaya : |_|_|
Niveau d'instruction : Sans ◻ Primaire ◻ Moyen ◻ Secondaire ◻ Universitaire ◻
Diplôme (le plus élevé) : Code diplôme : |_|_|_|_|_|
Expérience professionnelle :

Situation /Emploi

Situation : Salarié ◻ Retraité ◻ Chômeur ◻ Autre ◻ Précisez
Si chômeur, Inscrit à l'ANEM : Oui ◻ Non ◻ Si oui, Carte N° : le :
Avez-vous bénéficié d'un aide à la création d'activité ? : Oui ◻ Non ◻
Si oui, précisez nature et source de l'aide accordée :

PRESENTATION DU PROJET

Intitulé de projet :
Lieu d'implantation (Adresse projet) :
Date de dépôt du dossier :
Commission d'éligibilité et de financement : N° Du :

Accord : □
Décision d'éligibilité et de financement : N°   Du :
Rejet : □
Notification de rejet : N°   Du :   Motif :

DECISION DE LA BANQUE

Notification : N°   Du :
Accord : □
Rejet : □   Motif :
Date de démarrage de l'activité :

STRUCTURE DU FINANCEMENT		*Date, Signature et Griffe de l'accompagnateur*
Manant globale du projet	DA	
Apport personnel :	DA, Soit : 00% □ 01% □	
Prêts :		*Date, Signature du promoteur*
PNR :	DA, Soit : 100% □ 29% □	
Prêt bancaire :	DA, Soit : 00% □ 70% □	
Banque :	Agence :	

Commentaires du TS en informatique	*Date, Signature et Griffe du TS en Informatique*
... ...	
... ...	
... ...	
... ...	
... ...	

Commentaires du Chargé d'études « recouvrement »	*Date, Signature et Griffe du Chargé d'études « recouvrement »*
... ...	
... ...	
... ...	
... ...	
... ...	

(ملحق رقم 05)

(ANNEXE N° 03)

AGENCE NATIONALE DE GESTION DU MICRO CREDIT
A.N.G.E.M

DOSSIER DE DEMANDE DE MICRO CREDIT

Coordination : 0 — Dossier N°: 00 / 2011

Cellule d'accompagnement (Daira) : 0

Gestionnaire du dossier (Nom & prénom) : 0 — Code gestionnaire : |_0_|_0_|_0_|_0_|_0_|

Programme de financement : ANGEM-Promoteur [X] — Triangulaire ANGEM-Banque-Promoteur [ ]

IDENTIFICATION DU PROMOTEUR

N° identifiant : _____

(Réservé au système informatique)

Nom : 0 — 0 : اللقب

Nom de jeune fille : 0 — 0 : اللقب الأصلي للمرأة المتزوجة

Prénom : 0 — 0 : الاسم

Sexe : Masculin [ ] Féminin [X]

Situation familiale : Célibataire [ ] Marié (e) [X] Divorcé (e) [ ] Veuf (ve) [ ]

Date et lieu de naissance : le P/ à : 00/01/1900 — Code commune : |_0_|_0_|_0_|_0_|

N° d'acte de naissance (n°12) : ############ (Compléter par des zéros à gauche)

Adresse : 0 — Code commune : |_0_|_0_|_0_|_0_|

Code postal : |_0_|_0_|_0_|_0_|_0_|

Nationalité : ALGERIENNE — Code pays si étranger :

[X] C.I.N. N° : 000000 — Délivré le : ###### — à : 0 — Code daira : |_0_|_0_|_0_|_0_|

[X] Permis de conduire N° : — Catégorie : — Délivré le : — à : — Code wilaya : |_0_|_0_|

Niveau d'instruction : Sans [ ] Primaire [ ] Moyen [ ] Secondaire [X] Universitaire [ ]

Diplôme (le plus élevé) : 0 — Code diplôme : |_0_|_0_|_0_|_0_|_0_|

Expérience professionnelle : 0

Situation / Emploi

Situation : Salarié [ ] Retraité [ ] Chômeur [X] Autre [ ] Précisez :

Si chômeur, inscrit à l'ALEM : Oui [ ] Non [X] — Si oui, Carte N° : — Le :

Avez-vous bénéficié d'une aide à la création d'activité ? : Non [X] Oui [ ]

Si oui, précisez nature et source de l'aide accordée : 0

PRESENTATION DU PROJET

Intitulé du projet : 0 — Code Activité : |_0_|_0_|_0_|_0_|_0_|

Lieu d'implantation (Adresse projet) : a domicile — Code commune : |_0_|_0_|_0_|_0_|

Date de dépôt du dossier : 00/01/1900

Décision de la commission d'éligibilité N° : 00 — Du : 00/01/1900

Accord [X]

Rejet [ ] , Motif : 0

DECISION DE LA BANQUE

Décision N° : — Du :

Accord [ ]

Rejet [ ] , Motif :

Date de démarrage de l'activité : 01/09/2011

STRUCTURE DU FINANCEMENT

1) Montant global du projet : 0,00 DA

3) Prêts :

[X] PNR : 0,00 DA, Soit : ##

[ ] Prêt bancaire : DA, Soit :

Banque : — Agence :

Signature : Accompagnateur :

Signature : Promoteur

جامعة محمد خيضر-بسكرة-
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلوم التسيير

قسم علوم الاقتصاد
السنة الثانية ماستر
اقتصاد نقدي وبنكي

الملحق*A*

استبانه البحث

الأخ الفاصل...، الأخت الفاضلة....

مدير مصلحة الإحصاء بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يسرنا أن نضع بين أيديكم هذه الاستبانة التي صممت لجمع المعلومات اللازمة للدراسة التي نقوم بإعدادها استكمالا للحصول على شهادة الماستر في الاقتصاد النقدي والبنكي بعنوان :" محاولة تقييم اتجاهات تمويل الصناعات المصغرة في الجزائر دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وكالة – بسكرة– ونظرا لأهمية رأيكم في هذا المجال ، نأمل منكم التكرم بالإجابة على أسئلة الاستبانة بدقة ، حيث أن صحة النتائج تعتمد بدرجة كبيرة على صحة إجابتكم ، لذلك نرجو منكم أن تولوا هذه الاستبانة اهتمامكم ، فمشاركتكم ضرورية ورأيكم عامل أساسي من عوامل نجاحها.

ونحيطكم علما أن جميع إجاباتكم لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام

الأستاذ المشرف :
جوامع إسماعين

الطالبة :
دعاس خولة

السنة الجامعية : 2018-2019

إستبانــة مقابلة.مع رئيس مصلحة الإحصاء للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع بسكرة

السؤال 1: بعد هذه السنوات من بداية عمل الوكالة ما هو تقييمكم لجدوى نشاطها ؟

أ. مجدي
ب. غير مجدي
ت. أخرى حددها من فضلك

السؤال 2: ما هي القطاعات التي تلقى طلب كبير لديكم؟

1)
2)
3)

السؤال 3 : أي أشكال التمويل يفضلها طالب التمويل؟

- سلفة بدون فوائد لشراء مواد أولية.
- سلفة بدون فوائد (برنامج الجنوب)
- سلفة بدون فوائد لانشاء مشروع.

السؤال 4: ما هو تقييمكم لحصيلة الخدمات غير المالية.

- كافية
- غير كامنة
- لا تمس المستفيدين الحقيقين
- قلة عدد المكونيين
- عدم تنوع المكونيين في الاختصاصات المطلوبة.

السؤال 5 : ماهي الشريعة العمرية التي تحضن باهتمام كبير مما قيل الوكالة ؟

- الشباب
- منتصف العمر
- كل الاعمار

السؤال 6 : هل هناك إهتمام بالمستوى العلمي لطالب التمويل؟

- نعم

□ لا

السؤال 7 : هل هناك إستراتيجية وطنية خاصة بمواضيع التمويل المصغرة ؟

□ نعم
□ لا
□ لا أدري

السؤال 8 : هل هناك توجيهات إلى نشاطات معينة من قبل الوزارة الوصية؟

□ نعم
□ لا

السؤال 9 : إذا كان الجواب نعم ؟ ما هي النشاطات التي ترغب فيها الجهات الوصية؟

-

-

-

السؤال 10 : ما هي النشاطات الأكثر اهتماما بالنسبة للمستفدين على مستوى وكالة بسكرة؟

-

-

-

السؤال12 : هل هناك متابعة مستمرة للقروض التي تقدمونها ؟

□ نعم
□ لا

السؤال 13 : إذا كان لا ؟ كيف تتأكدون من جدوى هذه القروض؟

-

-

السؤال 14 : هل هناك صيغ أخرى للتمويل قي تقدمها الوكالة في المستقبل؟

-

السؤال 15: كيف تتواصل الوكالة من المواطنين الذين لا يعرفون الخدمات التي تقدمها ؟

- تنظيم أيام مفتوحة
- الراديو
- اخرى

السؤال 16 : نلاحظ أن توزيع القروض للنساء أكبر منه للرجال ؟ لماذا؟

السؤال 17:هل هناك تسهيلات فيما يخص تسديد القرض؟

السؤال 18:هل يمكن للمستفيد من المشروع من توسعة نشاطه بقرض أخر؟

السؤال 19:هل يمكن الاستفادة من القرض مع وكالتين في نفس الوقت ؟

السؤال 20:ما هي صعوبات سداد القرص ؟